

جامعة محمد البشير الإبراهيمي (برج بوعريريج)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبين: - بلعزوق نور الهدى

- بن مني شهرة

بعنوان:

انعكاسات تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة النقدية في
تحقيق الاستقرار الاقتصادي

دراسة مقارنة بين الجزائر والسعودية خلال الفترة (2010_2017)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا		الأستاذ/
مشرفا	أستاذ محاضر قسم ب	الدكتورة/ أوصغير الويزة
مناقشا		الأستاذ/

السنة الجامعية: 2019/2018

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى معرفة أثر التغير في أسعار البترول فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات، النمو الاقتصادي)، في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010-2017، وذلك في خضم القلق المتزايد بشأن تطورات أسعار البترول وتداعياته على متغيرات الاقتصاد الجزائري والسعودي اللذين يعتبران من أهم منتجي ومصدري البترول في العالم.

وقد توصلنا إلى أن فعالية السياسة النقدية للجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 2010-2017 تتأثر بتقلبات أسعار البترول، على عكس السياسة النقدية للمملكة العربية السعودية لاعتمادها على الصادرات الغير بتولية.

الكلمات المفتاحية:

أسعار البترول، فعالية السياسة النقدية، الاستقرار الاقتصادي، التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات.

Summary:

This research aims to investigate the impact of the change in oil prices on some economic indicators (unemployment, inflation, balance of payments, economic growth), in Algeria and Saudi Arabia during the period 2010-2017, amid the growing concern about the developments of oil prices and its repercussions on the variables of the economy. Algerian and Saudi Arabia, where the historical approach was adopted to review the development of oil and monetary policy in addition to the descriptive analytical approach to describe and analyze statistical data,

We found that economic indicators are largely related to oil prices, whether up or down, any direct or negative relationship. We also found that the effectiveness of monetary policy is reflected in the widening of the magic square of the role, achieving the final objectives of monetary policy.

key words:

Oil prices, monetary policy effectiveness, economic stability, inflation, unemployment, economic growth, balance of payments.

Apprenez à prononcer

شكر وتقدير

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه

الذي أثار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على إنجاز هذا البحث

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساهم من قريب أو

بعيد في إنجاز هذا العمل

ونخص بالذكر

الأستاذة المشرفة " أوصغير لويزة " على حسن توجيهها القيم ومساندتها لنا والتي لم تبخل

علينا بعلمها وجهدها المتواصل

فشكرا لكي يا أستاذة

كما نتقدم بالعرفان الجميل إلى الأستاذ " العايب وليد " على مجهوداته المبذولة في إعطائنا

جميع المعلومات اللازمة للدراسة

ونسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم....

الإهداء

إلى أمي ثم أمي ثم أمي ، أبي ،

إخوتي ، رفيقتي،

إهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين

فأول شكر و حمد و ثناء لله تعالى الذي أعاننا و وفقنا على طلب العلم و أهدانا الذكر و الحفظ

أتقدم بجزيل الشكر مع تقديراتي إلى الأستاذة الفاضلة "أوصغير لويزة" مؤطرة ببحي على صبرها و نصائحها و توجيهاتها اللازمة لإنجاز هذا البحث بالشكل المطلوب

أهدي هذا العمل إلى :

من ربتني و أنارت دربي و أعانتني بالصلوات و الدعوات، إلى أعلى إنسانة في هذا الوجود أمي الحبيبة "فريدة"

إلى من عمل بكد في سبيلي و علمني معنى الكفاح و أوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي "جمال "

إلى أختي الوحيدة ، أمي الثانية "ريممة " و ابنها "أنور أكرم"

إلى أخوتي موسى و عماد حفظهما الله

إلى من اجتمعت معها أفكارني و توحد معها مساري، رفيقتي و أختي " نور الهدى" التي تشاركت معي هذا البحث بكل مواقفه الجميلة

إلى الصديقات : نعيمة، سارة ، سمية ، وسيلة، منى، صفية

إلى أمين المكتبة "محمد شلبي" على مساعدته لنا بكل الطرق

إلى: إسلام جيلاني

و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

شهرة. (إ، ج)



قائمة

المحتويات

الصفحة	العنوان
	التشكرات
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول
	قائمة الملاحق
	مقدمة
24-1	الفصل الأول: الإطار النظري لأسعار البترول و فعالية السياسة النقدية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول أسعار البترول وفعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
21	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية
24	خلاصة الفصل الأول
26	الفصل الثاني: دراسة مقارنة لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في كل من الجزائر و السعودية
26	تمهيد
27	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
44	المبحث الثاني: النتائج والمناقشة
54	خلاصة الفصل الثاني
57	خاتمة
62	قائمة المراجع
	فهرس المحتويات
	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

والأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
10	فعالية السياسة النقدية وانحدار منحنى (IS)	1-1
10	فعالية السياسة النقدية و انحدار منحنى (LM)	2-1
29	تطور أسعار البترول خلال الفترة (2010-2017)	1-2
34	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)	2-2
35	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)	3-2
36	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)	4-2
37	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)	5-2
38	تطور معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2017)	7-2
40	تطور معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2017)	8-2
41	تطور معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2017)	9-2
42	تطور ميزان المدفوعات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2017)	10-2
43	تطور الصادرات و الواردات في السعودية خلال الفترة (2010-2017)	11-2
44	أثر انعكاسات أسعار البترول على البطالة في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2017)	12-2
45	أثر انعكاسات تغير أسعار البترول على التضخم في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2017)	13-2
47	أثر انعكاسات تغير أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2017)	14-2
48	أثر انعكاسات تغير أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر و المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2017)	15-2
50	متغيرات مربع كالدور في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2017)	16-2
51	متغيرات مربع كالدور في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2013)	17-2
53	متغيرات مربع كالدور في الجزائر والمملكة العربية السعودية (2014-2017)	18-2

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
28	تطور أسعار البترول خلال الفترة (2010-2017)	1-2
33	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)	2-2
34	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)	3-2
35	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)	4-2
37	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)	5-2
38	تطور معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2017)	6-2
40	تطور معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2017)	7-2
41	تطور معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2017)	8-2
42	تطور ميزان المدفوعات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2017)	9-2

مقدمة

نظرا للتغيرات والتطورات المتسارعة والمتلاحقة التي شهدتها الاقتصاد العالمي والتي حملت في طياتها دلالات هامة ارتبطت بالسير المتسارع نحو العولمة المالية على البيئة الاقتصادية، انطلاقا من ارتقاء عوامل الابتكار العلمي والتكنولوجي، وصولا إلى تجاوز الحدود بين الدول والمجتمعات، حيث تزايد ارتباط الحياة المعاصرة باستخدام الطاقة وبالأخص النفط، مما جعل تغيرات أسعار البترول تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على أي دولة في العالم، سواء كانت منتجة أم مستهلكة له، مسببا حالة من عدم الاستقرار حيث يمكن لصدمة نفطية واحدة أن تكون كفيلا بشلل اقتصاديات العالم سواء الاقتصاديات الريعانية الهشة والتي تعتمد بشكل يمكن أن يوصف بالكلي على الإيرادات البترولية أو اقتصاديات قائمة بذاتها، ويتضح ذلك من خلال ما مرت به أسعار النفط من هزات منذ السبعينيات إلى يومنا هذا تارة بالهبوط وتارة أخرى بالارتفاع، والتي نتجت عنه عدة آثار سلبية أو ايجابية على التوازنات الداخلية والخارجية للدول المصدرة له.

ويرى العديد من الاقتصاديين والمختصين بأن حركة عوائد النفط المرتبطة بأسعاره مصدر رئيسي لتقلبات الدورة الاقتصادية، دافعين بالكثير من الاقتصاديات لتحليل المؤشرات التي تؤثر بها أسعار النفط خاصة مختلف سياساتها الاقتصادية، فتتسارع الدول إلى تصميم سياسات اقتصادية مناسبة لتجنب اقتصادياتها مختلف الأزمات والاختلالات، وهذه السياسات الاقتصادية عديدة ومتنوعة، فنجد منها السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة سعر الصرف وغيرها من السياسات الأخرى التي تكون في مجموعها ما يعرف بالسياسة الاقتصادية الكلية، وتعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية الكلية، وتتجلى هذه الأهمية لكون مساهمتها كبيرة في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، وهذا يعني أن هناك رابط وثيق بين النشاط النقدي والنشاط الاقتصادي، ويظهر ذلك بوضوح من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية مثل البطالة والتضخم بالحلول النقدية، وفي هذه الحالة عندما تتوفر الظروف الملائمة للسياسة النقدية، تتدخل بإجراءاتها وأدواتها ومنهجيتها لتكيف مؤشرات الاقتصادية مع مستوى النشاط الاقتصادي، لتفادي حدوث الأزمات النقدية والاقتصادية وهو ما يؤدي إلى التوازن والاستقرار الاقتصادي، ولذلك تعد السياسة النقدية من الموضوعات التي تحظى بمكانة كبيرة في البحوث والدراسات الاقتصادية، نظرا لأهمية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي التي تتأثر فعاليتها بتغيرات أسعار البترول الحاصلة في السوق العالمية، وباعتبار أن الجزائر والمملكة العربية السعودية من أهم الدول المنتجة و المصدرة للبترول فهي رهينة لهذه التغيرات.

لقد عمدت الجزائر والمملكة العربية السعودية في ظل الوفرة المالية التي حققتها نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية إلى تصميم إستراتيجية بعيدة المدى من خلال تقصي سياسة اتفافية توسعية تهدف إلى بعث ديناميكية كفيلا بإنعاش المؤشرات الاقتصادية الكلية، والعمل على رفع الكفاءة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري والسعودي، استنادا لأهمية هذه الأهداف أصبح من الضروري الوقوف على تقييم النتائج المحققة، لا سيما فيما يتعلق بإحداثيات المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد البلدين، والتي يمكن تلخيصها ضمن مربع كالردور (النمو، التشغيل ميزان المدفوعات، ومعدل التضخم)، إذ تمثل المحاور الكبرى للسياسة الاقتصادية.

وأمام هذا الفرض تبرز لنا ملامح الإشكالية التي نحن بصدد إيجاد تفسير لها وهي:

ما هي انعكاسات التغير في أسعار البترول على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في كل من

الجزائر والسعودية للفترة 2010-2017.

ويندرج تحت هذا الاستفهام أسئلة فرعية تساعد في الإجابة والإلمام بجيئيات الموضوع، منها:

- ما هي العوامل المؤثرة في تحديد سعر البترول؟
- ماذا نقصد بفعالية السياسة النقدية ؟
- هل السياسة النقدية لكل من الجزائر والسعودية فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2010-2017) ؟
- هل تؤثر تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة نقدية لكل من الجزائر والمملكة العربية السعودية فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2010-2017)؟

فرضيات الدراسة:

بعد القراءات والاطلاع العام على جوانب الموضوع، أمكننا وضع مجموعة من الفرضيات نؤكدها أو ننفها من خلال

العرض:

- يعتبر الطلب والعرض البترولي من المحددات الأساسية والمؤثرة في أسعار البترول خلال الفترة (2010-2017).
- إن السياسة نقدية لكل من الجزائر والمملكة العربية السعودية فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2010-2017).
- تؤثر تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة نقدية لكل من الجزائر والمملكة العربية السعودية فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2010-2017).

أهداف الدراسة:

- نتطلع من خلال هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف نورد بعضها فيما يلي:
- إظهار مدى تأثير الاقتصاد الجزائري والاقتصاد السعودي بتقلبات أسعار البترول.
- التعرف على واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2017).
- الوقوف على العلاقة التأثيرية لتغير أسعار البترول على فعالية السياسة النقدية المطبقة في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2017.

أسباب اختيار الموضوع:

- إن دوافع وأسباب اختيار الموضوع تكمن في عدة أمور، أبرزها ما يلي:
- الأهمية الإستراتيجية لقطاع المحروقات في العالم، خصوصا في ظل التحولات الراهنة التي تشهدها الاقتصاديات البترولية.
- كون أن البترول هو العجلة التي تحرك هذا العالم، خاصة وأن كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية بلد منتج ومصدر للبترول وإن أغلبية عوائده المالية معتمدة على الإيرادات البترولية، حيث أن أي تذبذب أو تغير في الأسعار سينعكس حتما على الاقتصاد الجزائري ونظيره السعودي.
- الرغبة في معرفة كيفية تحقيق السلطة النقدية الجزائرية ومثيلتها السعودية للاستقرار الاقتصادي والوصول إلى الأهداف المسطرة.
- طبيعة تخصصنا الدراسي الذي يمس المجال النقدي.
- إثراء البحوث والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.
- أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في:

إن الدراسة تسلط الضوء على موضوع في غاية الأهمية من خلال معالجته لتغيرات أسعار البترول، الذي أصبح من أكثر المواضيع التي تتصدر الأولويات في معظم دول العالم خصوصا بعدما شهدته من تطورات اقتصادية، وقياس مدى تأثيرها على

فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية، لذلك توجب البحث في طبيعة العلاقة بين تغيرات أسعار البترول والاستقرار الاقتصادي في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية .

حدود الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الموضوعية وللوصول إلى الأهداف المرغوبة بدقة وموضوعية تم إنجاز هذه الدراسة ضمن الحدود التالية:

- **الحدود الموضوعية:** يتمثل في دراسة تأثير تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مؤشرات (البطالة، التضخم، نمو اقتصادي، ميزان مدفوعات) في الجزائر والمملكة العربية السعودية.
- **الحدود الزمنية:** تمتد فترة دراستنا لهذا الموضوع خلال الفترة 2010 – 2017.

المنهج المتبع:

بناء على التساؤلات والفرضيات التي صغناها، فإننا سنعمد في دراستنا على المنهج التاريخي فيما يخص الاستعراض النظري الذي قمنا به حول تطور أسعار البترول والسياسة النقدية، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي الذي ساعدنا على وصف الموضوع محل البحث وربط الأسباب بالنتائج، كما استعنا بالمنهج الاستقرائي لتحليل واستقراء المعطيات والبيانات المرتبطة بموضوع بحثنا، و في الأخير استخدمنا المنهج المقارن من أجل تقييم مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر ومقارنتها بنظيرتها السعودية في ظل تغيير حركة أسعار البترول.

هيكل الدراسة:

- لتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة عن الإشكالية المطروحة واثبات مدى صحة الفرضيات المقدمة، تم تقسيم هذه الدراسة لى جزء نظري بفصل واحد وآخر تطبيقي على النحو التالي:
- الفصل الأول نتناول فيه الجزء النظري للدراسة، وينقسم بدوره على مبحثين الأول سيتناول مفاهيم عامة حول أسعار البترول وفعالية السياسة النقدية والثاني يشير إلى أهم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع؛
- الفصل الثاني سيعرض الجزء التطبيقي لدراستنا وينقسم هو أيضا إلى مبحثين الأول يتضمن تقديم مختلف تغيرات أسعار البترول، السياسة النقدية، ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي لكل من الجزائر والسعودية خلال الفترة (2010-2017)، و في المبحث الثاني سنقوم بمناقشة أهم النتائج المتوصل إليها من خلال تحديد أثر تغيرات أسعار البترول و مؤشرات الاستقرار الاقتصادي باستخدام المربع السحري لكالدور في الجزائر و المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2017).

الفصل الأول:

الإطار النظري لأسعار

البتروول وفعالية السياسة

النقدية

تمهيد:

يلعب قطاع المحروقات دورا مهما في إرساء قواعد الاقتصاد الكلي، بحيث تعتبر الإيرادات المتأتية منه المصدر الرئيسي للتنمية الاقتصادية، حيث عرف هذا الأخير العديد من الأزمات والتحويلات الاقتصادية والتكنولوجية التي أدت بدورها إلى التغيير في أسواق البترول العالمية، التي تأثرت بدورها بأسعار البترول مما ساهم في إحداث عدة تطورات وتجديدات في أساليب تسعيرها والعوامل المؤثرة فيها.

ولأسعار هذا المورد الاستراتيجي آثار اقتصادية تختلف باختلاف سلوك السعر في السوق البترولية، فإن ارتفاع أو انخفاض أسعار البترول يؤثر على النمو الاقتصادي، حيث يؤدي التذبذب وعدم الاستقرار في أسعار البترول إلى اختلاف العوائد وبالتالي الإيرادات المالية التي تستخدمها الدولة في تنفيذ سياساتها المالية والنقدية.

ولقد أصبحت السياسة النقدية تلعب دورا هاما في اقتصاديات الدول وذلك كونها واحدة من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الاقتصادية الكلية، حيث تم اللجوء إلى أدواتها لمعالجة الاختلالات في الهياكل الاقتصادية من أجل ضمان تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ألا وهو المحافظة على التوازن والاستقرار الاقتصادي العام، من خلال التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية، القضاء على التضخم، تحقيق النمو الاقتصادي مع مراعاة التوازن في ميزان المدفوعات.

ولإلمام بجوانب الموضوع تم تقسيم الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول أسعار البترول وفعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول أسعار البترول وفعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

شهد العالم تطورات وتقلبات عديدة في السوق البترولية وذلك منذ اكتشافه وحتى الساعة، هذه التقلبات أثرت على فعالية السياسة النقدية التي بدورها تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بمختلف مؤشرات.

المطلب الأول: ماهية أسعار البترول

يحتل البترول مكانة هامة ومحورية ضمن اقتصاديات الطاقة، فبالرغم من بداية تطور موارد الطاقة البديلة إلا أن البترول لا زال يعد عصب الاقتصاد العالمي، الذي تعتمد عليه الدول في شتى المجالات أهمها النقل... كما أن سعي الدول الناشئة للنمو زاد من درجة الاعتماد عليه كمصدر أساسي للطاقة.

الفرع الأول: تعريف البترول والسعر البترولي

باعتبار البترول أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان في المجال الطاقوي، سنتطرق في هذا الفرع إلى أصل البترول والسعر البترولي.

1- تعريف البترول:

أ- التعريف الاصطلاحي:

البترول كلمة لاتينية تعني "زيت الصخر" أي «Petroleum»، فكلمة Petr تعني الصخر، وoleum تعني الزيت فالبترول مادة هيدروكربونية أي أنها تتكون من كربون وهيدروجين، من خصائصها الفيزيائية أنها سائلة ذات طبيعة زيتية، كما أن له رائحة خاصة وله ألوان تتراوح بين الأسود الفاتح إلى البني والأخضر كما يتميز بخاصية اللزوجة.¹

ب- التعريف الاقتصادي:

يعرف البترول بأنه سلعة اقتصادية تباع وتشتري في الأسواق المحلية والدولية بأسعار تتحدد وفقا لقانون العرض والطلب، فالبترول سلعة نادرة قابلة للإنتاج والتوزيع والاستهلاك والتخزين.

كما يعرف أيضا بأنه سائل متكون بشكل طبيعي، قابل للاشتعال يتكون من خليط معقد من الهيدروكربونات التي فيها أوزان جزيئية مختلفة وغيرها من المركبات العسوية السائلة، البترول يكون موجود في تشكيلات جيولوجية تحت سطح الأرض.² من خلال هذه التعاريف نستخلص أن: النفط هو مادة سائلة تتكون من مركبات هيدروكربونية ولها خصائص مختلفة وذات تركيبات متنوعة كما أن النفط عبارة عن سائل زيت لزج وكثيف ويحتوي على مواد صلبة وأخرى غازية، لونه بين البني والأخضر الغامق أحيانا، وقد يكون أسود أو عديم اللون، ويتميز برائحة قوية وقابلة لخارقة للاشتعال، وهي عبارة عن سلعة اقتصادية تباع وتشتري حيث يخضع سعرها لقوى العرض والطلب.

¹ - أمراس محمد، أثر أسعار البترول على مؤشرات الاقتصاد الجزائري، مجلة نور الدراسات الاقتصادية، جامعة البيض، العدد 03، 2016، ص 166.

² - المرجع نفسه، ص 166.

2- السعر البترولي:

يعتبر سعر البترول من أهم الأسعار المعتمدة في تحديد الموازنات العامة للدول المصدرة للبترول، حيث توجد أساليب مختلفة في تسعير السلعة البترولية، باعتباره يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية.

أ- تعريف السعر البترولي:

يعرف السعر البترولي بأنه عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، وقد يعادل قيمة الشيء أو يساوي معها، أي قد يكون أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج وهذا يعني أن السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقود.¹

كما يعرف سعر البترول الحقيقي ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعدما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل كالتضخم النقدي أو تغيير معدلات تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير البترول مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس.²

كما يمكن تعريف السعر البترولي كما يلي: السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود لتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.....³

ومنه فسعر البترول هو القيمة النقدية التي تعطي لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة.

ب- أنواع أسعار البترول:

لابد من التطرق إلى ذكر أنواع أسعار البترول وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية البترولية، حيث لكل مصطلح سعري بترولي يعبر عن نوع معين، ومميز عن بقية أنواع الأسعار الأخرى والتي نلخصها فيما يلي:³

- **السعر المعلن:** يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية وظهر هذا لأول مرة في عام 1880 في الولايات المتحدة من قبل شركة ستاندراد أديل.

- **السعر المتحقق (سعر السوق):** هو السعر الذي كان يتفق عليه بين طرفين يتمتعان باستقلال تام، وقد كان هذا النوع من النشاط يتم عادة بين الشركات الصغيرة المتنقلة التي كانت تفتقر لسوق خاص بها.

- **سعر الكلفة الضريبية:** ويعني كلفة البرميل البترولية المستخرج زائد المدفوعات النقدية والضرائب التي تضاف إلى تلك التكلفة.

¹ - محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 194-195.

² - حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 2، بيروت، 2006، ص 247.

³ - قويديري فوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص 63.

³ - أنواع أسعار النفط الخام، نقلا عن الموقع الإلكتروني، <http://www.arab-oil-naturalgaz.com/oil-price-typesK> تم الإطلاع عليه بتاريخ 10-06-2019.

- **سعر الإشارة:** هو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق. وقد يعني بترول الإشارة متوسط سلة من البترول متقاربة أو متباعدة في الموقع الجغرافي، لتشكّل مؤثراً أو إشارة لتسعير مجموعة من البترول بموجب قرب أو بعد درجة البترول من بترول الإشارة.
- **السعر الفوري:** يعني ثمن برميل بتروبي واحد معبراً عنه بوحدة نقدية واحدة في الأسواق الحرة أو المفتوحة للبترول الخام.
- **السعر الحقيقي:** يمثل إما القيمة الحقيقية للسعر الاسمي مخضومة بمعدلات التضخم أو كمية السلع أو الخدمات التي يمكن شراؤها من الخارج بالسعر الاسمي للبرميل.
- **الأسعار الآجلة أو أسعار صفقات الأجل الطويل:** تعني الأسعار البترولية التي يتم بموجبها التعاقد الآن على أن يسلم البترول في فترة مستقبلية محددة.
- **سعر البرميل الورقي:** عبارة عن عقود البترول الآجلة التي أخذ المستثمرون يبيعونها ويزيدون عليها ويتداولونها بين المضاربين.
- **السعر الارجاعي:** يعني سعر برميل البترول الخام محددًا في ضوء أسعار منتجاته البترولية المكررة التي تسمى ببرميل أوبك (البرميل المركب).

الفرع الثاني: طرق ومراحل تسعير البترول

لقد استخدمت الشركات والدول البترولية عدة أسعار للبترول منذ بداية التجارة الدولية للبترول، إذ تأثرت طرق تحديده وبنسبة كبيرة بالعوامل السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى طبيعة السوق البترولية السائدة حينها، ويمكن تقسيم مراحل هذا التطور إلى ثلاث فترات أساسية متباينة فيما بينها هي:¹

1- مرحلة تغيير البترول الخام ف ظل الاحتكار المطلق (1920-1939):

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمه بدوره إلى ثلاث مراحل هي:

أ- مرحلة نقطة الأساس الواحدة:

فرضت الشركات البترولية الاحتكارية نظاماً خاصاً بالأسعار المعلنة عرف بنظام نقطة الأساس الواحدة ويتم من خلاله حساب كل أسعار الخدمات العالمية كما يلي:

سعر خام خليج المكسيك مضافاً إليه تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك إلى مناطق الاستيراد.

ب- مرحلة نقطة الأساس المزدوجة:

بموجب هذا النظام الجديد تمت إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي إضافة إلى نقطة خليج المكسيك فكان البترول الخليج العربي يحسب على أساس خدمات خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضافاً إليه أجور الشحن الحقيقية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

¹ سيف الدين بوزاهر، أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية - حالة الجزائر - مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص 96-97.

ج- مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة:

وأصبح يحسب في هذه المرحلة باحتساب سعر بترول الخليج العربي كمايلي:

سعر بترول الخليج العربي مضاف إليه تكاليف النقل من الخليج العربي إلى ميناء ساوثمين بغرب إنجلترا.

2- مرحلة تحديد سعر البترول الخام في ظل الانحصار الاحتكاري (1950-1980):

وتتميزت بثلاث أنواع للتسعير وهي:

أ- قاعدة الأسعار المحققة:

وهو السعر المعلن مطروح منه الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري.

ب- قاعدة التسعير الرسمي:

والذي يعبر عن سعر النفط الخام بالاستناد إلى النفط العربي الخفيف السعودي كخام مرجعي، ويتم احتسابه على أساس تحديد معدل بين السعر المعلن والسعر المحقق لعدة سنوات، ولقد أخذت به العديد من الدول البترولية ومثال ذلك فينزيولا سنة 1966، حيث بادرت بإدخال أسعار الإشارة في نظامها المالي مستعدة بذلك قاعدة الأسعار المحققة.

ج- قاعدة التسعير الرسمي:

فميزت بالتصحيح الهيكلي لسعر من طرف منظمة الأوبك عامة والدول العربية خاصة مما أدى إلى ارتفاع الأسعار فأصبحت الأسعار صرف الدولار في تسعير النفط.

3- مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة (1980- حاليًا):

في هذه مرحلة زادت سيطرة الشركات البترولية الاحتكارية لتشغل هذه السيطرة إلى يد منظمة الدول المصدرة للبترول حيث أصبحت تحكم في الأسعار، لكن لم تدم إلا ستة سنوات.

الفرع الثالث: محددات أسعار البترول

من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد سعر البترول نذكر ما يلي:¹

1- الطلب العالمي للبترول الخام: هو مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والتنوعي على السلعة البترولية كخام أو منتجات بترولية عند سعر معين، وفي خلال فترة زمنية محدودة بهدف إشباع وتلبية الحاجات الإنسانية سواء كانت أغراض استهلاكية كالبنزين أو الكيروسين للإنارة... إلخ، أو لأغراض إنتاجية كالمنتجات البترولية المستخدمة في الصناعة البتر وكيميائية.

2- العرض العالمي للبترول الخام: هي الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرض كليا لمجموعة بائعين، أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد، ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير، إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد.

¹ - جمانة عدنان، ماهي العوامل التي تؤثر على سعر النفط، نقلا عن الموقع:

<http://www.fx-arab.com/vb/showthread.php?t=29634>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2019/06/05.

- 3- طاقات التصفية:** طاقات التصفية المتاحة وأنماطها وتعقيدها التقنية في الدول المستهلكة الكبرى هي التي تحدد أسعار المنتجات البترولية، وبالتالي أسعار البترول الخام وإن كانت العلاقة بينهما غير متوازنة بسبب أنظمة الضرائب المحلية التي تعمل بمعزل عن القيمة الحقيقية للبترول الخام، أو بالأحرى فإن أسعار المشتقات لا تتناسب مع أسعار البترول الخام المصفى.
- 4- التخزين:** إن التخزين من البترول الخام ومشتقاته لدى الدول المستهلكة في أنحاء العالم، وتغير مستوياته إزاء الطلب الآني أو المستقبلي يلعب دورا كبيرا في أسعار أنواع البترول المخزنة.
- 5- التغيرات الموسمية:** التغيرات الموسمية الاعتيادية لها تأثير قليل على أسعار البترول لأنها تدخل عادة في حساب الأسعار إلا أن التقلبات المناخية غير المتوقعة تؤثر على أسعار البترول بشكل مباشر.
- 6- البدائل:** اقتصاديات مشاريع البدائل المتوفرة أو الممكنة للطاقة البترولية وسياسات ترشيد استهلاك الطاقة في الدول الصناعية مثل ظهور الغاز الصحري.
- 7- التقنيات:** التقنيات الحديثة في صناعة البترولية الاستخراجية والتحويلية وتقدمها المستمر في تحسين نمو أساليب العمليات البترولية بمراحلها المختلفة، وتخفيض الكلفة وزيادة كفاءة استخراج النفط من الحقول والأماكن البترولية تؤدي إلى التأثير الإيجابي على مجمل الأسعار أيضا.
- 8- السياسات:** إن الدول الفاعلة في الأثر القوي على أسعار الدول المنتجة والدول المستهلكة الكبرى إضافة إلى سياسات الشركات البترولية الكبرى التي لا تزال تسيطر على جزء كبير من تجارة البترول العالمية.
- 9- الاقتصاد:** تطور الاقتصاد العالمي والوضع المالي الدولي يشكل عامل مؤثر على أسعار الطاقة عامة وأسعار البترول خاصة.
- 10- البيئة:** التأثيرات البيئية لصناعة البترول واستخداماته ومستويات كالتأثيرات على البشر في بيئتها الجوية والبرية والبحرية تؤدي إلى تحديات في مواقع وأنماط العمليات البترولية مما يؤثر بالتالي على الأسعار.
- 11- المخزون الاحتياطي:** يشكل المخزون الاحتياطي الأمريكي واحد من أكبر العوامل تأثيرا على الأسعار، ففي حالة ارتفاع المخزون يتراجع الطلب على البترول، وبالتالي يزداد المعروض فتراجع الأسعار والعكس.
- 12- أسعار صرف الدولار:** لا شك أن صرف الدولار مؤثر جدا على أسعار البترول، وذلك لأن معظم الدول المنتجة تقوم عمالاتها بالدولار، وهذا يعني أنه في حالة انخفاض الدولار فإن البترول يصبح أكثر جاذبية من قبل المستثمرين الذين يشترون بعملة غير الدولار.
- 13- إنتاج أوبك:** منظمة أوبك هي منظمة نظم عددا من الدول الكبرى المصدرة للبترول وعلى رأسها السعودية ونيجيريا، وقد كان للمنظمة دور كبير في العهد السابق في تحريك أسعار البترول خصوصا ما حدث في حرب أكتوبر بعد قطع إمدادات البترول عن الولايات المتحدة والدول التي تساند إسرائيل الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار، أما في السنوات الماضية فقد تلاشى تأثير المنظمة بشكل كبير بعدما طال الركود الاقتصادي
- 14- الموقع:** الموقع الجغرافي للمنافذ التصدير لأي نوع من البترول الداخلة إلى السوق يحدد كلفة النقل من منفذ التصدير إلى نقطة الاستلام أو الاستهلاك، فكلما قربت منافذ التصدير من نقاط الاستلام كلما كانت أجور الشحن أقل مما يقلل من السعر.

15- الاستهلاك: إن زيادة الطلب تعني زيادة الاستهلاك الناتجة عن تشغيل المصانع وامتلاك الكثير من الأفراد للسيارات، وزيادة الطلب تعني انتعاش النمو الاقتصادي الأمر الذي يرفع من أسعار البترول.

16- مضاربات الأسواق: قد تتسبب مضاربات المستثمرين في أسواق البترول إلى تضرر الاقتصاد العالمي، وذلك لأن هذه المضاربات قد تؤدي إلى أن يباع برميل البترول بأضعاف ثمنه الحقيقي أو العكس، والذي قد يؤدي إلى حدوث تضخم في الاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني: ماهية فعالية السياسة النقدية

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية

هناك أمر لا يختلف فيه اثنان هو دور السياسة النقدية في تحريك عجلة الاقتصاد وكذا المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية وبالتالي تحقيق الأهداف المرغوبة، فهو يحرك الاقتصاد ويزيد من نشاطه في حالة السياسة التوسعية التي تستخدم في معالجة الركود الذي يعيشه الاقتصاد، أو يعمل كمنشط من خلال السياسة الانكماشية وعادة يستخدم هذا النوع من السياسات في علاج الحالة التضخمية وفيما يلي بعض هذه التعاريف:

التعريف الأول: السياسة النقدية هي مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كلا من النقود والائتمان وتنظيم السيولة للاقتصاد.¹

التعريف الثاني: السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تعتمد عليها الدولة من خلال السلطة النقدية بهدف التحكم في عرض النقد، بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصاً والاستقرار الاقتصادي عموماً.²

التعريف الثالث: السياسة النقدية هي عبارة عن سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات أسعار الفائدة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، حيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الانكماش ورفع أسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي.³

من خلال التعاريف السابقة يمكن الخروج بتعريف شامل للسياسة النقدية وهو كالتالي:

"السياسة لنقدية عبارة عن تلك الإجراءات والقوانين التي تتخذها السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي من أجل التحكم في مجموعة من المتغيرات (عرض النقود، الائتمان...) باستخدام مجموعة من الأدوات سواء المباشرة أو غير مباشرة من أجل بلوغ الأهداف المرغوبة".

¹ - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، الديوان الوطني للطبوعات الجامعية، 2004، ص 112.

² - رحيم حسين، الاقتصاد المصري، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة 2008، ص 89.

³ - زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 185.

⁴ - معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 165.

الفرع الثاني: تعريف فعالية السياسة النقدية

يعتمد نجاح السياسة النقدية في الائتمان على التعاون التام والثقة المتبادلة بين البنوك المركزية والبنوك التجارية من ناحية، ومن ناحية أخرى يعتمد على وجود أسواق نقدية ومالية متطورة ومنتظمة، وبالتالي يؤدي تجاوز البنوك التجارية مع البنوك المركزية إلى تحقيق الأهداف المرسومة للسياسة النقدية، وبالتالي تزيد فعالية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي.

والمقصود بالفعالية هو حجم الأثر على الدخل الناتج عن تغيير معين في متغيرات السياسة.⁴

ويمكن التطرق إلى فعالية السياسة النقدية من خلال وجهة نظر كل من الكينزيين والنقديين كما يلي:

1- فعالية السياسة النقدية عند النقديين:

يرى النقديون إن التغيير في عرض النقود في الأجل الطويل يؤثر على مستوى الأسعار ولا يؤثر على توازن الدخل الكلي إما في الأجل القصير فيؤثر التغيير في النقود على الإنفاق، وعلى الدخل الكلي فزيادة كمية النقود المعروضة تؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية عند الأفراد و المشروعات أكبر من المستوى المرغوب فيه، وبالتالي سيحاول الحائزون على هذه الأرصدة التكيف مع الوضع الجديد و إيجاد توازن جديد غي في ثرواتهم بواسطة إنفاق مبالغ إضافية، مقابل الحصول على السلع والخدمات أو الحصول على أصول مالية، وهذا ينتج عنه زيادة مباشرة في الطلب الكلي، وبالتالي زيادة الإنتاج والتشغيل، إما في حالة انخفاض كمية النقود فينتج عنها انخفاض في الأرصدة النقدية دون المستوى المرغوب فيه مما يجعل الأفراد و المشروعات يتجهون إلى تخفيض الإنفاق حفاظا على الأرصدة النقدية المرغوب فيها، ومنه عند انخفاض الإنفاق الكلي ينخفض الناتج الكلي.¹

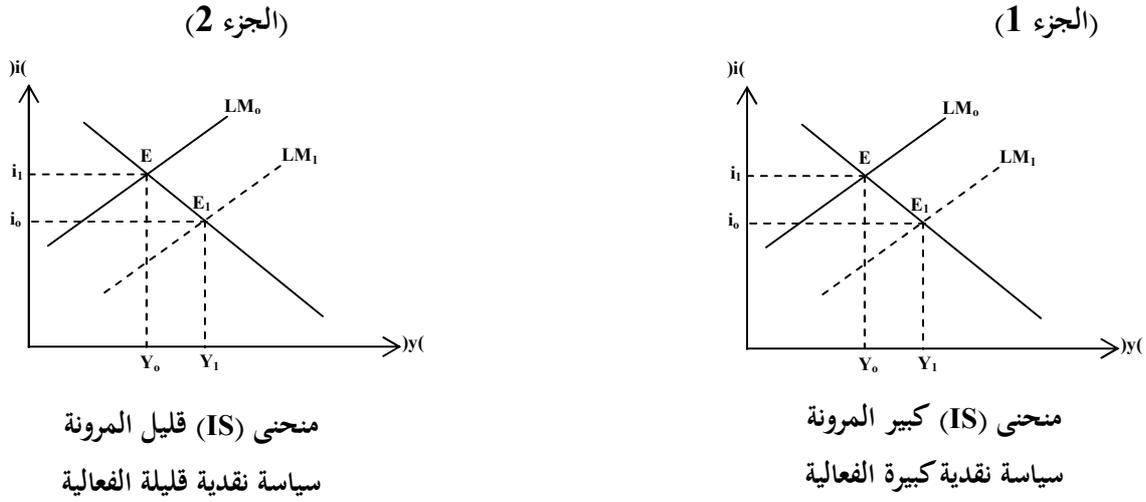
2- فعالية السياسة النقدية عند الكينزيين:

إن السياسة النقدية التي تطابقها السلطة النقدية يمكن أن تكون فعالة ويمكن أن تكون غير فعالة، ويمكن أن تكون غير فعالة، ويمكن شرح هذه الفعالية في إطار نموذج (IS-LM) وبالتالي تتوقف الفعالية على انحدارات كل منحنيات (IS) و (LM) والتي تتوقف بدورها على سلوك المتغيرات التي يتكون منها النموذج.

وتكون السياسة النقدية التوسعية فعاليتها كبيرة عندما يكون منحنى (IS) كبير المرونة أو قليل الانحدار وتكون هذه السياسة فعاليتها قليلة عندما يكون منحنى (IS) قليل المرونة أو كبير الانحدار وبمعنى آخر ترتبط فعالية السياسة النقدية ارتباطا طريا المرونة أو كبير الانحدار وبمعنى آخر ترتبط فعالية السياسة النقدية ارتباطا طريا بدرجة مرونة منحنى (IS) فتزداد هذه الفعالية كلما زادت درجة مرونة المنحنى ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

¹ - مريم ماطي، البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر-بسكرة- 2016-2017، ص30.

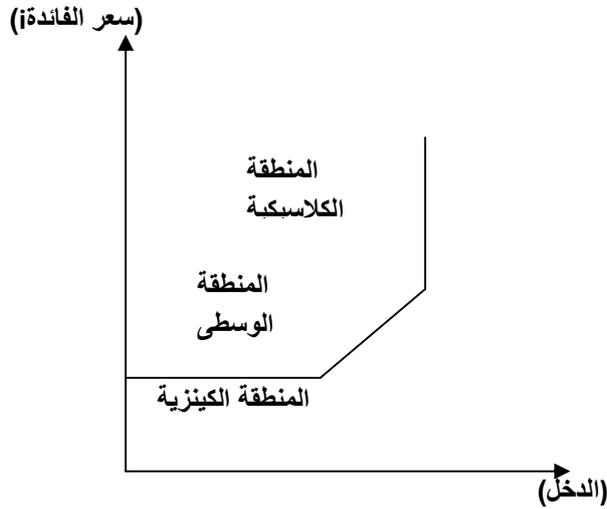
شكل رقم (1-1): فعالية السياسة النقدية وانحدار منحني (IS)



المصدر: محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 270.

والموصول إليه هو أن السياسة النقدية تكون ضعيفة الفعالية في حالة منحني (IS) شديد الانحدار أي عندما يكون طلب الاستثمار غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة، وتكون السياسة النقدية كبيرة الفعالية عندما ترتفع مرونة الطلب الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة ويكون منحني (IS) قليل الانحدار أو مستوي.

شكل رقم (2-1): فعالية السياسة النقدية وانحدار منحني (LM)



المصدر: وليد العايب، الاقتصاد الكلي الدولي - محاضرات وتمارين - جامعة محمد البشير الابراهيمى، برج بوعريش، 2017-2018، ص 35.

حسب الشكل السابق يمكن تقسيم منحني LM إلى ثلاث مناطق:

- المنطقة الكينزية: حيث يكون المنحني (LM) يوازي محور الدخل ولا نهائي المرونة وفي هذه المنطقة يكون الطلب النقدي لأغراض المضاربة، كما بين كينز لا نهائي المرونة بسبب ثبات سعر الفائدة وتغير الدخل.

- المنطقة الوسطى: حيث يكون منحنى (LM) موجب الميل حيث يتغير كل من سعر الفائدة والدخل.
 - المنطقة الكلاسيكية: حيث يكون منحنى (LM) عمودي على المحور الأفقي (محور الدخل) وفي هذه المنطقة لا يوجد طالب نقدي لأغراض المضاربة حسب الكلاسيك، وإنما يوجد طالب على النقود بغرض المعاملات فقط، وفي هذه المنطقة يتغير سعر الفائدة بينما الدخل يبقى ثابتا.

الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية:

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة، والمتمثلة في الاستفزاز العام للأسعار والبطالة المنخفضة ونمو اقتصادي مقبول واستقرار قيمة العملة، وهي تعتبر أهداف عامة للسياسة النقدية، لا يمكن تحقيقها إلا بإصابة الأهداف الأولية التي تؤثر على الأهداف الوسيطة والتي بدورها تغير في الأهداف النهائية.

1- الأهداف الأولية:

تعتبر الأهداف الأولية متغيرات يحاول البنك المركزي التأثير بها على الأهداف الوسيطة، وتتمثل فيما يلي:
 أ- **مجمعات الاحتياطيات النقدية:** تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطيات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة، أما الاحتياطيات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطيات الإجبارية والاحتياطيات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.
 أما الاحتياطيات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطيات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطيات الإجبارية على ودائع الحكومة في البنوك الأخرى، أما الاحتياطيات غير المفترضة فهي تساوي الاحتياطيات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطيات المفترضة.¹

ب- **ظروف سوق النقد:** يقصد بهذا المصطلح مدى سهولة وصعوبة الأسواق الائتمان، ويعني ذلك فترة المقترضين ومواقفهم السريعة والبطيئة والمعدل نحو نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وسعر فائدة الأرصد البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الأرصد المفترضة لمدة قصيرة وذلك لمدة يوم أو يومين بين البنوك.

2- الأهداف الوسيطة:

الأهداف الوسطى عبارة عن متغير يمكن للسلطة النقدية أن تمارس عليها تأثيرها بشكل مباشر وسريع بواسطة أدواتها الخاصة، وتتمثل هذه الأهداف في:²
 أ- **أسعار الفائدة:** تعرف الفائدة على أنها السعر النقدي لاستخدام رأس المال الناتج عن تضحية (ادخارية) حقيقية والقابلة للإقراض.

¹ - بعايش ميادة، أثر الصرفة الإلكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة بين الجزائر-فرنسا، أطروحة دكتوراه، جامعة محمدخضير-بسكرة، 2014-2015، ص 120-121.

² - زينب زواوي فرحات، دراسة العلاقة البيئية بين أهم متغيرات السياسة النقدية دراسة حالة: بنك الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة ماجستير، جامعة الشهيد حملة لخضر بالوادي- بسكرة، 2014-2015، ص 13.

ب- سعر الصرف: يعتبر سعر صرف النقد مؤشراً لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما وذلك بالحفاظ على استقراره عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية، كما أن التدخل المقصود والهادف إلى رفع سعر صرف يؤدي إلى تخفيض الأسعار عند الاستيراد، ويرفع من القدرة الشرائية للعملة وهذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية.

ج- العرض النقدي: يشترط في استخدام العرض النقدي كهدف وسيط أن تكون هناك قدرة تحديده إحصائياً، أي أن يستطيع القائمون على السياسة النقدية تحديد الأول المالية نسميها أو العملة أو النقود.

3- الأهداف النهائية:

تعتبر الأهداف الأولية والوسيلة في الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وتعرف هذه الأهداف النهائية للسياسة النقدية وتعرف هذه الأهداف اختصاراً بالمربع السحري لكالدور والمتمثلة في:¹

أ- العمالة الكاملة: تستطيع السياسة النقدية أن تساعد على تحقيق هذا الهدف وذلك من خلال تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي تنخفض أسعار الفائدة ويزداد الاستثمار فتتخفف البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل.

ب- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي: يمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تحقيق معدل على النمو الاقتصادي الوطني، ولكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعدل عال، كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفأة وتوافر عوامل وظروف سياسة واجتماعية ملائمة، ولذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل.

ج- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار: يجمع الاقتصاديون في الوقت الحاضر على أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية ينبغي أن يكون الحفاظ على استقرار الأسعار وعلى القدرة الشرائية للعملة المحلية يعني التحكم في معدل التضخم وأن تلزم الحكومة بعدم تطبيق سياسات تمويل العجز عن طريق زيادة المعروض النقدي.

د- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: هناك اختلاف في السياسة الاقتصادية فيما يخص استخدام السياسة النقدية لتجنب الاختلالات النقدية، لأن الأمر يتعلق بسعر الصرف وحثه رؤوس الأموال.

¹ - لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، الطبعة الأولى، ص 3-4.

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي بصفته القائم على السلطة النقدية والمسؤول المباشر على رسم وتنفيذ السياسة النقدية جملة من الأدوات، والتي يتحكم من خلالها في كمية النقود المتداولة من خلال التأثير على حجم ونوع الائتمان البنكي من أجل تحقيق الأهداف المسطرة سواء كانت أولية، وسيطة أو نهائية، وهذا حسب الظروف الاقتصادية في أي بلد.

1- الأدوات الكمية للسياسة النقدية:

وهي مجموعة الإجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر التأثير على مستوى الائتمان (القروض) في إطار اقتصاد ما بهدف التأثير على تكلفة الحصول على الأموال ومستوى السيولة البنكية من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة إجمالاً، وتمثل في:

أ- سياسة معدل الخصم:

معدل الخصم هو ذلك السعر الذي يعيد به البنك المركزي خصم الأوراق التجارية التي تقدمها إليه البنوك التجارية بغرض الاقتراض، وتغير هذا السعر يؤدي إلى تغيير حجم الائتمان الذي يمكن أن تمنحه البنوك التجارية.¹ وتعتبر هذه الأداة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية للرقابة على الائتمان، حيث مارستها البنوك المركزية في إنجلترا سنة 1839 أولاً، ثم فرنسا سنة 1839 وفي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913، وفي الجزائر تم ممارستها سنة 1972.²

يستطيع البنك المركزي عن طريق تغيير معدل إعادة الخصم أن يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، فإذا رأى - من خلال التقارير- أن النشاط الاقتصادي يعاني من فائض في كمية النقود أي تضخم، فإنه يتبع سياسة انكماشية تهدف إلى التقليل من كمية النقود المتداولة وذلك برفع معدل إعادة الخصم الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة في سوق النقد، فيتوقف الأفراد عن خصم ما لديهم من كمبيالات مفضلين الاحتفاظ بما إلى غاية تاريخ استحقاقها، إضافة إلى ارتفاع سعر الفائدة في السوق سيؤدي إلى الحد من طلب الأفراد على القروض من البنوك، وبذلك تنخفض كمية النقود المتداولة، مما يؤدي إلى التقليل والتخفيف من حدة التضخم، أما إذا رأى البنك المركزي أن النشاط الاقتصادي بحاجة إلى نقود إضافية أي أنه يعاني من كساد فيحدث العكس.³

ج- عمليات السوق المفتوحة:

هي عبارة عن قيام البنك المركزي ببيع سندات الدين العام وأدوات الخزانة العامة للجمهور، في حالة السعي إلى تخفيض كمية النقود، وشراء تلك الأدوات من قبل البنك المركزي في حالة السعي إلى رفع كمية النقود المتداولة أي زيادة العرض النقدي.⁴

¹ - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود الحجلوبي، البنوك والمصارف المركزية، دار البازوزي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص154.

² - أكن لويس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة "2000-2009"، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص51.

³ - حيازة عبد الله، الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية- البنوك التجارية- السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2008، ص203.

⁴ - حسين محمد سمحان، اسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار الصفاء، الأردن، ص265.

ويستطيع البنك المركزي بيع وشراء السندات الحكومية من وإلى الجمهور فإذا كان هدفه زيادة كمية النقود في السوق، فإنه يعتمد إلى الشراء لكي يضع في السوق نقوداً، أما إذا كان يهدف إلى العكس فإنه يعتمد إلى عمليات البيع، حيث يبيع سندات ليسحب من السوق كميات من النقود، وذلك من خلال إتباع أساليب مشجعة ولكن هذا يقتضي توفر سوق مالي نشط كي تكون ذات فعالية.¹

ج- نسبة الاحتياطي الإلزامي:

هي إلزام البنك المركزي البنوك التجارية بالاحتفاظ بجزء أو نسبة معينة من أصولها لديه في حساب غير منتج للفوائد، بهدف التأثير على نسبة السيولة لدى البنوك بالتوسع أو الانكماش الائتماني.²

وحتى لا تقع البنوك في أزمة سيولة يتوجب عليها الاحتفاظ بنسبة معينة لدى البنك المركزي لمواجهة طلبات السحب المتوقعة من أصحاب الودائع، فإذا رأى البنك المركزي أن حالة الاقتصاد تستدعي التقليل من الائتمان الممنوح، يقوم برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي فتقل النقود القانونية الممكن التصرف فيها من قبل البنوك التجارية وبالتالي تقل قدرتها على منح الائتمان، أما إذا رأى أن حالة الاقتصاد تستدعي زيادة حجم الائتمان فيقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي فتزداد كمية النقود القانونية التي يمكن للبنوك أن تتصرف بها وبالتالي تزداد قدرتها على منح الائتمان.³

2- الأدوات النوعية للسياسة النقدية:

إلى جانب الأدوات الكمية يستخدم البنك المركزي الأدوات الكيفية التي تهدف إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان، وذلك بتوجيهه إلى المجالات المرغوبة وحجبه عن مجالات أخرى.

أ- تسقيف القروض:

هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سوق لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية، بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب معينة، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاهات القطاعات المعترية أكثر حيوية بالنسبة للتنمية وتتطلب موارد هائلة كبيرة.⁴

وتعتمد البنوك المركزية في هذا الشأن على وضع معدلات لنمو النشاط الائتماني للبنوك (سواء يربطها بحجم رأسمال البنك أو أي سقف محدد)، سواء كانت معدلات نمو سنوية أو نصف سنوية، ويفرض على البنوك التجارية الالتزام بها وفي حالة عدم احترام أحد البنوك التجارية للسقف المحدد له فإن البنك المركزي يسلط عليه عقوبة، ففي فترات التضخم يعتمد البنك المركزي على وضع معدلات ضعيفة لنمو حجم النشاط الائتماني للبنوك فينخفض حجم القروض التي تمنحها، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة فينخفض حجم القروض التي تمنحها، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة فينخفض الطلب على النقود ويتقلص حجم

¹ - أكن لونيس، مرجع سابق، ص 55.

² - جمال بن دعاس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية، مذكرة ماجستير، 2009-2010، ص 87.

³ - خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 205-206.

⁴ - إيمان اسعد، مرجع سابق، ص 18.

العرض النقدي، وفي الحالات الانكماشية فإنها تقوم برفع سقف الائتمانية أو تفرض معدلات نمو مرتفعة، ما يزيد من نشاط البنوك في منح الائتمان.¹

ب- السياسة الانتقائية للقروض:

يمكن استخدام هذه الأداة لدعم قطاعات حيوية في الاقتصاد إلا أنها قد تشوه تخصيص الموارد ويمكن أن تؤدي إلى الهيمنة السلبية، وتمتلك الدولة بذاتها أو حيز سلطاتها التنفيذية العديد من وسائل للتدخل في عملية توزيع القروض وهذه التدخلات لا ينفي أحدها الآخر بل يمكن أن تتحمل مجتمعة وفي نفس الوقت من أجل أن يحظى نفس القرض بالأفضلية.²

وتعتمد على مرونة معدلات نمو التوسع الائتماني، حيث يقوم البنك المركزي بوضع معدلات نمو حجم القروض الموجهة للنشاطات المستهدفة بالتنمية والمساعدة، ما يمكن تسميتها بالأنشطة المنتقاة (كالتصدير، الزراعة، البناء...) ما ينعكس على انخفاض تكلفتها ويزيد من الطلب عليها وفي المقابل فإنه يضع معدلات نمو ضعيفة على القروض الموجهة للنشاطات والقطاعات التي يريد كبح نموها.

ج- هامش القروض المضمونة بالسندات:

الهامش هو الفرق بين القيمة الاسمية للسندات المقدمة كضمان للقرض وقيمة القرض، والمعروف أن المتعاملين في الأسواق المالية بالسندات يقدمون عادة السندات التي اشتروها سابقا كضمان من أجل الحصول على القروض جديدة لتمويل مشترياتهم من السندات، وفي هذه الحالة فإن ما يحدث هو أن البنك التجاري لا يعطيهم قروضا تعادل القيمة الاسمية للسندات التي قدموها كضمانات، وإنما يبقى هامشا للاحتياط في حالة انخفاض قيمة السندات السوقية وإفلاس صاحبها.³

وإذا أراد البنك المركزي أن يقيد الائتمان الممنوح للمضاربين في السندات يقوم برفع نسبة الهامش مما يؤدي إلى تقليل النسبة التي يمكن للمضارب أن يقترضها من البنك التجاري، أما إذا أراد البنك المركزي أن يتوسع في منح الائتمان لقطاع المضاربة يقوم بتخفيض نسبة الهامش فتزيد نسبة ما يمكن للمضاربين اقتراضه من البنوك التجارية، وهكذا يؤدي تغيير الهامش إلى تغيير الائتمان، ليس في كل قطاعات الاقتصاد الوطني وإنما في قطاع واحد فقط وهو قطاع المضاربة.⁴

¹ - حجابة عبد الله، مرجع سابق، ص 209.

² - لولو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 78.

³ - الطيب لجيلح، الأدوات النوعية للسياسة النقدية، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص مالية، 2014-2015، ص 01، نقلا

عن الموقع. Bib.unvr-oeb.dz

⁴ - المرجع نفسه، ص 02.

3- الأدوات المشتركة:

هي النوع الثالث من الرقابة التي تقوم بها البنك المركزي والمتمثلة في فرض تأثيره الأدي على الجهاز البنكي بهدف تعزيز رقابته الكمية والنوعية.

أ- الإقناع الأدي:

يعرف الإقناع الأدي على أنه تأثير البنك المركزي على البنوك التجارية بإغرائها على إتباع سياسة ائتمانية وتمويلية معينة، عن طريق تصريحات يدلى بها البنك المركزي وتوجيهاته ونصائح يتوجه بها البنوك واجتماعات يعقدها مع المسؤولين التي تمارس فيها البنك المركزي مسؤولياته في زمن بعيد.¹

ويتم التأثير على البنوك التجارية عبر مجموعة من الأساليب والتي يمكن إنجازها في ما يلي:²

- التحذير بعدم قبول خصم الأوراق التجارية.
- الطلب من البنوك عدم إقراض مشروعات معينة.
- الطلب من البنوك الامتناع عن قبول ضمانات معينة.

ب- التعليمات الملزمة (المباشرة):

يصدر البنك المركزي الأوامر والتعليمات المباشرة للبنوك التجارية والتي تصبح ملزمة بتنفيذها وإلى تعرضت للعقوبات إدارة النقد في الاقتصاد فهذا الأسلوب يكون مناسباً لعلاج حالات التضخم ويكون عدس الجدوى في حالات الكساد حيث أنه من الممكن عملياً إجبار البنوك على الامتناع عن منح القروض في حين لا يمكن إجبارها على التوسع في منحها.³

وهي أوامر صادرة من البنك المركزي والتي تهدف إلى الرقابة على سيولة البنك التي يمنحها ويمكن إنجازها في هذه التعليمات:⁴

- تحديد نسبة رأسمال إلى الودائع والقروض.
- تحديد نسبة السيولة التي يجب على البنوك أن تحافظ عليها.
- الهوامش الدنيا الواجب تغطيتها من العميل في حالات خطاب الضمان والاعتماد المستندي.
- تحديد النشاطات الغير قابلة للتمويل والإقراض.

¹ - زكريا الدوري، يسرا السمارائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البازوري العلمية، الأردن، 2013، ص 218.

² - الشيخ احمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة موريتانيا- شهادة ماجستير، جامعة سطيف، 2012-2013، ص 25.

³ - لولو موسى بخاري، مرجع سبق ذكره، ص 79-80.

⁴ - سعاد لعلاوة، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في الاقتصاد الإسلامي، شهادة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2001-2002، ص 78.

ج- التفتيش المباشر:

يعتمد البنك المركزي على سياسة التفتيش والتدقيق في الجداول المالية والمحاسبية والوثائق المتعلقة بها، من أجل الوقوف على مدى التزام البنك بالتعليمات والأوامر الصادرة.¹

وعادة ما تحدد البنوك المركزية نماذج لكشوف دورية، تقوم البنوك التجارية بالإجابة عنها، وتهدف هذه الكشوف إلى اطلاع البن المركزي على حجم السيولة التي يتوفر عليها البنك، وحجم القروض التي قدمها ووجهتها وغيرها من المعلومات التي يستند إليها البنك المركزي في التعرف على الوضعية الدقيقة للبنك، وهذا من خلال حسابه لمختلف النسب والمؤشرات ذات الدلالة، كما قد يلجأ البنك المركزي إلى التفتيش المفاجئ للبنوك دون أن يعلمها مسبقاً بذلك، من أجل فرض صرامة أكبر على تعاملات البنوك التجارية.²

المطلب الثالث: أدوات الاستقرار الاقتصادي

الاستقرار الاقتصادي هو ما تسعى إليه جميع الحكومات لتحقيقه، وذلك من خلال استغلال جميع الطاقات الموجودة داخل البلاد إذ يستلزم التكامل بين الإجراءات المتخذة باستخدام الأدوات المتنوعة لكل السياسات الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف الاستقرار الاقتصادي

يعرف الاستقرار الاقتصادي هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل هو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة النقدية وغيرها من السياسات لتحقيقها:³

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية.

- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

كما يعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه: "العمل على مقاومة التقلبات الاقتصادية التي قد تنتاب الاقتصاد محل الدراسة عند السعي إلى إحداث تغيير في هيكل الناتج ومكوناته".⁴

ومما سبق يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي هو سعي الدول نحو تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم أي التوصل إلى أكبر قدر ممكن من الدخل القومي الحقيقي.

¹ - لخلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 80.

² - المرجع نفسه، ص 80.

³ - معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر(1990-2006)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص139.

⁴ - محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2010، ص 22.

الفرع الثاني: أهم السياسات الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن سيورة النشاط الاقتصادي والنقدي تحتم ضرورة تحقيق استقرار اقتصادي فيتوفره يمكن من تحقيق الأهداف الاقتصادية، من خلال مجموعة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية والتي تتمثل في السياسة المالية والنقدية .

1- السياسة المالية:

تتمثل في استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير في النشاط الاقتصادي، كما أنها لا تقل أهمية على السياسة النقدية في ذلك، ومهما يكن من اختلاف في وجهة نظر الاقتصاديين فإن التنسيق بين السياسة النقدية والمالية يعتبر أمراً ضرورياً وبذلك لأن كل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي وتهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للناتج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات ومما سبق يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي يتحقق إذا عرفت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي تغيراً في نسب النمو والتي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة والوصول بمعدلات تضخم إلى أدنى نسبة بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات والموازنة العامة.

2- السياسة النقدية:

تختصر مهمة السياسة النقدية في تصحيح عرض النقد في الاقتصاد، بما يحقق توليفة ما من التضخم واستقرار الإنتاج، فالسياسة النقدية تمثل أداة هادفة للسياسات من أجل بلوغ الأهداف المتعلقة بكل من التضخم والنمو، ومن السهل أن نفهم لماذا تعتبر السياسة النقدية عموماً خط الدفاع الأول في تثبيت الاقتصاد أثناء فترات الركود الاقتصادي لأن السياسة المالية تستغرق وقتاً عند سنه تشريعات التغييرات في الضرائب والاتفاق وبمجرد تحول هذه التغييرات إلى قوانين فإنه من الصعب سياسياً إلغائها، كما أنها من أفضل السياسات في محاربة ظاهرة التضخم وحتى تقوم السياسة النقدية بدورها بكفاءة ينبغي إعطاء نوع من الاستقلالية للسلطة المتحكمة بما (السلطة النقدية).

شهدت السياسة النقدية تطورات هامة، حيث أعطى للسلطة النقدية الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية، ومن ثم أوضحت السياسة النقدية تمارس دورها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي بالشكل الذي يتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة، وذلك باعتمادها على الأدوات المباشرة وغير مباشرة، والتي يقوم بنك المركزي بعملية الرقابة والإشراف عليها، من أجل ضمان انتقال أثر السياسة النقدية بغية تحقيق أهدافها، وتهدف السياسة النقدية في إطار برامج الاستقرار الاقتصادي إلى خفض معدلات التضخم، وخفض معدلات البطالة بالإضافة إلى توازن ميزان المدفوعات.

الفرع الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

الاستقرار في الدول يعني تحقيق التشغيل الكامل واستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات، والتي تعتبر من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

1- التضخم:

التضخم هو الارتفاع الكبير والمستمر في أسعار المنتجات لفترة طويلة نسبياً وبالتالي فإن التضخم يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية للنقود.¹

أو هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار وليس ارتفاع بعض الأسعار (ارتفاع يولد ارتفاعات أخرى).² وللتضخم تأثير على الاقتصاد باعتباره من المؤشرات الدالة على مستوى استقرار هذا الأخير وذلك من خلال التأثير على ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أن التضخم يؤدي إلى عدم استقرار مستويات الأسعار وهذا ما يؤثر على الادخار بسبب عدم ثقة الأفراد في مستويات الأسعار مما يؤدي إلى تناقص حجم الاستثمارات في البلد، وبالتالي يؤدي ذلك إلى حدوث اختلال يكون سبباً في عدم استقرار الأسعار. ويعتبر معدل التضخم أحد المقاييس الدالة على الأداء الاقتصادي للبلد لهذا تعتمد السياسات الاقتصادية على جعله منخفضاً قدر الإمكان باعتباره مؤشر واضح للدلالة على استقرار الاقتصاد لأي بلد.

2- البطالة:

هي ظاهرة اجتماعية واقتصادية تعاني منها الدول وهي عبارة عن "وجود قوة عمل قادرة وراغبة في العمل بالأجر السائد دون أن تجد عملاً" وتظهر في أوقات الركود الاقتصادي وتقل في أوقات الراج. ويمكن القول بأن السياسة النقدية لها دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتتخف البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل.³

3- ميزان المدفوعات:

يعبر عن ميزان المدفوعات عن رصيد معاملات الدولة مع العالم الخارجي وهو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة من هذا البلد خلال فترة

¹ إيمان حملاوي، دور المؤسسات المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية، جامعة بسكرة، 2013، ص 47.

² بوقرة محبوب، فعالية السياسة النقدية في كبح التضخم- حالة الجزائر (2000-2010)- مذكرة ماجستير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريش، 2011-2012، ص 8.

³ محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص 31.

⁴ صالح لحبيب، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات- حالة الجزائر - مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2013، ص 4.

زمنية معينة، غالبا ما تحدد نسبة وتتكون من الحسابات التالية: الحساب الجاري، حسابات رأس المال، حسابات التسويات الرسمية.⁴

يعتبر أحد أهم الأدوات التحليل الاقتصادي التي يعتمد عليها في معرفة الوضعية الاقتصادي للدول باعتباره يضم المعاملات الاقتصادية خلال فترة معينة خاصة فيما يتعلق بهيكل الصادرات والواردات حيث أنه عند تحقيق ميزان المدفوعات بصفة خاصة الميزان التجاري فائض فهذا يعني أن الاقتصاد في وضعية جيدة مما يعني تحقيقه لمعدلات نمو مرتفعة تساهم في انتعاش الاقتصاد وبالتالي تحقيق استقرار اقتصادي على المستوى الكلي.

4- النمو الاقتصادي:

يقصد به حدوث زيادة في إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ومن الأهمية بما كان أن نفرق بين نوعين من النمو هما: النمو الشامل الذي يتحقق عندما ينمو إنتاج الدولة بالناتج المحلي الحقيقي لكن مع مراعاة نصيب الفرد من هذا الناتج، وعلى هذا فإن النمو الاقتصادي يعني:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون هذه الزيادة حقيقية وليست اسمية.
- أن تكون زيادة في المدى البعيد بمعنى أننا نستبعد ما يعرف بالنمو العابر أو الظرفي.¹

¹ - العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر 1970-2006، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2007-2008، ص 43.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

فيما يخص الدراسات السابقة الخاصة بهذه الدراسة، فبعد البحث تبين لنا أنه لا توجد دراسات مشابهة لهذه الدراسة بشكل كبير أو تناول الموضوع بشكل تفصيلي والتي توضح أثر تقلبات أسعار النفط على فعالية السياسة النقدية، والقيام بدراسة تحليل ومقارنة بين الجزائر والسعودية، لكن سوف نقدم فيما يلي بعض الدراسات التي شملت بعض الجوانب لهذا الموضوع على النحو التالي:

المطلب الأول: الدراسات السابقة:

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية

1- مذكرة قويدر قويشع بوجمعة، بعنوان انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2008-2009.

تناولت الدراسة انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية المالية في الجزائر، ومن اجل الإلمام بالموضوع وللإجابة على التساؤلات الفرعية التابعة للإشكالية تناول في الدراسة الأبعاد الفنية والاقتصادية للصناعة البترولية، بالإضافة إلى المكانة التي تحتلها الجزائر في السوق البترولية العالمية، وتطرق كذلك إلى التطورات التي حدثت في أسعار البترول والعوامل المحددة لها، من خلال استعراض أهم الفاعلين في السوق البترولية والحوار القائم بين الدول المنتج والمصدرة من جهة والدول الصناعية من جهة أخرى، صم تخصص بعد ذلك في معرفة أثر تقلبات أسعار البترول على كل من الميزان التجاري والناتج الداخلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة، بحيث تبين الأثر بالاعتماد على الطريقة القياسية من اجل قياس الأثر بصفة دقيقة بالإضافة إلى دراسة الاستعمالات المالية الناتجة عن الارتفاع غير المسبوق لأسعار البترول في الآونة الأخيرة.

وفي الأخير توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعتبر الصناعة البترولية صناعة معقدة و مكلفة وتحتوي على درجة مخاطر كبيرة.
- إن الجزائر في موقع تنافسي جيد مقارنة مع الدول المصدرة الأخرى.
- يتحدد السعر البترولي نتيجة العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والمنافسة التي تؤثر في حجم الطلب والعرض العالميين.

2- مذكرة بوقرة محبوب، بعنوان فعالية السياسة النقدية في كبح التضخم - حالة الجزائر (2000-2010) مذكرة لنيل

شهادة الماجستير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي جامعة برج بوعرييج، 2011-2012

والغرض من هذه الدراسة هو بيان وتوضيح العلاقة بين فعالية السياسة النقدية في كبح التضخم من خلال التطرق إلى أدوات السياسة النقدية المنتهجة للحد من التضخم، ويمكن صياغة الإشكالية الرئيسية كالآتي:
ما مدى فعالية السياسة النقدية في كبح التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2010 ؟

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن التضخم يمكن أن يحصل عندما يكون الإنفاق الكلي أكبر من الناتج الوطني.
- إن الزيادة في كمية النقود تؤثر على المستوى العام للأسعار عند غياب موازنة آنية بين -التدفقات النقدية والتدفقات الحقيقية.

- إن الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة تميز بانتشار التضخم المستورد و بشكل كبير خلال السنوات التي تميزت بطرح المشاريع الاقتصادية.

3- مذكرة معيزي قودير، بعنوان فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006) ، جامعة الجزائر 2007-2008

تبلورت إشكالية البحث في:

إلى أي مدى ساهمت السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة (1990-2006)؟
ومن أجل الإلمام بالموضوع والإجابة على التساؤلات الفرعية التابعة للإشكالية تم الاعتماد على مزيج من المنهج الوصفي، المنهج التحليلي والاستنتاجي التي لها علاقة بالموضوع، من خلال عرض المعطيات وتحليلها ليخلص في النهاية إلى جملة من النتائج منها:
- يستهدف التوازن والاستقرار الاقتصادي، تعظيم النمو الاقتصادي المرتفع والدائم، والحد من التقلبات الدورية في الإنتاج والأسعار، والقضاء على البطالة وتعظيم مستوى التشغيل التام، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب الكليين
- تعتبر السياسة النقدية إحدى السياسات الاقتصادية المهمة التي تؤثر على متغيرات النشاط الاقتصادي من إنتاج و استثمار و دخل ويتطلب نجاحها دراسة واسعة بأدواتها و إجراءاتها.
- السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر القائمة على التخطيط المركزي أضعفت و همشت السياسة النقدية للقيام بدورها في مجال تخصصها.

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1- Tan Janatho, g. « Impact of oil Price shoahs on gouvernement revenue and Expenditeur : Evidence for Malaysien IBBM.2010.

سعت هذه الورقة البحثية لدراسة أثر صدمات أسعار البترول على كل من الإيرادات والنفقات الحكومية بالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة (1970-2008)، وقد استخدم الباحثون نموذج VAR لدراسة الأثر قصير وطويل الأجل من خلال المتغيرات الاقتصادية التالية: أسعار البترول، النفقات والإيرادات الحكومية.
وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن وجود علاقة متبادلة بين كل من تقلبات سعر البترول والسياسة الموازية، حدوث صدمة إيجابية في أسعار البترول ستكون لها أثر كبير على النفقات الحكومية وبالتالي الإيرادات بينما حدوث صدمة بترولية سلبية سيكون لها أثر سلبي على الإيرادات الحكومية وبالتالي النفقات الحكومية.

2- FarhadTaghizadeh- Hesry and NoayikiYoshina, Macroeconomic Effects of oil Price Fluctuation on Emerging And Developed Economies In A model Incorporating Monetary Variables, Asian Development Bank Institute. N° 546 october 2015.

قام الباحثين بدراسة تأثير تحركات أسعار البترول الخام على متغيرين من متغيرات الاقتصاد الكلي، نمو معدل الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم في ثلاثة دول، جمهورية الصين الشعبية، اليابان، الولايات المتحدة، حيث تم إدراج متغيرات النموذج النقدي (العرض النقدي وسعر الصرف).

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو التحقق فيما إذا كانت هذه الاقتصاديات لا تزال تستجيب لتحركات أسعار البترول على معدلات نمو ناتج المحلي الإجمالي للمستوردين (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان) هم أكثر اعتدالا بكثير من الاقتصاد الناشئ (جمهورية الصين الشعبية) وتعود أسباب الاختلاف بين الآثار المترتبة على هاتين المجموعتين إلى استبدال الوقود باستخدام أعلى الطاقة النووية الكهربائية والغاز والطاقة المتجددة، وانخفاض عدد السكان (اليابان)، وثورة الغاز الصخري (للولايات المتحدة) وزيادة المخزونات البترولية الخام وهذه الإستراتيجية كلفت حكومة الاقتصاديات المتقدمة مقارنة مع الاقتصاد الناشئ، مما يجعلها أكثر قدرة على مقاومة الصدمات البترولية من ناحية أخرى، إثر ارتفاع أسعار البترول الخام على التضخم في جمهورية الصين الشعبية هو أخف مما كانت عليه الأثر على الاقتصاديات السابقة والسبب هو أن معدل النمو العالمي في الصين الشعبية مما أدى إلى المزيد من العرض الكلي، والذي يتجنب زيادات كبيرة في مستويات الأسعار بعد صدمات أسعار البترول.

المطلب الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة

تتمثل أوجه الاختلاف وأوجه التشابه بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة فيما يلي:

الفرع الأول: أوجه التشابه

تتفق كل من الدراسات السابقة وموضوع الدراسة في أهمية دراسة أسعار البترول، وأثرها على مختلف المؤشرات الاقتصادية و من بين الدراسات السابقة من اهتمت بالجانب النقدي من خلال استعراض فعالية السياسة النقدية وأهم الأدوات المنتهجة في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية المرغوبة.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف

تتمثل أوجه الاختلاف في مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية ومن بينها نذكر: دراسة قويدري لتي هدفت إلى معرفة آثار تطورات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر والمتمثلة في (الميزان التجاري، الناتج الداخلي الإجمالي و الميزانية العامة للدولة)، ومن أجل الوصول إلى النتائج المرجوة اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي من أجل وصف الظاهرة المدروسة كما استعمل المنهج الاستقرائي عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية لاستقراء المعطيات و التوصل إلى استنتاجات على عكس الدراسة الحالية التي تطرقنا فيها إلى معرفة انعكاسات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر مثل (التضخم والبطالة).

الفرع الثالث: القيمة المضافة

من خلال تحليل الدراسات السابقة نجد من بين الدراسات من ناقشت موضوع تأثير أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية بشكل عام وأخرى تناولت السياسة النقدية وتأثيرها على التضخم من خلال فعالية أدوات هذه الأخيرة، أما موضوع دراستنا فيتناول انعكاسات أسعار البترول على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي مع القيام بدراسة مقترنة بين الجزائر والسعودية، حيث حاولنا الإلمام بمجموعة من المؤشرات النقدية والاقتصادية في دراسة واحدة ودراسة أثر تقلبات أسعار البترول عليها، وهذه المتغيرات تتمثل في (التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات)، وتم إجراء الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2017.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا تقديم إطار نظري حول أسعار البترول وفعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وكذلك بعض الدراسات السابقة.

حيث تعبر فعالية السياسة النقدية عن السرعة التي يتم فيها تحقيق الهدف المرغوب وذلك في إطار الأمثل لأدوات السياسة النقدية، ويعني ذلك أن يكون هناك توافق أو اختيار الوقت الملائم لاستخدام هذه الأدوات في معالجة الأوضاع الاقتصادية والنقدية المرغوب فيها.

ويعتبر البترول من بين المصادر الطاقوية المهمة والأساسية فهو العجلة التي تدفع بجميع القطاعات نحو الإمام حيث يتسم البترول بالعديد من الخصائص التي تكسبه أهمية كبيرة في تزايد منفعته إلى جانب استمرارية تعاظم قدرته التنافسية مؤثرا بذلك على السلع والخدمات.

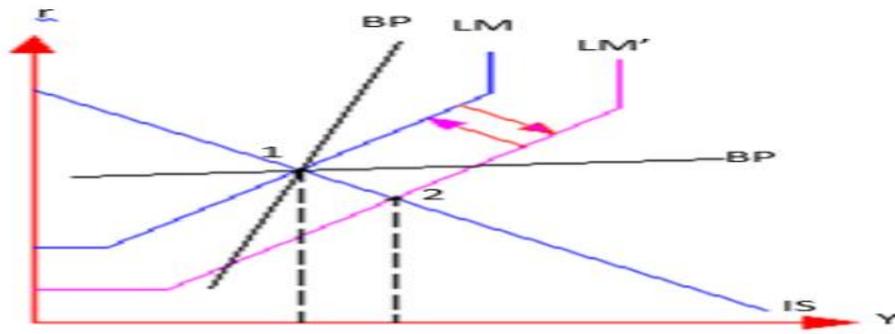
ولقد كان للبترول في الماضي والحاضر أثر رئيسي على بعض المتغيرات الاقتصادية مثل التضخم و البطالة وسعر الصرف ... و هذه الدراسة تحاول إيجاد رابط بين تغيرات أسعار البترول و فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وبعد التطرق إلى كل من فعالية السياسة النقدية وأسعار البترول سوف نتعرف في الفصل الموالي على تغيرات أسعار البترول وتأثيرها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال فعالية السياسة النقدية، باتخاذ كل من الجزائر والسعودية كدراسة حالة باعتبارهما من أهم الدول المصدرة للبترول خلال الفترة 2010-2017.

فعالية السياسة النقدية في ظل نموذج $IS / LM / BP^1$

السياسة النقدية في ظل نظام الصرف الثابت:

إن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى نقل المنحنى LM إلى اليمين و في هذه الحالة يكون هناك عجز خارجي-أسفل منحنى BP و هذا ما يقود إلى خروج رؤوس الأموال مما يقلص احتياجات الصرف التي تؤدي بدورها إلى انخفاض الكتلة النقدية، و هذا ما يؤدي إلى رجوع منحنى LM إلى مكانه، و كنتيجة لمل سبق و في ظل اقتصاد مفتوح و في ظل نظام الصرف الثابت فإن السياسة النقدية ليست لها فعالية.

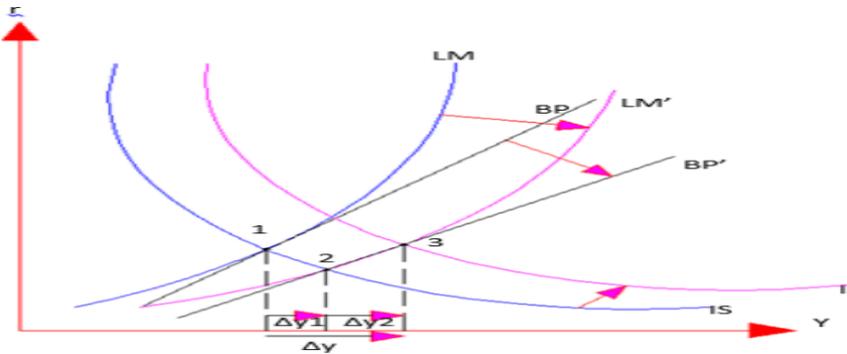
الشكل رقم (1-).



السياسة النقدية في ظل نظام الصرف الحر:

تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى انتقال منحنى LM إلى اليمين و تكون لدينا حالة توازن جديدة و لكن في حالة عجز خارجي، و هذا ما يقود إلى انخفاض قيمة العملة الذي يزيد الصادرات و يكبح الواردات مما يؤدي إلى انتقال منحنى BP و IS إلى اليمين مما يؤدي إلى زيادة معتبرة في حجم الناتج، و بالتالي ففي ظل اقتصاد مفتوح و نظام الصرف العائم تكون السياسة النقدية جد فعالة.

الشكل رقم (1-).



الفصل الثاني:

دراسة مقارنة لانعكاسات تقلبات أسعار
البتروال على فعالية السياسة النقدية في
تحقيق الاستقرار الاقتصادي في كل من
الجزائر والسعودية خلال الفترة
(2010-2017)

تمهيد:

لا يمكن إنكار أهمية قطاع المحروقات في الدول المصدرة له حيث يعتبر محرك الاقتصاد فعائداته بمثابة وقود لهذا المحرك، حيث تعتبر كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية من بين الدول المصدرة والمنتجة له، والتي تعتمد في إيراداتها على البترول أكثر من أي بلد آخر، وهذا الاعتماد الشبه كلي على الإيرادات البترولية يجعل كل من الاقتصاد الجزائري والاقتصاد السعودي شديد التحسس لتقلبات أسعار البترول، حيث أن حدوث تغيرات في أسعار البترول في الأسواق الدولية سواء كان ارتفاعا أو انخفاضاً ينعكس مباشرة على مختلف مؤشرات هذين الاقتصادين، اللذين يعتمدان على السياسة النقدية لتحقيق التوازن في هذه المؤشرات ومن أهمها مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

وسنحاول من خلال هذا الفصل تحليل ودراسة الآثار التي تخلفها تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مؤشرات (البطالة، التضخم، النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات)، في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية، وذلك من خلال التطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

قد يتطلب إعداد بحث من الباحث عدد قليل من الأدوات ويتطلب بحث آخر عددا أكبر، ولذلك يجب أن يتوفر لدى الباحث مجموعة من الأدوات والتي هي مجمل الوسائل والطرق والأساليب والإجراءات المختلفة التي يعتمد عليها في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإتمام وإنجاز البحث حول موضوع محدد أو مشكلة معينة، وإذا كانت هذه الأدوات متعددة ومتنوعة فإن طبيعة الموضوع أو مشكلة البحث محل الدراسة هي التي تحدد حجم ونوعية وطبيعة أدوات البحث التي يجب استخدامها في إنجاز وإتمام البحث، وعلى هذا الأساس سيتم التطرق على دراسة تطور سعر البترول ومختلف مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، كما سيتم ذكر مختلف الأدوات التي استعملت في هذه الدراسة.

المطلب الأول: طريقة الدراسة

يعتبر هذا المطلب كتكملة لما قبله فيما يخص الجانب النظري، حيث يمكن توضيح الطريقة العملية وتقديم العينة محل الدراسة مع إبراز مختلف التطورات التي مرت بها.

الفرع الأول: التطور التاريخي للبترول في الجزائر والمملكة العربية السعودية

1- التطور التاريخي للبترول في الجزائر خلال الفترة (2010-2017):

مر قطاع النفط في الجزائر خلال مسيرة تطوره بعدة محطات تقلب خلالها الإنتاج صعودا ونزولا حسب الفترة، حيث تم اكتشاف البترول لأول مرة في الجزائر بكميات تجارية سنة 1949 في الجنوب الغربي من البلاد، وقد شهدت سنة 1956 أول الاكتشافات الكبرى في الصحراء الجزائرية وهو حقل (عجيلة) كما تم اكتشاف أكبر حقول البترول في الجزائر حقل (حاسي مسعود) الذي بدأ الإنتاج سنة 1957 وبعدها توالى الاكتشافات.

وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة للثروة النفطية وهذا ما جعلها شريك هام في منظمة الأوبك (1970 سنة الانضمام)، وعنصر مؤثرا في السوق البترولية العالمية، حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري وبشكل كبير على الثروة النفطية فهي المصدر الرئيسي للطاقة من جهة والموارد المالية من جهة أخرى.¹

وقد شهد سوق البترول عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار البترول وكانت أزمة 1986 وأزمة 2014 الأسوأ في تاريخ الجزائر، حيث خلف هذا الانخفاض آثار سلبية بارزة على الجانب الاقتصادي في الجزائر (على الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، تقلص إيرادات الدولة وعجز في الميزانية).²

وكان لا بد أن يصاحب الدور الكبير للبترول ضخامة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع، حيث قامت الحكومة الجزائرية بإبرام العديد من الاتفاقيات والمشاريع تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لهذا المورد الاستراتيجي.

¹ - رنغي شهرزاد، حلبي حكيمة، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، المجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، العدد 9، 2011، ص 50.

² - مخلوفي عبد العالي، الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط دراسة مقارنة بين أزمته 1986-2014، شهادة ماستر، جامعة بوزياف، المسيلة، 2017-2018، ص 31-41. بتصرف

2- التطور التاريخي للبترول في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2017):

أخذت قصة اكتشاف البترول في المملكة العربية السعودية منحى تاريخي ضخم حيث تحولت المملكة من منطقة يتركز اقتصادها حول تربية المواشي والزراعة والتجارة والصناعة البسيطة، وكان موردها الأساسي يعتمد على الحج والعمرة إلى دولة تعتمد على 90% من إيراداتها على عوائد البترول، والذي تم اكتشافه في المملكة عام 1938 مما ساهم في ضخ أموال كبيرة في خزينة المملكة العربية السعودية.¹

والمملكة العربية السعودية كغيرها من الدول المنتجة والمصدرة للبترول قد تأثرت بالأزمات البترولية التي مرت عبر تاريخها وبالأخص أزمة 1986، التي لعبت فيها المملكة العربية السعودية دور المنتج المتأرجح من أجل أ لانتهاج الأسعار، قامت الحكومة السعودية بتأسيس عدة شركات في قطاع البترول وعلى رأسها شركة أرامكو السعودية عام 1949 التي أصبحت فيما بعد أكبر شركة منتجة للبترول الخام في العالم، كما تعد المملكة من الدول الخمسة المؤسسة لمنظمة الأوبك وذلك في شهر سبتمبر 1960.²

وقد عرفت أسعار البترول في الأسواق العالمية تطور ملحوظ خلال الفترة الممتدة 2010-2017 والجدول التالي يوضح

ذلك:

الجدول رقم (2-1): تطور أسعار البترول خلال الفترة (2010-2017):

الوحدة: دولار أمريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
أسعار البترول	80.45	112.94	111.05	109.55	96.25	50.79	45	54.1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.ons.dz>، تاريخ الاطلاع: 2019/09/05.

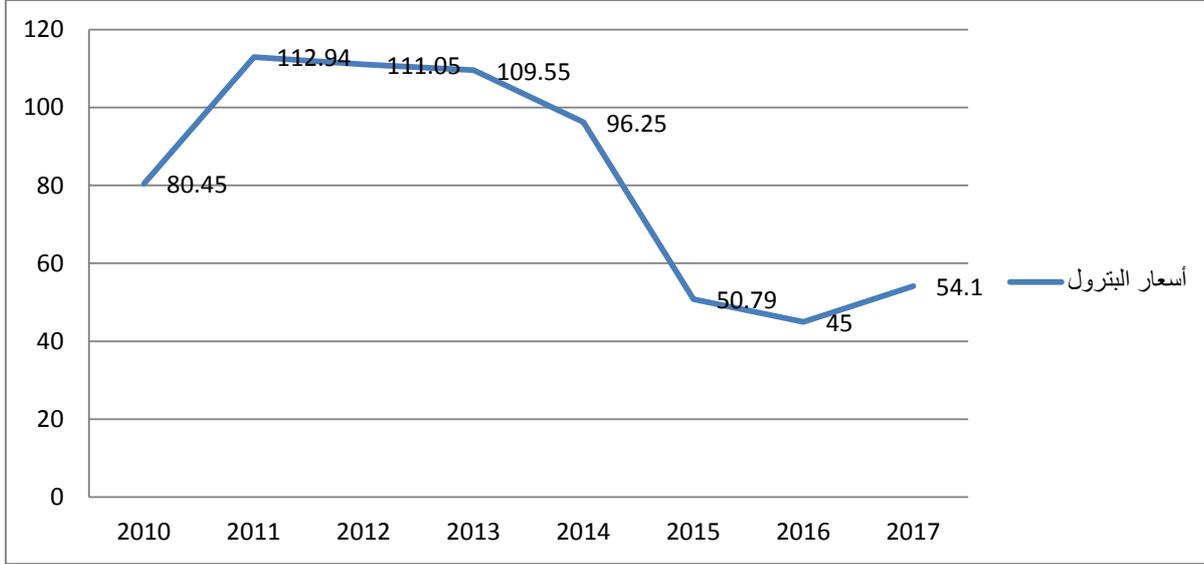
من الجدول نلاحظ أن أسعار البترول في تذبذب مستمر بين الانخفاض والارتفاع خلال الفترة (2010-2017)،

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

¹ تاريخ النفط السعودي، نقلا من الموقع الإلكتروني، <http://www.arabia-fore.com> تاريخ الاطلاع 2019-9-7.

² وزارة البترول المعدنية، نبذة تاريخية عن البترول في المملكة العربية السعودية، عن الموقع الإلكتروني <http://www.mawdoo3.com>، تاريخ الاطلاع 2019-9-5.

الشكل (1-2): تطور أسعار البترول خلال الفترة (2010-2017):



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1-2)

من الشكل نلاحظ أن أسعار البترول في تذبذب مستمر حيث أخذت الأسعار منحى الارتفاع، لترتفع من 80.15 دولار للبرميل سنة 2010 إلى 112.94 دولار للبرميل سنة 2011، لكن سرعان ما اتجهت الأسعار نحو الهبوط حيث بلغت 111.05 دولار للبرميل سنة 2012 حيث تميزت السوق العالمية للبترول آنذاك بحالة من الاستقرار النسبي في الأسعار، وقد شهد عام 2013 هو أيضا نوعا من الاستقرار النسبي حيث بلغ سعر البرميل 109.55 دولار أي ما يعادل انخفاض بنسبة 3 % مقارنة مع سنة 2012، ومن أهم العوامل التي أثرت في حركة أسعار البترول التوسع في الطاقة الإنتاجية العالمية وأيضا الوفرة في إمدادات النفط العالمية.

واصلت الأسعار اتجاهها النزولي إلى غاية سنة 2017، حيث انخفضت سنة 2014 بشكل ملحوظ لتبلغ 96.25 دولار للبرميل لينتقل السعر إلى 50.79، 45، 54.1 دولار للبرميل سنة 2015، 2016، 2017 على التوالي، متأثرة بعدة عوامل أدت إلى هذه التطورات منها: تراجع معدل النمو السنوي للطلب على النفط مع وفرة الإمدادات العالمية، بالإضافة إلى ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية.

الفرع الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر والمملكة العربية السعودية

1- تطور السياسة النقدية في الجزائر:

لقد مرت السياسة النقدية في الجزائر بعدة تطورات يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- مسار إصلاح السياسة النقدية في الجزائر قبل قانون القرض والنقد 90-10:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد ليبرالي يقوم على أسس ومبادئ اقتصاد السوق، وذلك بعد أزمة سنة 1986م التي بينت بوضوح هشاشة الهيكل الاقتصادي في الجزائر، الأمر الذي تطلب في

بداية الأمر القيام بإصلاحات ذاتية من دون اللجوء إلى أطراف أجنبية كمؤسسات النقد الدولية مثلا، ولكن هذا الاعتماد الذاتي قد نتج عنه تفاقم الأوضاع النقدية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، وتجلّى ذلك في ارتفاع معدلات التضخم ومستويات البطالة، ارتفاع حجم المديونية الخارجية وثقل خدمة الدين بالمقابل، ارتفاع عجز الميزانية العامة للدولة، انخفاض قيمة العملة الوطنية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

سنة 1962 تميزت هذه الفترة بأنها كرسست لبناء الأجهزة المالية بدءا بالبنك المركزي، كما لعبت الخزينة في هذه الفترة دورا مباشرا في تمويل القطاع الفلاحي إلى حدود 1964، وكذا القطاع الصناعي عن طريق الأموال التي سيسيرها الصندوق الجزائري للتنمية، خاصة وأن هذه الفترة تميزت بضعف موارد التمويل، لقد كان للخزينة الدور الأساسي في تمويل الاقتصاد الوطني بواسطة القروض المتوسطة والطويلة الأجل وبقي للجهاز البنكي دور التمويل بواسطة القروض القصيرة الأجل.

عرفت سنة 1971 منعرجا حاسما لبداية بوادر لعب السياسة النقدية دورا في عملية تمويل الاقتصاد الوطني، وهذا لا يعني أننا سوف نرى الجهاز المصرفي يلعب كامل صلاحياته في إدارة النقد لان تقييم مسار هذه الفترة أما السياسة النقدية خلال الفترة الممتدة من 1986-1989 تميزت بـ:

- ضعف الجهاز البنكي من خلال عدم إمكانيته تعبئة الادخار والموارد اللازمة لتمويل الاقتصاد الوطني؛
- نقص السيولة الكافية لدى البنوك للقيام بعمليات التمويل وكثير استخدام التمويل بالسحب على المكشوف كشكل من أشكال القرض الرئيسية؛
- عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة تخفيضات متواصلة إضافة إلى المديونية التي امتصت الفائض المحقق في الميزان التجاري.¹

ب- معالم ومسار إصلاح السياسة النقدية بعد قانون النقد والقرض 10/90:

إن المشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر وأدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، حيث حاولت الدولة سنة 1990 معالجة هذه المشاكل من خلال السياسة النقدية باعتبارها الوسيلة المزدوجة المبدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاتجاه نحو نظام يستند إلى ميكانيزمات اقتصاد السوق، باعتبار أن السياسة النقدية هي إحدى محاور الإصلاحات الاقتصادية وهي إحدى الركائز الأساسية للسياسات الاقتصادية التي تمكنها من مراقبة التضخم وتنظيم سوق الصرف وتحقيق الاستقرار النقدي. وفيما يلي عرض للسياسة النقدية المعتمدة في الجزائر بعد سنة 1990:

- السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-1995:

حاولت السياسة النقدية خلال هذه المرحلة السعي إلى ضمان استمرار تمويل الاقتصاد الوطني في ظل العمل على تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار النقدي، وعليه أصبح التحكم في تطور الأسعار يشكل انشغالا هاما للسياسة النقدية يتم تعاطي معه في ظل ظروف متباينة لوضع الاقتصاد الوطني تولدت من الاختلالات الموروثة عن المرحلة التخطيط المركزي للاقتصاد.

¹ - سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسة النقدية، جامعة مسيلة، 2014-2015، ص 263-265. بتصرف

حيث استهدفت السياسة النقدية سنة 1990 تخفيف من تسارع التضخم في ظل التطهير المال الكلي لمخاطر البنوك، أما سنة 1991 فاستهدفت التحكم في التضخم في ظل التثبيت الاقتصادي واستهدفت سنة 1992 تخفيف من وتيرة التضخم في ظل ارتفاع التكاليف الداخلية وأجور... ومواصلت تحرير الأسعار، في حين عملت سنة 1993 عملت على تحقيق الهدف في ظل جهود ترمي إلى تحكم في تكاليف الداخلية وتثبيت استعمال الأسعار النسبية، وقد تم اللجوء إلى وسائل المباشر.¹

- السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1994-2000:

كانت السياسة النقدية خلال هذه الفترة تهدف إلى مكافحة التضخم المرتفع عن طريق إتباع سياسة تقييدية لامتنعاض فائض الطلب، توافق ذلك مع تطبيق برنامج لتثبيت الاقتصاد الكلي متبوعا ببرامج التعديل الهيكلي استهدفت أساسا تحديد الاقتصاد وقد تم عموما النجاح في تخفيض معدل التضخم إلى مستويات متدنية وتم اللجوء إلى الوسائل غير مباشرة للسياسة النقدية.

وقد تم تعزيز دور السياسة النقدية على ضوء صدور النقد و القرض في عملية ضبط الاقتصاد خاصة الأبعاد الخزينة المركز نظام تمويل وإعادة الاعتبار لبنك الجزائر كهيئة مسؤولة عن إدارة السياسة النقدية وفق القوانين المعروفة في هذا المجال.

- السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2010:

إن التطور الحاصل في هذه الفترة (من حيث مؤشرات الاستقرار المال كان له أثر كبير في اتجاه ومسار السياسة النقدية في الجزائر، تميزت بطفرة بتولية في السوق العالمية، حيث ساهمت في تحسن الوضعية النقدية، كذلك حدثت تطورات عديدة لسياسة النقدية حيث شهد بنك الجزائر خلال هذه الفترة استخدام الأدوات السياسية النقدية خارج السوق النقدية المتمثلة في الخصم، اخذ ومنع الأمانات، التسيبقات بالإضافة إلى عملياته في السوق المفتوحة بواسطة التنازل المؤقت واسترجاع السيولة.²

- السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2017:

استكمالاً لإصلاحات السياسة النقدية تم تعزيز الإطار التنظيمي حيث أصبحت مهمة بنك الجزائر تتمثل في الحرص على استقرار الأسعار كهدف صريح لسياسة النقدية، والحفاظ على شروط النقد والقرض والصرف لنمو مدعم للاقتصاد مع العمل على الاستقرار النقدي والمالي،³ وفي سنة 2010 أصبح هدف التضخم أساسيا لسياسة النقدية مع الحفاظ على أهداف الكمية النقدية، وخلال سنة 2011 و 2012 تميزت بتوسع النقدي واستمرار التضخم حيث واصل بنك الجزائر امتصاص فائض سيولة على مستوى سوق النقدية وذلك بواسطة إدارة مرنة ومنظمة للوسائل غير مباشرة لسياسة النقدية، حيث سجلت في سنتين 2014-2016 تراجع وتيرة توسع النقدي وتواصل التضخم الداخلي استمر خلالها بنك الجزائر في امتصاص السيولة.

¹ لطرش الطاهر تطور السياسة النقدية بين الاقتصاد المركز واقتصاد السوق، الملتقى الوطني حول السياسة النقدية الاقتصادية في الجزائر، 13 ماي 2013، ص 59.

² شليق عبد الجليل، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق الاقتصاد في الجزائر 1990-2014، مذكرة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2017-2018، ص 179.

³ - بنك الجزائر، المادة (35) من الأمر رقم 10-04.

وفي سنة 1016 شهدت الجزائر منعرجا في بعض مجاميع للقطاع النقدي حيث تقلص فائض السيولة المصرفية، وفي هذا الظرف أصبحت إدارة السياسة النقدية بعد 2015 نحو سياسة ضخ السيولة مم يلح على ضرورة إعادة تنشيط الوسائل المناسبة من خلال تخفيض عتبات امتصاص السيولة تواصل الانخفاض في فائض السيولة، في 2016 أدى إلى تغير جذري في إدارة السياسة النقدية حيث اتجهت نحو استعمال أدوات الضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي وتوجهت نحو إعادة تفعيل قناة إعادة الخصم، وتخفيض معدلات الاحتياطية الإجبارية وأصبح هنا هدف بنك الجزائر في تفضيل عمليات السوق المفتوحة في إدارة السياسة النقدية.

واتسمت السياسة النقدية في سنة 2017 باستعمال أدوات السوق لضخ السيولة، وتفعيل السوق النقدية ما بين المصارف وإرساء معدلات الفائدة على مستوى هذه السوق.¹

2- تطور السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية:

ترتكز السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية على ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي ويضفي هذا الربط القائم منذ ما يقرب من ثلاثة عقود المصداقية على السياسة النقدية ويسمح باستقرار التجارة وتدفقات الدخل والأصول المالية، غير أن هذا الربط يعني أيضا أن المملكة لديها قدر محدود من مرونة التصرف في إطار السياسة النقدية نظرا لأن أسعار الفائدة الأساسية قصيرة الأجل تتبع عن كثب أسعار وبالتالي فان سياسة المالية العامة في الأداة الأساسية لإدارة الاقتصاد الكلي؛ ونظرا لعدم وجود سياسة مستقلة لسعر الفائدة، تلجأ السلطات إلى مزيج من سياسات المالية العامة، وعمليات إدارة السيولة للتأثير على النشاط الاقتصادي وإدارة مخاطر القطاع المالي. وبينما تساعد مصداقية ربط سعر الصرف على تثبيت التوقعات بشأن الأسعار على المدى الطويل، تتمثل المسؤولية الرئيسية لسياسة المالية العامة في إدارة الطلب الكلي وخفض التقلبات إلى أدنى حد. وفي الواقع، أدت سياسة المالية العامة دورا مضادا للاتجاهات الدورية في الأزمة المالية العالمية.

غير أن سياسة المالية العامة التي تخطى دائما بالمرونة الكافية لمنع طفرات الائتمان وتراكم المخاطر النظامية في القطاع المالي. وبالتالي هناك دور تكميلي لعمليات إدارة السيولة والسياسات الاحترازية الكلية، وسوف تساعد أطر السياسات القوية على تأهب المملكة لمواجهة أي تحديات محتملة نتيجة التطورات في الاقتصاد المحلي والعالمي، فسوف يعني على المملكة مثال معالجة آثار التخيل التدريجي عن السياسة النقدية غير التقليدية في الولايات المتحدة.

وفي نفس الوقت، سيتزايد التعميق المالي، كما ساهمت التجارة في زيادة تزامن دورة الأعمال في المملكة مع دورة أعل آسيا النامية وليس الولايات المتحدة. إلى جانب عزم حكومة المملكة على تنويع مصادر الاقتصاد، تشير الاتجاهات العامة الأخيرة إلى تزايد أهمية السياسات النقدية وسياسات السلامة الاحترازية الكلية.²

¹ - بنك الجزائر، تقارير السنوية خلال الفترة 2010-2017، بتصرف.

² - عماد حسين الصعدي، بديعة فهد العتيبي، دور السياسة النقدية في دفع عجلة النمو في المملكة العربية السعودية 1986-2014، جامعة الاميرة نورة، السعودية، 2012، ص31.

المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010-2017

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي كهدف لأي عملية تنموية في إطار جملة من السياسات الاقتصادية الكلية شكل المحور الرئيسي الذي تسعى إليه كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية، والذي يتمثل في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة من تشغيل، نمو اقتصادي، تضخم وميزان المدفوعات.

الفرع الأول: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2017

1- البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2017

لم يكن مصطلح البطالة شائعا ومنتشرا في الجزائر خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في فترة الستينات والسبعينات وإلى غاية منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية الكافية نتيجة أسعار البترول المرتفعة آنذاك، غير أن الأزمة البترولية سنة 1986 كان لها الأثر الكبير في بداية ظهور البطالة، بل وفي مدة قصيرة أصبحت تشكل إحدى أهم الانشغالات والتحديات والمشاكل الاقتصادية للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

وبما أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي أي أن كل مدا خيله تعتمد على المحروقات بصفة مباشرة و التالي أي انخفاض في أسعار البترول سيؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة.¹

والجدول الموالي يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2010-2017):

الجدول رقم (2-2): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدلات البطالة(%)	10	10	11	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7

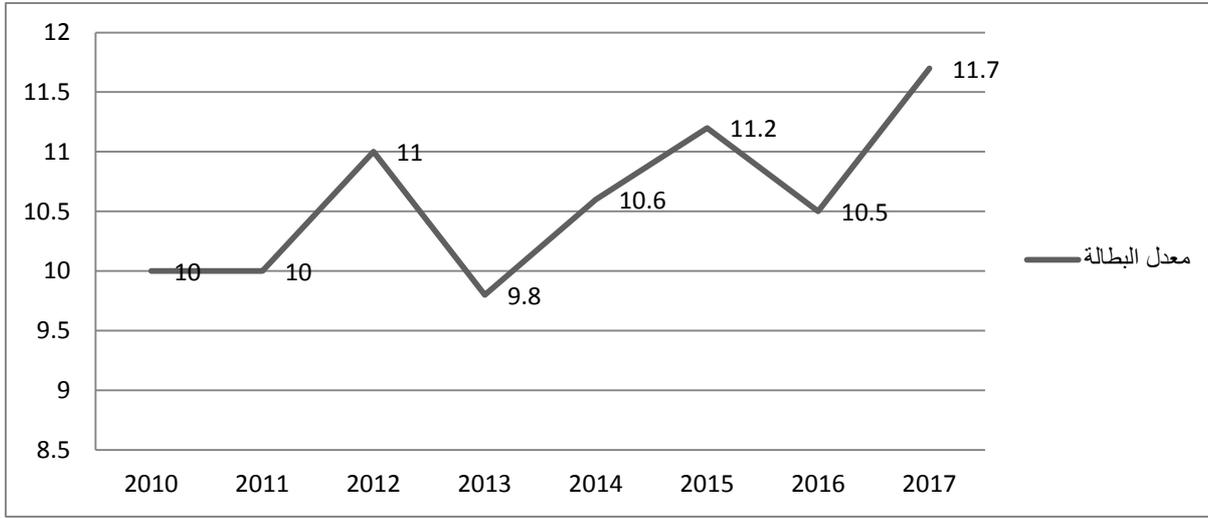
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، نقلا عن الموقع الإلكتروني: [http // www.ons.dz](http://www.ons.dz).

من الجدول نلاحظ أن معدلات البطالة في الجزائر شهدت تذبذب خلال الفترة (2010-2017)، ويمكن توضيح ذلك

من خلال الشكل الموالي:

¹ - بوزار صافية، فعالية انعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة(1990-2014)، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 8-9 ديسمبر 2014، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، ص556.

الشكل رقم (2-2) : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-2)

يظهر من الشكل رقم (2-2) أن معدلات البطالة خلال فترة الدراسة كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، إذ استقرت خلال الفترة 2010-2011 بنسبة 10% لتتخفص سنة 2013 إلى 9.8% وذلك نتيجة لتطبيق عدة إجراءات بالإضافة إلى البرامج التنموية التي أقرتها الحكومة والتي ساهمت في ترقية مستوى التشغيل؛ كما نلاحظ أيضا ارتفاع طفيف في معدل البطالة سنتي 2015 و 2017 حيث وصلت إلى 11.2% و 11.7% على التوالي، وذلك راجع للتراجع الاقتصادي في الجزائر نتيجة إلى انخفاض أسعار البترول.

2- التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2017:

ظاهرة التضخم من أبرز القضايا الاقتصادية التي حظيت باهتمام كافة المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على حد سواء، فهي تعتبر ظاهرة عالمية غير مرغوب فيها نظرا لأثارها السلبية على مختلف الأصعدة إذ تعاني منها معظم اقتصاديات دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية ولو بمعدلات متفاوتة.

والجزائر من بين هاته الدول التي تعاني من هذا المشكل الاقتصادي باعتباره من الكوارث الاقتصادية والاجتماعية التي قد تصيب الاقتصاد الوطني وتؤدي إلى شل حركته، والجدول الموالي يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2010-2017):

الجدول رقم (2-3): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم	3.9	4.5	8.9	2.8	2.9	3.42	6.4	5.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS، نقلا عن الموقع الإلكتروني <http://www.ons.dz>.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في كل من الجزائر والسعودية خلال الفترة (2010-2017)

من الجدول نلاحظ أن معدلات التضخم في الجزائر شهدت تذبذب خلال الفترة (2010-2017)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-3): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2010-2017)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-3)

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن معدل التضخم السنوي في السنوي في تذبذب مستمر خلال فترة الدراسة، تارة في زيادة وتارة أخرى في انخفاض، حيث بلغ أقصى درجة سنة 2012 بنسبة 8.9% لينخفض سنة 2014 إلى 2.9% ليرتفع مرة أخرى خلال الفترة (2015-2016)، لكنه عاود الانخفاض خلال المدة الأخيرة ليصل في سنة 2017 إلى 5.6% وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول.

3- النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2017:

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو إجمالي الناتج الوطني، مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي. ونقصد هنا معدل النمو الحقيقي وليس الاسمي لأن الاسمي يعكس نمو الإنتاج لكميات السلع والخدمات كذا يعكس نمو الأسعار، والذي يهمننا في الاقتصاد الزيادة في كميات السلع والخدمات المنتجة، ولذلك نستعمل معدل النمو الحقيقي في التحليل الاقتصادي.

والجدول الموالي يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2010-2017):

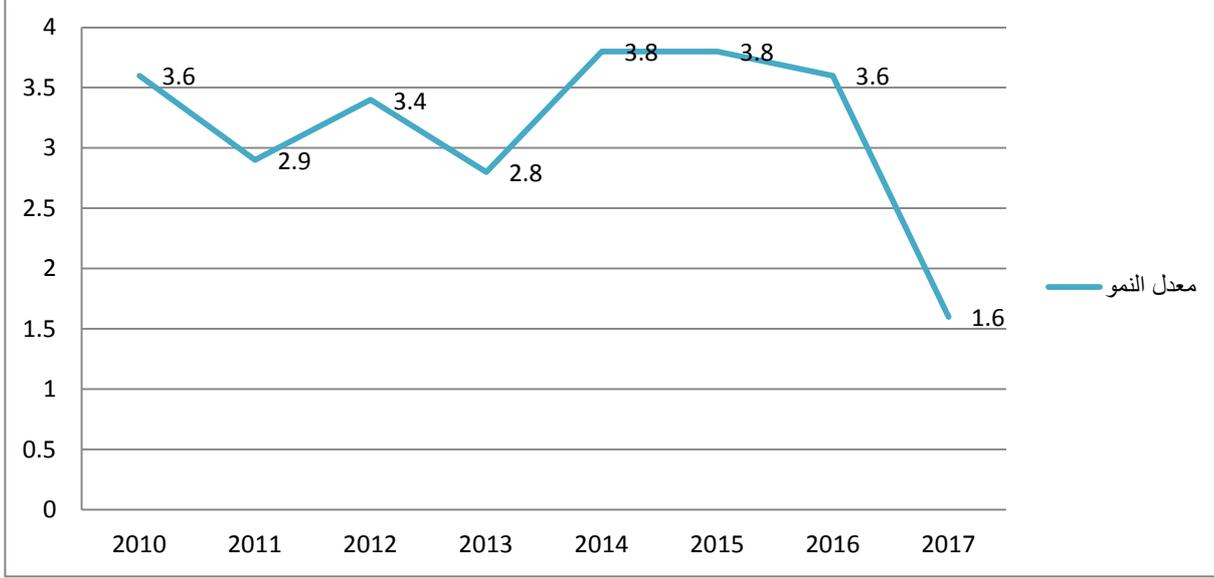
جدول رقم (2-4): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2017

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو الاقتصادي (%)	3.63	2.89	3.37	2.77	3.79	3.76	3.6	1.6

Source: the world bank, Databank, worlddevelopmentindication.

من الجدول نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر شهدت تذبذب خلال الفترة (2010-2017)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-4): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-4)

يتضح من خلال الشكل أن معدلات النمو الاقتصادي في تذبذب واضح حيث سجل أدنى مستوياته خلال فترة الدراسة سنة 2011 بنسبة 2.89% وذلك بسبب الركود الاقتصادي المستمر في قطاع المحروقات و انخفاض النشاط في قطاع البناء والأشغال العمومية، ليشهد النمو الاقتصادي ارتفاعا ولو أنه بشكل بطيء عام 2012 ب 3.37% ليواصل على هذا المنوال بين الارتفاع تارة و الانخفاض تارة أخرى حيث سجل ارتفاع متواصل بنسب 3.79 ، 3.76 ، 3.6 سنة 2014، 2015، 2016 على التوالي، لكنه عاود الانخفاض خلال الفترة الأخيرة ليصل في سنة 2017 إلى 1.6% وذلك بسبب تراجع أسعار البترول.

4- ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2010-2017:

يمثل ميزان المدفوعات تدفق السلع (التجارة الخارجية للبضائع) والخدمات والإيرادات وتحويلات رؤوس أموال وكذا التدفقات المالية ما بين الجزائر (الدولة والمؤسسات والخواص) وباقي بلدان العالم، أي مجموع المدخلات والمخرجات من عملة صعبة بين الجزائر ودول العالم.

حيث تميزت هذه الفترة بتمكن الجزائر من دفع التسديدات المسبقة الكبيرة للدين الخارجي التي رافقت استمرار تراكم احتياطات الصرف جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية.¹

¹ - ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات 1990-2015، شهادة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2016-2017، ص 25.

والجدول التالي يمثل تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2010-2017:

الجدول رقم (2-5): تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2010-2017:

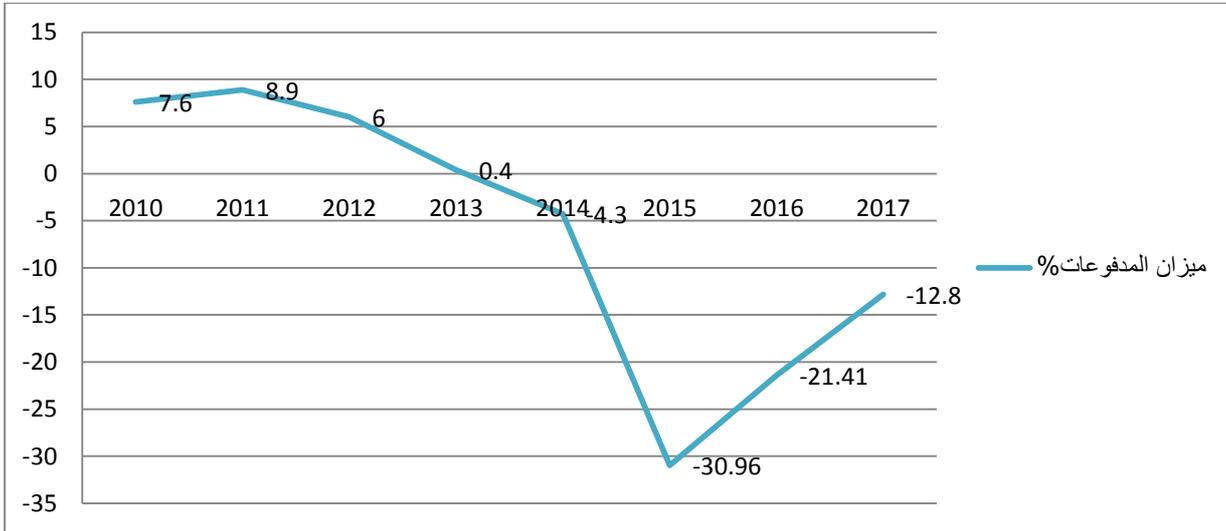
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة ميزان المدفوعات (%)	7.6	8.9	6	0.4	-4.3	-30.96	-21.42	-12.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.ons.dz>

من الجدول نلاحظ أن معدلات ميزان المدفوعات في الجزائر شهدت تذبذب خلال الفترة (2010-2017)، ويمكن

توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-5): تطور معدلات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-5)

من الشكل البياني نلاحظ أن سنة 2015 شهدت أكبر عجز في ميزان المدفوعات خلال الفترة (2010-2017)

بمقدار (-30.96) وذلك بسبب الأزمة النفطية التي أدت إلى انخفاض كبير في قيمة الصادرات من المحروقات حيث كانت 58,36 مليار دولار سنة 2014 لتصبح 33,08 مليار دولار سنة 2015.

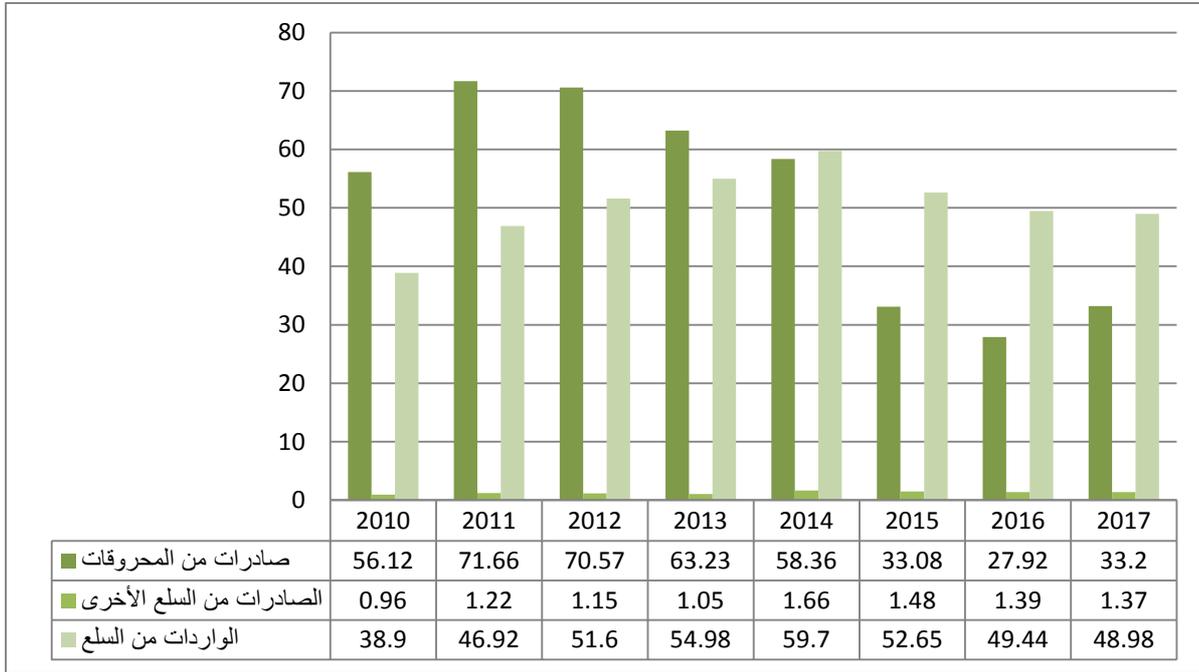
كما نلاحظ أن خلال الفترة 2010-2013 سجل ميزان المدفوعات فائضا بنسب متفاوتة حيث سجل مقدار 0.4،

6، 8.9، 7.6، سنة 2010، 2011، 2012، 2013 على التوالي، حيث كانت الصادرات من المحروقات في زيادة حيث

سجلت أقصى قيمة خلال فترة الدراسة بـ 71,66 مليار دولار بالإضافة لتحسن الوضعية المالية آنذاك ولاستقرار حركة أسعار

البترول كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-6): تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)



المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية خلال الفترة 2010-2017.

من الشكل نلاحظ هيمنة الصادرات من المحروقات على إجمالي الصادرات في الجزائر.

الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010-2017

1- البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010-2017:

البطالة واحدة من المصطلحات الاقتصادية المعقدة والتي تمثل في الوقت الحالي إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه

معظم الدول باختلاف مستوياتها وأنظمتها المتقدمة منها و النامية.

وحظي موضوع البطالة في المملكة العربية السعودية بنصيب وافر من الاهتمام ما يدل على أهمية تلك المشكلة وخطورتها،

والجدول التالي يوضح معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية القيم التالية خلال الفترة الممتدة 2010 إلى 2017:

الجدول رقم (2-6): تطور معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2017)

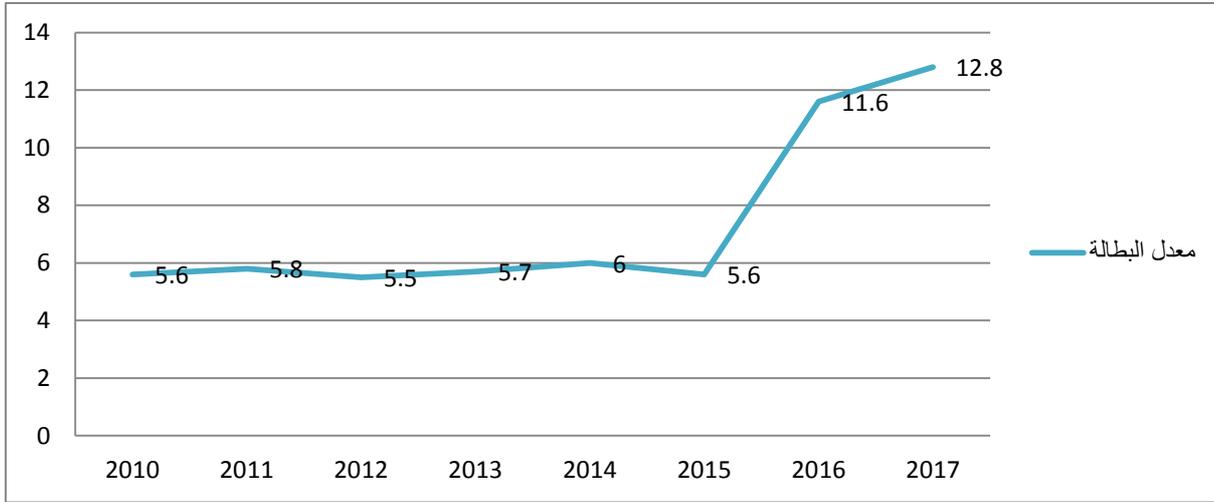
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة (%)	5,6	5.8	5.5	5.7	6	5.6	11.6	12.8

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي خلال الفترة (2010-2017)

من الجدول نلاحظ أن معدلات البطالة في السعودية شهدت تذبذب خلال الفترة (2010-2017)، ويمكن توضيح

ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-7): تطور معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2017)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-7)

يوضح الشكل أن معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية متقلبة بين الارتفاع والانخفاض لكن بنسب طفيفة من سنة لأخرى على مدى الفترة محل الدراسة، حيث بلغت سنة 2011 نسبة 5.8% لتتخفص سنة 2012 إلى 5.5% لتعود الارتفاع سنة 2014 إلى 6% ثم لتعود إلى الانخفاض سنة 2015 إلى 5.6%، لترتفع بعد ذلك المعدلات ارتفاعا ملحوظا وسريعا بنسبة ارتفاع تقريبا 8% حيث بلغ 11.6% و 12.8% سنة 2016 و 2017 على التوالي، يعود هذا الارتفاع لعدم قدرة الاقتصاد السعودي على خلق فرص كافية لامتصاص البطالة.

2- التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010-2017:

كان التضخم مشكلة رئيسية في المملكة العربية السعودية خلال عقد السبعينات مهددا لمستوى معيشة المواطنين حيث بلغ التضخم أعلى مستوياته في عام 1975 نسبة 24.4%، و يعود ذلك إلى عدم مواكبة العرض الكلي للنمو الكبير بالطلب الكلي للاقتصاد السعودي و الزيادة الملحوظة بالأجور و الرواتب و كذلك النمو الكبير بعرض النقود.¹

يقاس التضخم في المملكة العربية السعودية بطريقتين رئيسيتين هما: الرقم القياسي لتكاليف المعيشة و الرقم القياسي لأسعار الجملة وتتولى مصلحة الإحصاءات العامة و المعلومات تحديث و نشر المؤشرين.

والكثير من المحللين يعزون تنامي معدلات التضخم في المملكة إلى ارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي خصوصا في مشاريع البنية التحتية.²

والجدول الموالي يبين تطور معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من (2010-2017):

¹ - خالد عبد الرحمن البسام، التضخم في المملكة العربية السعودية أسبابه....احتوائه، تقرير مقدم إلى مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة، سبتمبر 2007.

² - محمد بن عبد الله الجراح، مصادر في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، 2011، ص 141.

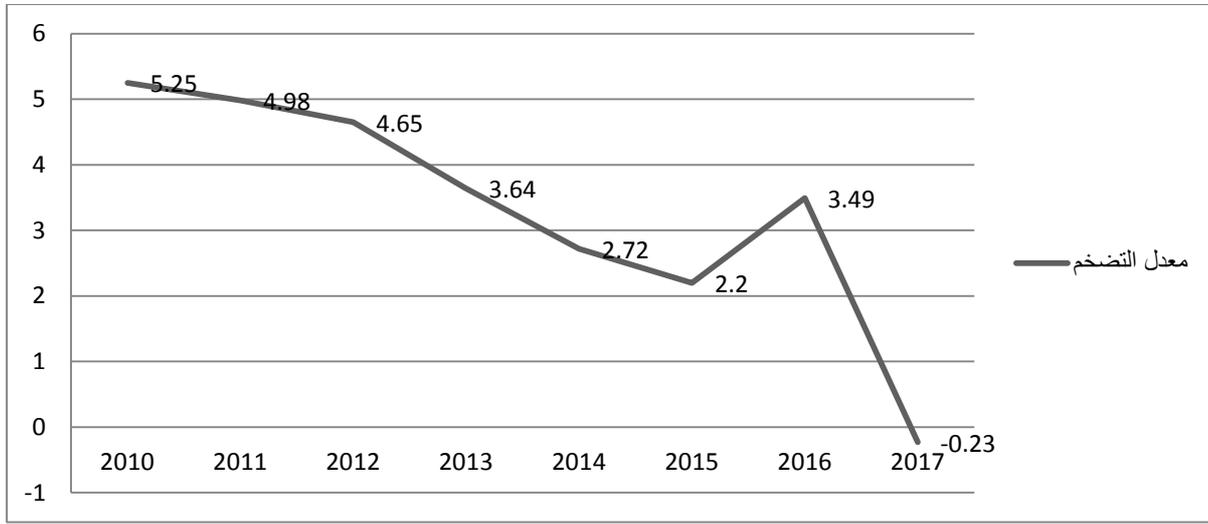
الجدول رقم (2-7): تطور معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2017)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم (%)	5.25	4.98	4.65	3.64	2.72	2.20	3.49	-0.23

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي خلال الفترة (2012-2017)

من الجدول نلاحظ أن معدلات التضخم في السعودية شهدت تذبذب خلال الفترة (2010-2017)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-8): تطور معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية للفترة (2010-2017)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-7)

من خلال الشكل البياني نلاحظ تراجع في معدلات التضخم المسجلة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2015، حيث بلغت سنة 2010 نسبة 5.25% لتواصل الاتجاه النزولي إلى غاية 2.20% سنة 2015 ليعاود الارتفاع إلى 3.49% سنة 2016 وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول.

3 - النمو الاقتصادي في السعودية خلال الفترة 2010-2017:

لا يزال الاقتصاد السعودي رغم خطط تنويع مصادره معتمدا بشدة على الصادرات النفطية بينما لا يزال النمو غير النفطي متأخرا عن اللحاق بركب الاقتصاديات الصاعدة، ومدفوعا بتراكم عوامل الإنتاج بدلا من الإنتاجية ومن شأن تفعيل القطاع الخاص كي يصبح أكثر ديناميكية عبر إصلاحات سوقي المنتجات والعمل.

والجدول الموالي يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من (2010-

2017):

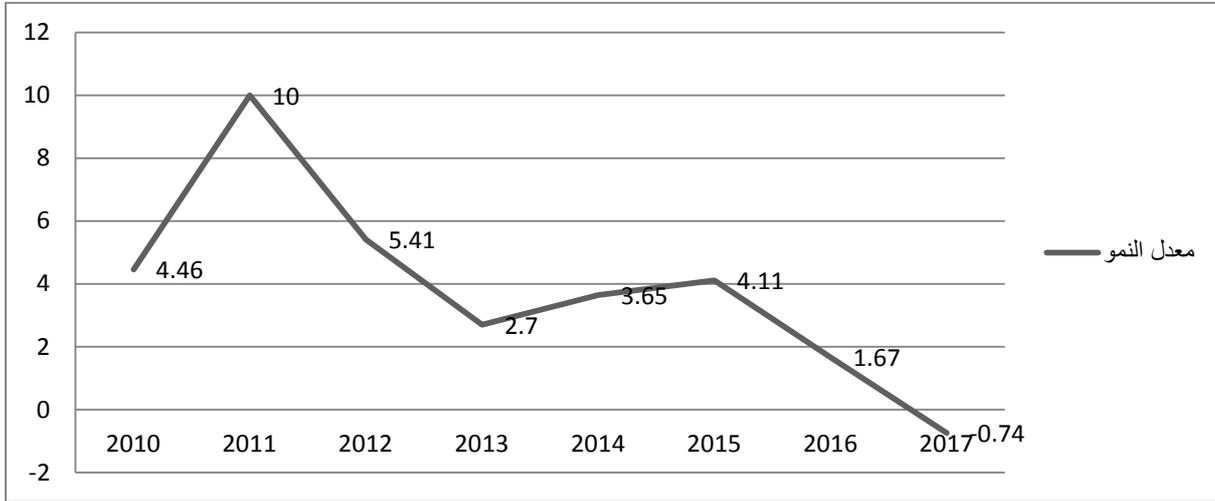
الجدول رقم (2-8): تطور النمو في السعودية خلال الفترة 2010-2017

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النمو في السعودية (%)	4.76	10	5.41	2.7	3.65	4.11	1.67	-0.74

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.sama.gov.sa.

من الجدول نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي في السعودية شهدت تذبذب خلال الفترة (2010-2017)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-9): تطور معدلات النمو في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2017)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-8)

نلاحظ خلال الشكل البياني رقم (2-9) أن معدلات النمو الاقتصادي متفاوتة القيم بشكل ملحوظ و متباين حيث سجل في سنة 2011 نمو بمقدار 10 % مقارنة مع سنة 2010 بـ 4.76%، هذا الارتفاع يفسر بأن جميع الأنشطة الاقتصادية قد نمت بنسب متفاوتة وكذا لاستقرار حركة أسعار البترول. كما نلاحظ من الشكل أن النمو الاقتصادي سجل قيمة سالبة سنة 2017 بـ (-0.74%) وهذا راجع إلى انخفاض نشاط قطاع المحروقات.

4 - ميزان مدفوعات المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010-2017:

ميزان المدفوعات هو السجل المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المملكة العربية السعودية وباقي دول العالم والمواطنين والمؤسسات المحلية، والجدول الموالي يبين تطورات ميزان المدفوعات خلال الفترة 2010-2017:

الفصل الثاني: دراسة مقارنة لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في كل من الجزائر والسعودية خلال الفترة (2010-2017)

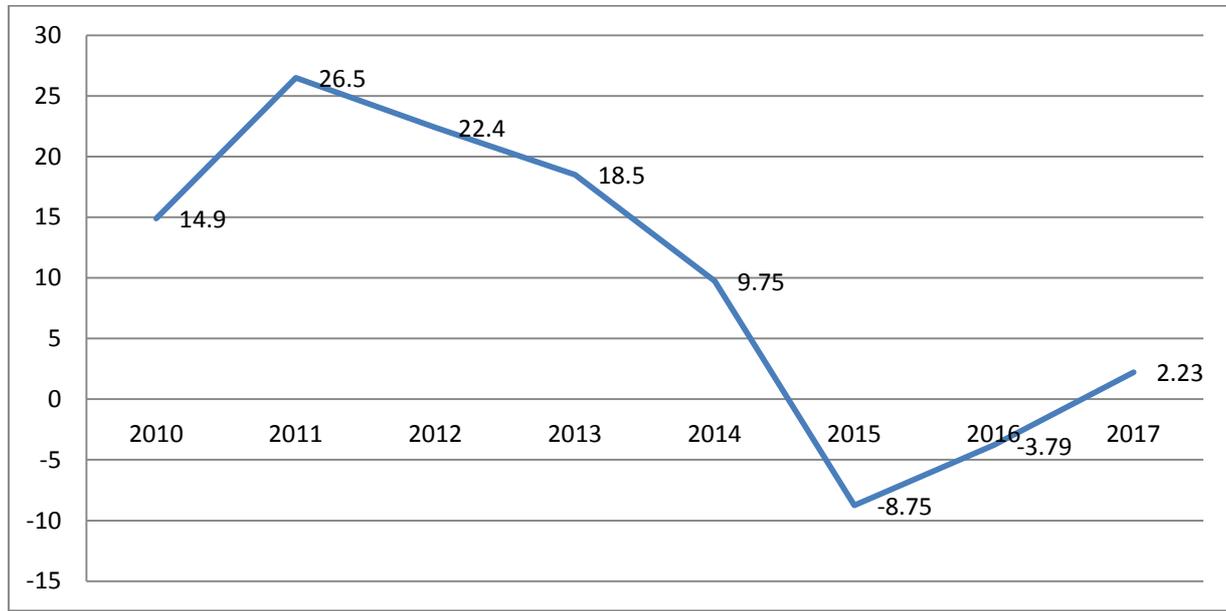
الجدول رقم (2-9): تطور ميزان المدفوعات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2017):

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل ميزان المدفوعات (%)	14.9	26,5	22.5	18.5	9.75	-8.7	-3.73	2.23

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير مؤسسة النقد السعودي من سنة 2010 إلى سنة 2017 .

و الشكل الموالي يوضح تطور ميزان المدفوعات في المملكة العربية السعودية كما يلي :

الشكل رقم (2-10): تطور ميزان المدفوعات السعودي خلال الفترة (2010-2017)

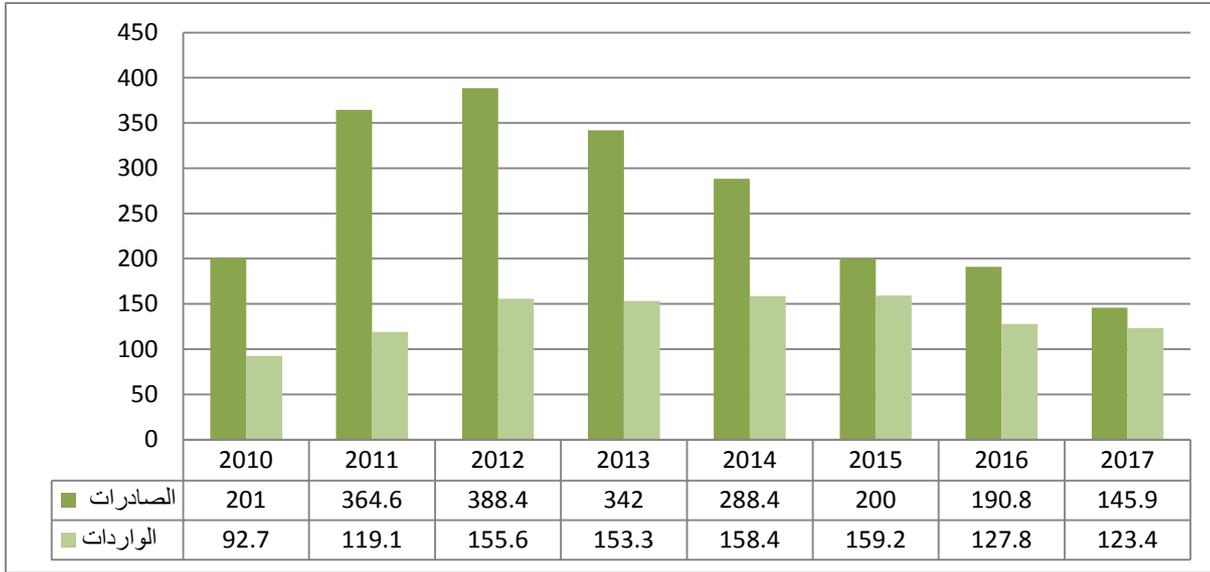


المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-9)

من الشكل نلاحظ أن ميزان المدفوعات حقق رصيد بمستويات جيدة خلال السنوات 2010-2011-2012 - 2013 ب 14,9% و 26,5% و 22,4% على التوالي وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار البترول و زيادة الصادرات من المحروقات حيث بلغت أكبر قيمة خلال هذه 388.4 مليار دولار ثم بدأ بالانخفاض سنة 2013 ليبلغ أدنى قيمة له سنة 2015 مسجلا بذلك عجزا بقيمة (8,75%) وهذا بسبب انخفاض النمو في قطاع المحروقات أين سجلت أدنى قيمة ب 173,8 مليار دولار بالإضافة إلى انهيار أسعار البترول ثم بدأ يستعيد وتيرة التحسن بداية من 2016، لاستقرار حركة أسعار البترول.

والشكل الموالي يبين تطور بنود الميزان التجاري للسعودية خلال الفترة 2010-2017 :

الشكل (2-11): تطور الصادرات والواردات في السعودية (2010-2017):



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد العربي نقلا على الموقع الإلكتروني www.sama.gov.sa

من الشكل نلاحظ أن صادرات المملكة العربية السعودية في تراجع مستمر خلال الفترة 2013-2017 ، والناتج عن انخفاض صادراتها البترولية بسبب انخفاض أسعاره في السوق العالمية.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

بعد أن تبين في المطلب السابق الطريقة المتبعة في الدراسة سنحاول في هذا المطلب التعرف على الأدوات المتبعة في الدراسة المتمثلة في:

- مختلف أدوات البحث والوسائل المختلفة التي تمكن الباحث من جمع بياناته حول موضوع دراسته، حيث يتم اختيارها وبناءها على ضوء أسس علمية لتحقيق أهداف البحث، في هذه الدراسة المتمحورة أساسا حول انعكاسات أسعار البترول على فعالية السياسة النقدية في الجزائر والمملكة العربية السعودية دراسة تحليل ومقارنة خلال الفترة 2010-2017، وبناء على ما تم دراسته ومعالجته في الجانب النظري و التطبيقي تم اعتماد عدة وسائل، حيث تم معالجة الإطار العام للدراسة (الأدبيات النظرية والتطبيقية) من خلال الاعتماد على المراجع ذات العلاقة بالموضوع المتمثلة أساسا في الكتب والمذكرات و الملتقيات و المحاضرات، و المجالات و الدراسات السابقة التي تناولت الدراسة أو ذات العلاقة بها.
- أما في الفصل التطبيقي فإننا اعتمدنا في رسم الجداول باستخدام أدوات إحصائية من اجل جمع المعطيات من مختلف التقارير السنوية لبنك الجزائر خلال الفترة 2010-2017 المستمدة من الموقع الرسمي لبنك الجزائر (www.ons.dz).
- الاستعانة بإحصاءات رسمية للإحصاء وموقع صندوق النقد العربي.
- الاعتماد في رسم الأشكال البيانية على برنامج Excel، وبرنامج المربع السحري لكالدور Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor على الموقع الإلكتروني:

<http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html>

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

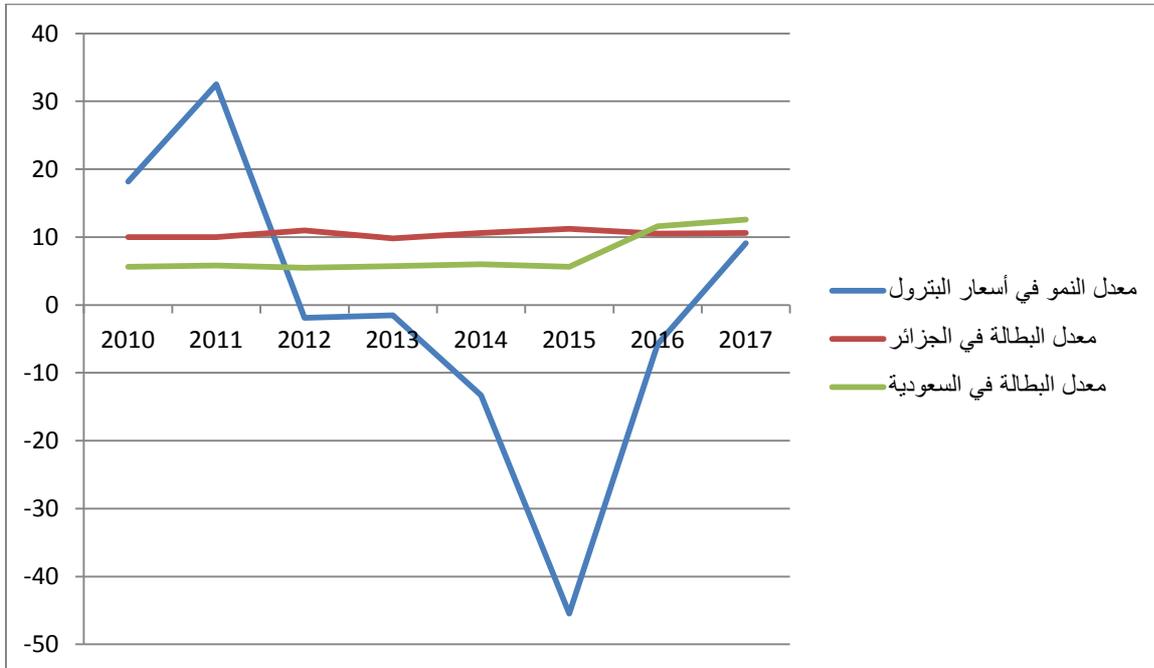
يحتل قطاع البترول موقعا متميزا في الاقتصاد الجزائري وكذا الاقتصاد السعودي وهذا ما جعلهما شريكين هامين في منظمة الأوبك، ولذلك يعتمد كلا البلدين وبشكل كبير على العوائد البترولية فهي مصدر مهم للتمويل في العديد من المجالات. **المطلب الأول: انعكاسات أسعار البترول على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010-2017**

سعت دول العالم باختلاف درجة تقدمها أو تخلفها إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود لبلوغ أهداف سياسات الاقتصاد الكلي، وباعتبار الجزائر والمملكة العربية السعودية من أهم الدول المنتجة والمصدرة للبترول فكغيرها من الدول تسعى إلى تحقيق مسار الاستقرار الاقتصادي في ظل تغير حركة أسعار البترول ومعرفة شكل التأثير الذي يمارسه هذا الأخير على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الأول: انعكاسات أسعار البترول على البطالة في الجزائر والسعودية خلال الفترة 2010-2017

تعتبر البطالة من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تحاول كل من الجزائر والسعودية التحكم فيها بالاعتماد على السياسة النقدية، والشكل الموالي يبين تطورات معدلات البطالة في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية تماشيا مع تطورات أسعار البترول خلال الفترة (2010-2017):

الشكل رقم (2-12): انعكاسات أسعار البترول على البطالة في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2017):



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات على الجداول رقم (2-1) و(2-2) و(2-3).

الفصل الثاني: دراسة مقارنة لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في كل من الجزائر والسعودية خلال الفترة (2010-2017)

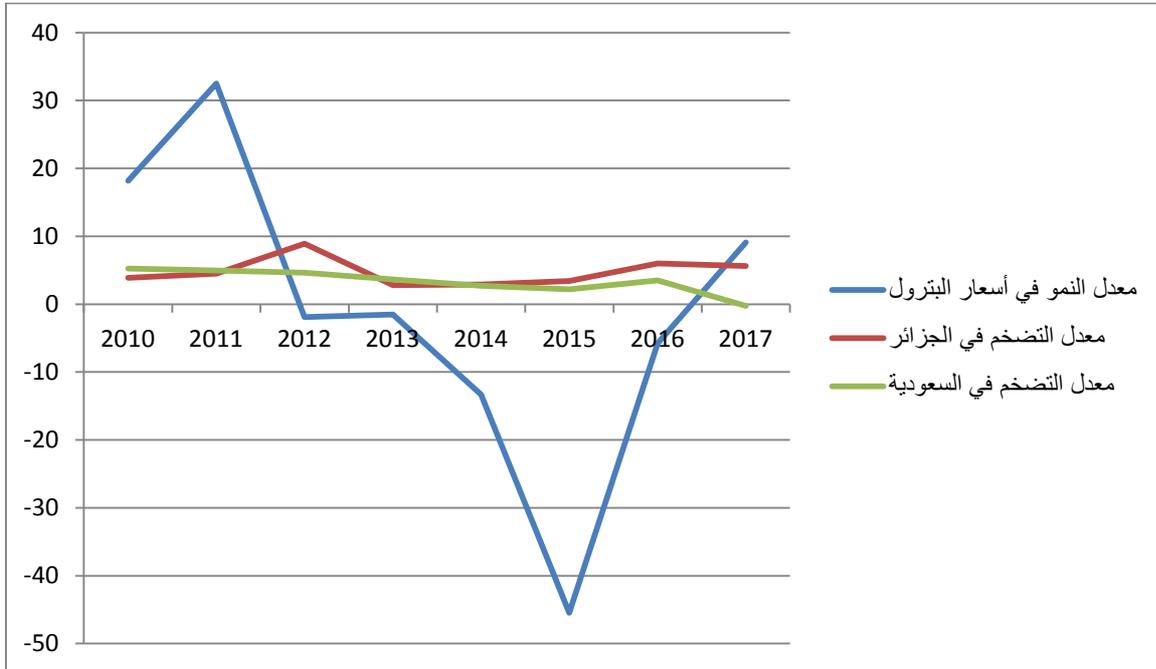
نلاحظ من خلال الشكل أن معدلات البطالة في الجزائر سجلت نسب مستقرة في حدود 10% و 11% سنوات 2010-2011-2012 بسبب التباطؤ في النشاط الاقتصادي أمام انعدام معطيات حديثة متعلقة بالتشغيل، وخلال سنة 2013 انتهجت الجزائر سياسة نقدية توسعية سمحت بتخفيض معدلات البطالة أين سجلت نسبة 9,8% من القوى العاملة؛ في حين عرفت البطالة في المملكة العربية السعودية معدلات متقاربة خلال الفترة الممتدة من 2012-2013 أي كانت في المتوسط 5,65%.

وشهدت البطالة في الجزائر بعد الأزمة البترولية استقرار في معدلات البطالة في حدود 10% و 11% من سنة 2014 إلى سنة 2017؛ بينما ارتفعت معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية من سنة إلى أخرى خلال الفترة (2014-2017)، أين بلغت 12,6% سنة 2017 وهذا بسبب محدودية الوظائف التي طرحها القطاع الخاص لتباطؤ النمو الاقتصادي السعودي الناتج عن انهيار أسعار البترول.

الفرع الثاني: انعكاسات تغير أسعار البترول على التضخم في الجزائر والسعودية خلال الفترة 2010-2017:

تتأثر ظاهرة التضخم في الجزائر والمملكة العربية السعودية بتغير حركة أسعار البترول، وتعتبر مسألة في غاية الأهمية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والشكل الموالي يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010-2017:

الشكل رقم (2-13): انعكاسات تغير أسعار البترول على التضخم في الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة (2010-2017)



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجداول (1-2)، (2-3)، (2-7).

من خلال الشكل نلاحظ ارتفاع أسعار البترول سنة 2010 بنسبة (18,19%) مما أدى إلى انتعاش الإيرادات البترولية في الجزائر، حيث اعتمدت خلالها الجزائر على السياسة النقدية التوسعية، حيث كان التضخم في الجزائر سنة 2010 يبلغ 3,5% لتنتقل إلى 4,5% سنة 2011 تماشيا مع ارتفاع أسعار البترول التي انتقلت من 80,45 دولار للبرميل إلى 112,04 دولار للبرميل سنة 2011.

وخلال سنة 2012 استمرت أسعار البترول في الارتفاع أين بلغت 111,05 دولار للبرميل مرت خلالها الجزائر بأزمة تضخمية أين بلغت مستويات عالية بنسبة 8,9%، حيث أصبح التضخم فيها الهدف النهائي للسياسة النقدية؛ وفي سنة 2013 حافظت أسعار البترول على استقرارها النسبي أين انخفض التضخم إلى أدنى مستوياته بنسبة 2,8%، في ظرف فائض السيولة في السوق النقدية أدار بنك الجزائر السياسة النقدية بمرونة مستعملة أدوات امتصاص السيولة للتحكم في التضخم.

أما في المملكة العربية السعودية فارتفعت العوائد البترولية خلال سنة 2010، انتهجت خلالها المملكة العربية السعودية سياسة نقدية توسعية شهد التضخم فيها نسبة 5,25% سنة 2010 و انخفضت إلى 4,98% سنة 2011، ومع استقرار أسعار البترول سنتي 2012-2013 في حدود 110 دولار للبرميل سجل التضخم 4,65% و 3,64% على التوالي.

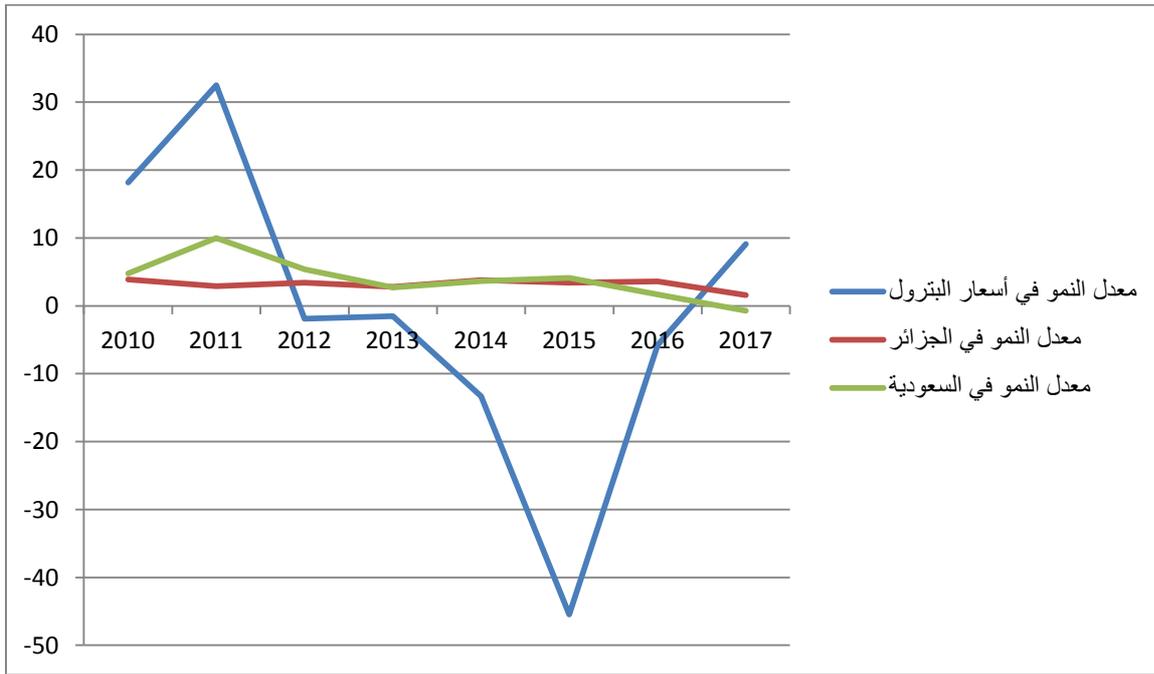
وفي سنة 2014-2015 لاحظنا انخفاض في أسعار البترول الناجم عن تأثير الصدمة الخارجية لقطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري حيث سجل انخفاض بقيمة (45,46-) سجل خلالها التضخم نسبة 2,9% و 3,52% على التوالي، حيث أدى الانخفاض القوي في أسعار البترول سنة 2016 أين بلغ قيمة 45 دولار للبرميل إلى عودك معدلات التضخم إلى الارتفاع أين بلغت 6% حيث قامت السياسة النقدية بتطبيق سياسة انكماشية عن طريق ضخ السيولة، أدت إلى انخفاض طفيف في معدل التضخم في سنة 2017 إلى 5,6%.

واستمرت المملكة العربية السعودية في تطبيق سياسة نقدية توسعية انخفضت خلالها الإيرادات البترولية بسبب الأزمة مسجلة سنة 2014 و 2015 نسب تضخم بلغت 2,72% و 2,20%، وساهمت عدة عوامل في إبقاء الضغوط التضخمية منخفضة منها تراجع أسعار المواد الغذائية المستوردة و قوة الريال بسبب الربط بالدولار خلال سنتي 2016-2017 أين سجل نسب 3,49%- و 0,23%- مقارنة مع النسب المرتفعة في الجزائر.

الفرع الثالث: انعكاسات تغير أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010-2017

يشهد النمو الاقتصادي للجزائر والمملكة العربية السعودية تذبذبات متزامنة مع التغيرات الحاصلة في حركة أسعار البترول والشكل الموالي يبين تأثير أسعار البترول على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010-2017):

الشكل (2-14): أثر انعكاسات تغير أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة (2010-2017)



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (2-1)، (2-3)، (2-8)

من خلال الشكل نلاحظ انتعاش النمو في سنة 2010-2011 بمعدل 2,9% و 3,6%، هذا الانتعاش معزز بتزايد الموارد وارتفاع الأسعار وتوسع القطاعات الأخرى كالخدمات والبناء، في سنة 2012 استمر انتعاش النمو الاقتصادي مسجلا نسبة 3,4% يعود ذلك لنمو القطاعات خارج المحروقات وارتفاع الصادرات النفطية، بالإضافة إلى تطبيق سياسة توسعية تماشيا مع برامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة منذ 2010، وفي سنة 2013 انخفض معدل النمو إلى 2,8% الذي يرجع إلى انخفاض الاستثمارات العمومية في هذه السنة.

أما المملكة العربية السعودية وتماشيا مع انتهاجها لسياسة نقدية توسعية سجلت معدلات نمو معتبرة خلال السنوات 2010-2011-2012 بنسب 4,76% و 10% و 5,41% على التوالي، وذلك مع تسارع خطى تعافي الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار البترول وتواصل الإصلاحات الهيكلية و التنظيمية ، لكن انخفاض معدل النمو في المملكة العربية السعودية سنة 2013 مسجلا نسبة 2,7% بسبب ظهور بوادر الأزمة البترولية وانخفاض الصادرات البترولية.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في كل من الجزائر والسعودية خلال الفترة (2010-2017)

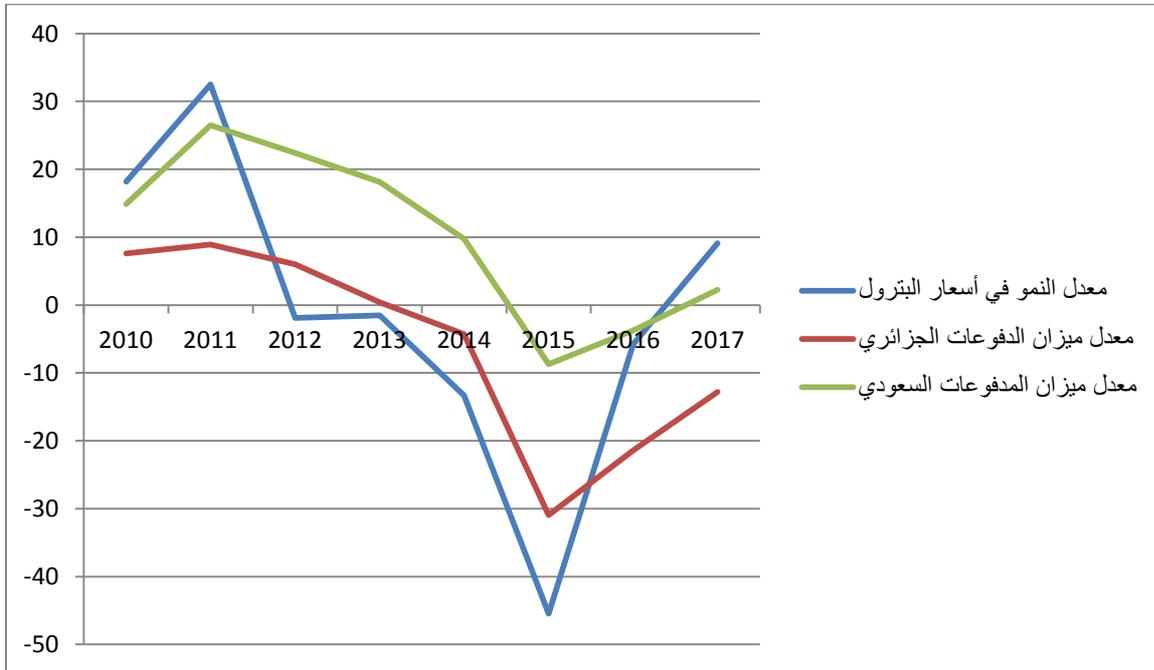
وخلال سنتي 2014 و 2015 تعزز النمو الاقتصادي بوتيرة عالية حيث بلغت 3,8% و 3,42% وذلك لتزايد إنتاج قطاع المحروقات بسبب انهيار الأسعار بقيمة (-13,3)، والذي عكس ارتفاع النمو الذي سجل 3,8% و 3,42% على التوالي، مع تغيير السياسة النقدية المنتهجة في الجزائر إلى سياسة انكماشية عن طريق ضخ السيولة، وفي سنة 2016 سجلت معدل نمو معتبر نسبيا قدر بـ 3,6% وذلك لتوسع قطاع المحروقات وتباطأ النمو الاقتصادي سنة 2017 ليسجل قيمة 1,6% وذلك لعودة النشاط الاقتصادي لقطاع المحروقات نحو الانخفاض في الإنتاج و ارتفاع أسعار البترول بنسبة 9,1 .

أما في المملكة العربية السعودية فقد عرف النمو في سنتي 2014 و 2015 معدلات جيدة مقدرة بـ 3,65% و 4,11% وذلك بسبب تطبيق سياسة نقدية توسعية سعت نحو رفع الإنتاجية لقطاع المحروقات؛ و في سنة 2016 سجل النمو معدل 1,67% في ظل استمرار انخفاض الأسعار بقيمة (-5,79) أما في سنة 2017 فقد انخفض النمو إلى حد كبير بنسبة (-0,74) و يعود ذلك لانخفاض إنتاج البترول، حيث يمثل قطاع البترول 65% من الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الرابع: انعكاسات تغير أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر والمملكة العربية السعودية

يؤثر الانخفاض أو الارتفاع في أسعار البترول على الصادرات والواردات لكلا الاقتصادين الجزائري والسعودي مما يؤثر على رصيد ميزان المدفوعات وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (2-15): انعكاسات تغير أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة (2010-2017)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-1) و (2-4) و (2-9).

نلاحظ من الشكل رقم (2-15) أن وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر عرفت تحسنا سنة 2010 بسبب ارتفاع أسعار برميل البترول سنة 2010 بـ (18,19) ليبلغ 80,45 دولار للبرميل، وزيادة صادرات المحروقات حيث سجل الميزان فائض

بنسبة 7,6% سنة 2011، وفي سنة 2012 واصل الرصيد الموجب لميزان المدفوعات في تحقيق الفائض بـ 8,9% و 6% يرجع ذلك إلى الأداء الجيد لقطاع المحروقات وارتفاع الإيرادات النفطية، ليعرف ميزان المدفوعات الجزائري خلال سنة 2013 تراجع كبير أدين سجل 0,4% بسبب ظهور بؤادر الأزمة البترولية حيث انخفضت أسعار البترول بـ (3,3-). ولقد حقق الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري عجزا متواصلا خلال السنوات 2014 و 2017 تحت تأثير التقلص القوي لإيرادات قطاع المحروقات منتقلا من 96,25 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 45 دولار للبرميل سنة 2016 انخفضت خلالها قيمة الصادرات بنسبة 15,6%.

أما ميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية سجل فائض جيد خلال الفترة 2010-2014 مسجلا متوسط قدره 20,48%، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية مما ساهم في ارتفاع الإيرادات البترولية السعودية. ليواصل ميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية تسجيل فائض سنة 2014 بـ 9,75%؛ وبسبب انخفاض أسعار البترول بقيمة (3,3-) و(45,46) خلال سنتي 2015-2016 حقق الميزان التجاري رصيدا سالبا (عجز) بـ (8,7%) و(3,73%) على التوالي، ويعزى ذلك إلى تراجع عائدات صادرات البترول، ومع تطبيق المملكة العربية السعودية لسياسة نقدية توسعية استطاعت تحقيق فائض بسيط في ميزان المدفوعات بنسبة 2,23% خلال سنة 2017 تزامن ذلك مع تحسن أسعار البترول التي بلغت 54,1 دولار للبرميل بعدما كانت 45 دولار للبرميل سنة 2014.

الفرع الخامس: تطبيق مربع كالدور في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2017)

إن الوقوف على وضعية معدل النمو الاقتصادي، مستوى التشغيل، توازن ميزان المدفوعات، ومعدلات التضخم خلال الفترة (2010-2017) والمتزامنة مع تغيرات أسعار البترول، مكن من إعطاء نظرة تحليلية عن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية، والتي سيتم تمثيلها من خلال مربع كالدور، لتلخيص مدى فعالية السياسة النقدية في كل من البلدين.

ولغرض تحليل أثر تغير أسعار البترول على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر والمملكة العربية السعودية، فإنه يمكن تقسيم الفترة (2010-2017) إلى فترتين؛ حيث امتدت الفترة الأولى من 2010 إلى 2013 أي قبل ظهور بؤادر الأزمة البترولية، ومع انهيار أسعار البترول سنة 2014 كانت بداية للفترة الثانية الممتدة إلى غاية 2017.

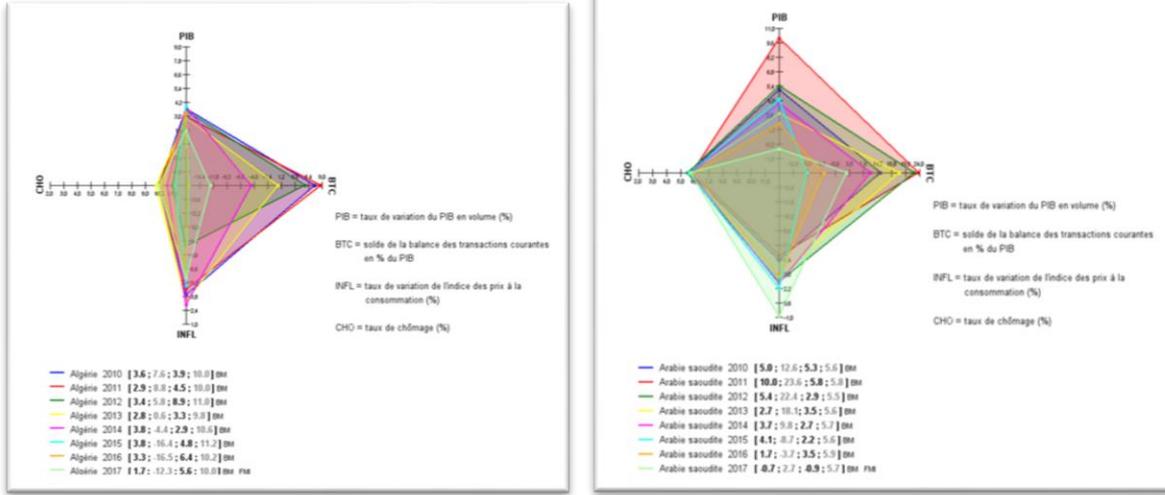
أ- فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية حسب مربع كالدور السحري خلال الفترة (2010-2017):

يمكن تلخيص التوازن الاقتصادي ضمن أربعة أهداف نهائية للسياسة النقدية والتي تعرف بالمربع السحري لكالدور وهي تحقيق نمو مرتفع، محاربة البطالة وتوفير الشغل، تحقيق التوازن الخارجي، محاربة التضخم، ويكون وفق هذا المنظور الوضعية الاقتصادية لأي بلد أفضل كلما كانت مساحة المربع أكبر.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في كل من الجزائر والسعودية خلال الفترة (2010-2017)

والشكل الموالي يبين مربع كالدور للجزائر والمملكة العربية السعودية وذلك بالاستناد إلى معدلات المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2010-2017):

الشكل رقم (2-16): مربع كالدور في الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة (2010-2017)

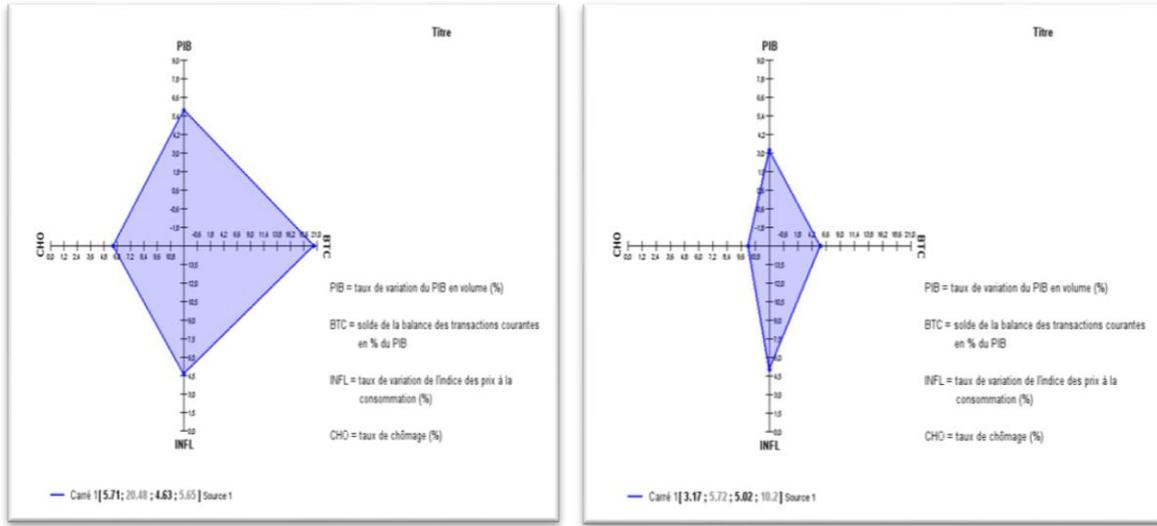


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات برنامج كالدور وتطبيقها في برنامج Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor على الموقع الإلكتروني <http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html>. من الشكل يمكن ملاحظة مدى تحقق أهداف السياسة النقدية عن طريق إجراء مقارنات على محور الزمني لمربع كالدور لكل من الجزائر والمملكة العربية السعودية ورصد التطورات الحاصلة من سنة لأخرى خلال الفترة الممتدة من 2010-2017، حيث نلاحظ من الشكل أن مساحة المربع السحري الخاص بالمملكة العربية السعودية أكبر من مساحة المربع كالدور الخاص بالجزائر، وهذا يعني أن السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية فعالة أكبر من الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ب- أثر تغير في أسعار البترول على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة (2010-2017):

يرتبط التغير في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالتغير في أسعار البترول الذي يعتبر من أهم ركائز الاقتصاد الجزائري و الاقتصاد السعودي؛ والشكل الموالي يبين أثر التغير في أسعار البترول على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي عن طريق تطبيق برنامج كالدور:

الشكل رقم (2-17): مربع كالدور في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2013)



– المملكة العربية السعودية –

– الجزائر –

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات برنامج كالدور وتطبيقها في برنامج Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor على الموقع الإلكتروني <http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html>.

من خلال ملاحظة شكل مربع كالدور السحري للجزائر يتضح أن الفترة (2010-2013) عرفت تحسنا في رصيد ميزان المدفوعات من خلال اتساع المربع جهة اليمين، حيث وصل إلى متوسط في حدود 5.72% وهذا راجع إلى تحسن في أسعار البترول وقيمة الصادرات من المحروقات حيث انتقلت هذه الأخيرة من 56.12 مليار دولار سنة 2010 إلى 63.23 مليار دولار سنة 2013، كما سجلت أقصى قيمة لها خلال الفترة ب 71.66 مليار دولار سنة 2011؛ كما نلاحظ نفس الشيء فيما يخص ميزان مدفوعات المملكة العربية السعودية حيث سجل تحسن متواصل في الرصيد من خلال اتساع المربع جهة اليمين حيث وصل إلى حدود 20.48% في المتوسط، وهذا راجع لارتفاع أسعار البترول في السوق البترولية حيث انتقلت من 80.45 دولار للبرميل سنة 2010 إلى 109.05 دولار للبرميل سنة 2013، وكذا ارتفعت قيمة الصادرات من المحروقات من 201 مليار دولار سنة 2010 إلى 342 مليار دولار سنة 2013.

ومن الشكل كذلك نلاحظ أن معدلات البطالة في ارتفاع من خلال انكماش شكل المربع في جهة اليمين حيث استقرت في حدود 10% كمتوسط نتيجة لزيادة الصادرات التي أدت إلى زيادة العمالة والتشغيل، ولكن بالنسبة للمملكة العربية السعودية فنلاحظ تحسن في مؤشر البطالة من خلال اتساع المربع جهة اليسار، حيث سجلت البطالة معدل 5.65% كمؤشر خلال الفترة (2010-2013) وهذا ما يعكسه التحسن في أسعار البترول في ذات الفترة.

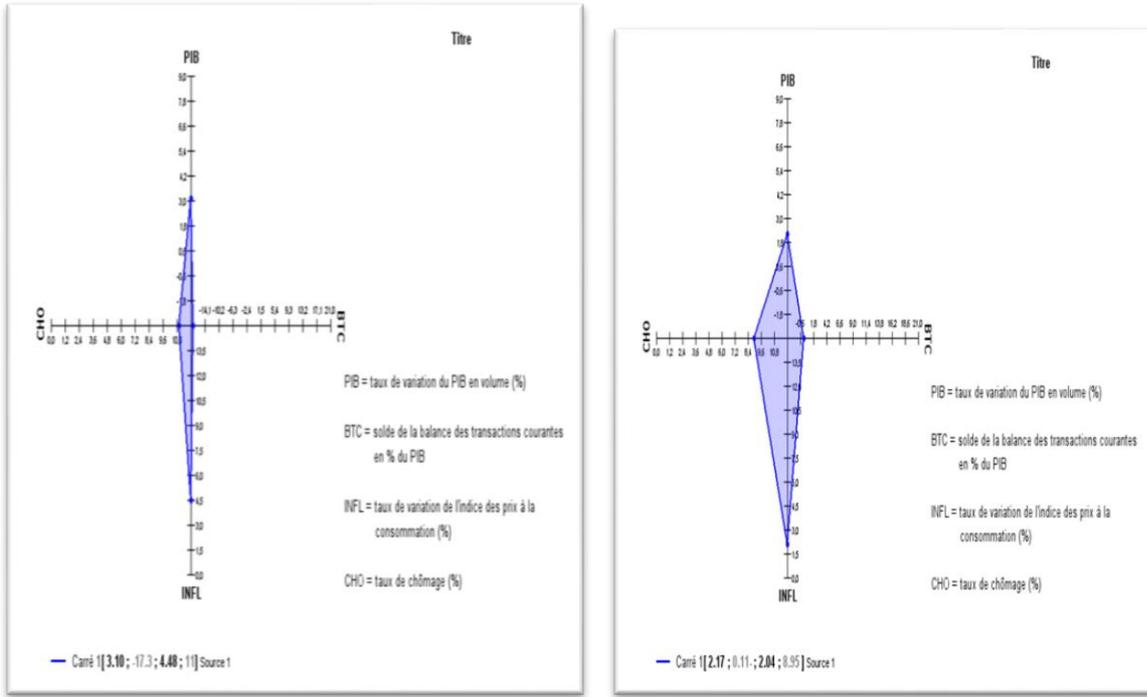
كما انعكس تحسن المؤشرات السابقة على معدلات النمو الاقتصادي التي انخفضت إلى 5.71% بالنسبة للمملكة العربية السعودية و5.02% بالنسبة للجزائر خلال الفترة (2010-2013)، وذلك لانخفاض إنتاج المحروقات مع نهاية سنة 2013 لظهور بؤادر الأزمة البترولية التي دفعت بأسعار المحروقات نحو الانخفاض في الأسواق العالمية.

كما نتج عن هذه الوضعية كذلك تذبذب في معدلات التضخم، حيث سجلت في الجزائر انخفاضا سريعا و ملحوظا بنسبة 9.8% سنة 2012 لتتخفف إلى 2.8% سنة 2013 بمتوسط يقدر ب 5.02% خلال الفترة (2010-2013)، وذلك يعود إلى التراجع الهام لارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الطازجة التي ساهمت بما يقارب النصف في تضخم 2012؛ كما سجل التضخم في المملكة العربية السعودية نفس التذبذب حيث كان معدله يتراوح بين 4% و 5% كمتوسط خلال الفترة من 2010 إلى 2013، ويرجع ذلك لانخفاض الأسعار في بعض المجموعات التي تكون السلة الاستهلاكية السعودية، وأصل هذا الانخفاض كله يعود إلى أسعار البترول المرتفعة خلال الفترة.

ويخلص هذا التحليل بأن السياسة النقدية في الجزائر و المملكة العربية السعودية كانت فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 2010-2013، وذلك لتحسن ميزان المدفوعات و معدل النمو خلال هذه الفترة و استقرار معدلات البطالة والتضخم حيث أظهرت المقارنة تفوق فعالية السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية عن السياسة النقدية في الجزائر. ج- أثر تغير أسعار البترول على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة (2014-2017)

إن أسعار البترول لا تخضع لوتيرة ثابتة في الأسواق البترولية وهذا ما يؤثر على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، و الشكل الموالي يبين التغير في أسعار البترول وأثره على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر و المملكة العربية السعودية التي عرفت فيها أسعار البترول انخيارا خلال الفترة (2014-2017) عن طريق تطبيق برنامج كاليدور:

الشكل رقم (2-18): تطبيق برنامج كالدور في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2014-2017)



– الجزائر –

– المملكة العربية السعودية –

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات برنامج كالدور وتطبيقها في برنامج Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor على الموقع الإلكتروني <http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html>.

من خلال ملاحظة شكل المربع السحري لكالدور للجزائر و السعودية خلال الفترة (2014-2017) يتضح أن الأداء الاقتصادي للجزائر في تراجع من خلال انكماش المربع جهة اليمين، مما يوضح تراجع في رصيد ميزان المدفوعات بسبب تواصل انخفاض أسعار المحروقات، حيث بلغت أدنى قيمة خلال هذه الفترة بـ 45 دولار/البرميل بعدما أن كانت 96.25 دولار للبرميل، وتزايد قيمة الواردات (59.95 مليون دولار)، أما في المملكة العربية السعودية فقد تراجع ميزان المدفوعات حسب الشكل مسجلا في المتوسط عجز بقيمة (0.11%) وهذا يعود إلى انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية، وصاحب ذلك ارتفاع معدل التضخم في الجزائر حيث بلغت 6% سنة 2016 بعدما أن كان في أدنى مستوياته سنة 2014 حيث بلغت 2.9% بسبب التضخم المستورد، أما في المملكة العربية السعودية فنشاهد استقرار في معدلات التضخم التي تتراوح بين 2% - 3%.

أما بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي انكمش مربع كالدور للجزائر من الأعلى مسجلا بذلك أدنى مستوياته بنسبة 1.6% في 2017 ذلك بسبب تراجع معدلات نمو قطاع المحروقات، حيث بلغت الصادرات خلال سنة 2016 ما يقارب 27,92 مليار دولار مقارنة مع سنة 2014 أين كانت 58,36 مليار دولار في الجزائر، كذلك بالنسبة للمملكة العربية السعودية

فقد تراجعت معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير حيث بلغ -0.74% سنة 2017 بعدما سجل $3,65\%$ في 2014 بسبب انخفاض الصادرات التي سجلت 12,34 مليار دولار سنة 2017 بعدما كانت 15,92 مليار دولار سنة 2014. وفي الجهة المقابلة عرفت معدلات البطالة استقرار في الجزائر حيث انحصرت بين 10% - 11% خلال فترة الدراسة وذلك يعود إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن جهة أخرى ارتفعت معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية حيث سجلت 12.6% في سنة 2017 مقابل 6% في 2014.

و يخلص هذا التحليل إلى أن انخيار أسعار البترول خلال الفترة 2014-2017 أثر على فعالية السياسة النقدية للجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بينما لم تتأثر فعالية السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

وراء السعي للتوصل إلى الهدف الجوهري من هذه الدراسة والذي يكمن في تحليل ودراسة الآثار التي يمكن أن تخلفها تغيرات أسعار البترول العالمية على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر ومقارنتها بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2017)، حيث تمت دراسة التأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي المتمثلة في (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات)، وتمت الدراسة استنادا لمعرفة مسبقة بكل من السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري والاقتصاد السعودي خلال الفترة (2010-2017) ومكانة قطاع المحروقات ودوره في التأثير على فعالية السياسة النقدية وتحديدها.

ومن خلال دراسة هذا الموضوع تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية:

- تعتمد الجزائر على المحروقات بنسبة 90% كما تعتمد عليها المملكة العربية السعودية بنسبة 65% هذا ما يجعل الجزائر تتأثر بشكل أكبر بأي تغير طارئ في الأسواق البترولية العالمية عن السعودية.
- في ظل انخفاض و ارتفاع أسعار البترول كانت معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية أفضل من معدلات البطالة في الجزائر.
- يتأثر معدل التضخم بالتغيرات الحاصلة في الأسواق البترولية، حيث كانت معدلات التضخم متقاربة نسبيا في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية.
- إن ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة الأكثر تأثرا بتغيرات أسعار البترول؛ لارتباطه بالصادرات والواردات البترولية التي تمثل عصب الاقتصاد لكل من الاقتصاد الجزائري و السعودي.
- ارتباط الاقتصاد الجزائري ونظيره السعودي بقطاع المحروقات جعله يتأثر بأهم الأحداث والتغيرات التي تحدث على مستواه، وقد جسد هذا الارتباط تأثير تغير أسعار البترول على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2010-2017)، الذي يؤثر بدوره على تجسيد فعالية السياسة النقدية.

- التقلبات السريعة في أسعار البترول تؤثر سواء بالارتفاع أو بالانخفاض على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، فارتفاع أسعار البترول تؤدي إلى زيادة في رصيد المدفوعات وتحسنه، بينما تؤثر بعلاقة عكسية غير مباشرة على التضخم الذي كان متذبذبا خلال فترة الدراسة في كل من المملكة العربية السعودية والجزائر.
- إن ارتفاع أسعار البترول في السوق البترولية العالمية وأخذها لمنحى تصاعدي خلال الفترة (2010-2013) ساهم في تحسين الوضعية المالية للاقتصاد الجزائري، وكذا الاقتصاد السعودي ترجمها تحقيق تحسن معتبر في ميزان المدفوعات واستقرار معدلات البطالة نوعا ما في مستوى معين، هذا ما أكد على فعالية السياسة النقدية في الجزائر والمملكة العربية السعودية، بينما الانهيار المستمر لأسعار البترول خلال الفترة الثانية من 2014 إلى غاية 2017 كان له تأثير سلبي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالاقتصاد السعودي نتيجة لاختلاف حجم إنتاج البترول وحجم الصادرات غير النفطية، مما جعل السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية أكثر فعالية من الجزائر لاعتماد السعودية على القطاعات غير النفطية.

خلاصة الفصل:

لقد حاز البترول على مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري والسعودي نظرا لأدواره المتميزة في المحيط الاقتصادي، كما بات واضحا لنا الارتباط الوثيق بين أسعار البترول ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي، ويعبر هذا الارتباط عن مدى فعالية السياسة النقدية ونجاحها في تحقيق الأهداف النهائية للاستقرار الاقتصادي الذي أثبتته الدراسة التي قمنا بها بين تقلبات أسعار النفط ومعدلات البطالة، معدلات التضخم، كما هو الحال أيضا مع معدلات النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات والتي بدورها تتأثر بأسعار البترول.

ومن خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يمكن استنتاج ما يلي:

- إن قيم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في المملكة العربية السعودية تعكس مدى فعالية السياسة النقدية خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بفعالية السياسة النقدية في الجزائر وهذا ما توضحه مساحة مربع كالدور أين كانت أكثر اتساعا في المملكة العربية السعودية.
- إن التغيرات في أسعار البترول تؤثر على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، على عكس السياسة النقدية للمملكة العربية السعودية التي لم تتأثر بذلك.

خاتمة

تعد الجزائر والسعودية من البلدان النفطية التي واجهت أزمات بترولية خاصة الجزائر، نتجت عنها عدة آثار اقتصادية كان سببها تقلبات أسعار البترول في السوق العالمية، ويعتمد الاقتصاد الجزائري والسعودي أساسا على العائدات البترولية كركيزة أساسية في عملية تمويل التنمية الاقتصادية، وهو الأمر الذي أدى إلى تقييم السياسات الاقتصادية للجزائر والمملكة العربية السعودية للتطورات الحاصلة في أسعار النفط من أجل تطبيق سياسة نقدية فعالة ما يضمن أهدافها النهائية.

إن هدفنا الجوهري من وراء هذا البحث هو تحليل ودراسة انعكاسات التغيير في أسعار البترول العالمية على فعالية السياسة النقدية في تحقيق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري والاقتصاد السعودي خلال الفترة (2010-2017) والمتمثلة في النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل البطالة و ميزان المدفوعات.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا لأثر انعكاسات تغير أسعار البترول على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية تم التوصل إلى النتائج يمكن على أساسها اختبار صحة الفرضيات المعتمدة في الدراسة ومن ثم الإجابة على الإشكالية الرئيسية:

- بالنسبة للفرضية الأولى: والتي مفادها "يعتبر الطلب والعرض النفطي من المحددات الأساسية والمؤثرة في أسعار النفط خلال الفترة (2010-2017)", فيظهر خطأ هذه الفرضية من خلال الإتفاق على دور أساسيات الطلب والعرض والعوامل التقليدية التي تحكم آلية السعر في السوق النفطي، والتي لعبت دورا رئيسيا في تحديد أسعار النفط العالمية؛

- بالنسبة للفرضية الثانية: والتي مفادها "إن السياسة النقدية لكل من الجزائر والمملكة العربية السعودية فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2010-2017)", تظهر صحة هذه الفرضية في السعودية وخطؤها في الجزائر.

- بالنسبة للفرضية الثالثة: والتي مفادها "تؤثر تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة النقدية لكل من الجزائر والمملكة العربية السعودية فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2010-2017)", وتظهر صحة هذه الفرضية في السعودية وخطؤها في الجزائر خلال الفترة 2014-2017.

نتائج الدراسة:

من خلال ما تم استعراضه في موضوع البحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن أساسيات الطلب والعرض هي العوامل التقليدية التي تحكم آلية السعر في السوق البترولي، لكن تبقى عوامل أخرى ذات أهمية لها دور رئيسي في تحديد أسعار البترول العالمية مثل العوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية والأزمات البترولية وانخفاض طاقات الإنتاج الاحتياطية وعامل المضاربة في الأسواق الآجلة؛

- إن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي هي الأهداف النهائية للسياسة النقدية الذي يعبر تحققها عن مدى فعاليتها إذ يعد بالأمر الصعب تحقيقها بمعدلات مثالية وذلك لتعارض هذه الأهداف مع بعضها البعض.

- يتحقق الاستقرار الاقتصادي عند تطبيق أدوات السياسة النقدية بفعالية لتحقيق أهدافها النهائية.

- إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتأثر بشكل كبير بتغيرات أسعار البترول؛

- يشكل كل من التضخم والبطالة، النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات العناصر المكونة للمربع السحري لكالدور والتي تمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية.
- إن اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات يجعل منه رهينة لتقلبات أسعار البترول العالمية باعتبار أن الاقتصاد الجزائري ريعي بالدرجة الأولى بنسبة 90% على المحروقات؛ مقارنة بالمملكة العربية السعودية التي تعتمد على مصادر غير بترولية بالإضافة إلى المحروقات متأثرة بدرجة أقل من الجزائر بتقلبات أسعار البترول؛
- تحقيق الأهداف الأربعة للسياسة النقدية المتمثلة في تحقيق معدل نمو مرتفع مع معدل بطالة منخفض، بالإضافة إلى معدلات تضخم منخفضة ورصيد ميزان مدفوعات مرتفع يعد أمر صعب وذلك للتعارض هذه الأهداف مع بعضها البعض؛
- يكون الأداء الاقتصادي جيدا كلما اتسعت مساحة مربع كالدور، أي معدل نمو اقتصادي مرتفع مع معدل بطالة منخفض، معدل تضخم منخفض مع نسبة رصيد ميزان مدفوعات إلى الناتج مرتفعة هذا ما يترجم فعالية السياسة النقدية.
- لم تستطع السياسة النقدية الجزائرية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وهذا ما أظهره الضيق في مساحة مربع كالدور في الجزائر مقارنة مع السياسة النقدية السعودية أين كان المربع أكثر اتساعا، ما يدل على أن السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية أكثر فعالية مقارنة بالجزائر.
- أثبتت المملكة العربية السعودية قدرتها على السيطرة على زمام الأمور عندما تراجعت أسعار البترول وهذا ما يدل على فعالية السياسة النقدية المطبقة و التي عمدت من خلالها إلى تحقيق أهدافها النهائية.

الاقتراحات:

- بناء على دراستنا لهذا الموضوع وانطلاقا من النتائج التي توصلنا إليها يمكن أن نقدم الاقتراحات التالية التي يمكن أن تحسن من فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر وذلك من خلال:
- التنوع في الصادرات وعدم الاعتماد على مصدر وحيد في التصدير، الأمر الذي يساعد السياسة النقدية في الوصول لأهدافها.
- ضرورة إخضاع العوامل المالية المتأثرة من قطاع المحروقات مما يعزز الشفافية في استخدامها بالشكل الذي يضمن الفعالية لخلق قيمة مضافة والابتعاد عن توظيفها في مشاريع استهلاكية فقط.
- يجب على الحكومة الجزائرية أن تستثمر عوائدها البترولية بفعالية أكثر وأن تحاول تقسيم هذه العوائد بين الأجيال.
- يجب أن ينظر إلى انخفاض أسعار البترول على أنه فرصة سانحة لإجراء الإصلاحات اللازمة و استكشاف التحسينات التي يمكن إجراؤها على بنية الاقتصاد.

أفاق البحث:

- تناولت الدراسة أثر انعكاسات أسعار البترول على فعالية السياسة النقدية في تحقيق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية، وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد، ونظرا لاتساع الموضوع وقيل طي صفحات هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة، والتي نلخصها فيما يلي:
- آفاق أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري؛
 - أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري؛
 - دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.
 - آثار عدم استقرار سوق النفط على السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية.

قائمة المراجع

أولا/ الكتب:

- 1) محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- 2) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2004.
- 3) حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2010.
- 4) حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 2، بيروت، 2006.
- 5) حسين محمد سمحان، اسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار الصفاء، الاردن.
- 6) خبايا عبد الله، الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية- البنوك التجارية- السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2008.
- 7) رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة 2008.
- 8) زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 9) زكريا الدوري، يسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البازوري العلمية، الأردن، 2013.
- 10) سعيد سامي الحلاق، محمد محمود الحجلوني، البنوك والمصارف المركزية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 11) سعيد سامي الحلاق، محمد محمود الحجلوني، البنوك والمصارف المركزية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- 12) سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسة النقدية، جامعة مسيلة، 2014-2015.
- 13) ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2010.
- 14) لولو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، الطبعة الأولى.
- 15) لحليح، الأدوات النوعية للسياسة النقدية، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص مالية، 2014-2015.

ثانيا/ المذكرات، الرسائل والأطروحات:

- 1) معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر(1990-2006)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 2) أكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة "2000-2009"، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.
- 3) إيمان حملاوي، دور المؤسسات المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية، جامعة بسكرة، 2013.
- 4) بعياش ميادة، أثر الصرفة الإلكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة بين الجزائر-فرنسا، أطروحة دكتوراه، جامعة محمدخير-بسكرة، 2014-2015.

- 5) بوقرة محبوب، فعالية السياسة النقدية في كبح التضخم- حالة الجزائر(2000-2010)-مذكرة ماجستير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريش، 2011-2012.
- 6) جمال بن دعاس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية، مذكرة ماجستير، 2009-2010.
- 7) زينب زواوي فرحات، دراسة العلاقة البيئية بين أهم متغيرات السياسة النقدية دراسة حالة: بنك الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حملة لخضر بالوادي- بسكرة، 2014-2015.
- 8) سعاد لعلاوة، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في الاقتصاد الإسلامي، شهادة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2001-2002.
- 9) سيف الدين بوزاهر، أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية - حالة الجزائر - مذكرة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
- 10) شليق عبد الجليل، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق الاقتصاد في الجزائر 1990-2014، مذكرة دكتوراه، جامعة ورقلة: 2017-2018.
- 11) الشيخ احمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي- دراسة حالة موريتانيا-شهادة ماجستير، جامعة سطيف، 2012-2013.
- 12) صالح لحبيب، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات-حالة الجزائر- مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2013ز
- 13) عماد حسين الصعيدي، بديعة فهد العتيبي، دور السياسة النقدية في دفع عجلة النمو في المملكة العربية السعودية 1986-2014، شهادة دكتوراه، جامعة الاميرة نورة ، 2012.
- 14) العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر 1970-2006، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2007-2008.
- 15) قويدري قوشيح بوجمة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009.
- 16) مخلوفي عبد العالي، الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط دراسة مقارنة بين أزمته 1986-2014، شهادة ماستر، جامعة بوضياف، المسيلة، 2017-2018.
- 17) مريم ماطي، البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر-بسكرة- 2016-2017.
- 18) معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007-2008.

19) ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات 1990-2015، شهادة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2016-2017.

ثالثا/ المجالات والملتقيات:

1) أمراس محمد، أثر أسعار البترول على مؤشرات الاقتصاد الجزائري، مجلة نور الدراسات الاقتصادية، جامعة البيض، العدد 03، 2016.

2) -بوزار صفية، فعالية انعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 8-9 ديسمبر 2014، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر.

3) ربيعي شهرزاد، حلبي حكيمة، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، المجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، العدد 9، 2011.

4) لطرش الطاهر تطور السياسة النقدية بين الاقتصاد الممركز واقتصاد السوق، الملتقى الوطني حول السياسة النقدية الاقتصادية في الجزائر، 13 ماي 2013.

5) محمد بن عبد الله الجراح، مصادر في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، 2011.

رابعا/التقارير:

1) خالد عبد الرحمان البسام، التضخم في المملكة العربية السعودية أسبابه.... احتوائه، تقرير مقدم إلى مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة، سبتمبر 2007.

2) La banque d'Algérie , rapport annuel : évolution économique et monétaire en Algérie , 2010-2017.

3) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقارير السنوية للسنوات 2010-2017

خامسا/المواقع الالكترونية:

1) أنواع أسعار النفط الخام، نقلا عن الموقع الالكتروني، [http://www.arab-oil-naturalgaz.com/oil-price-](http://www.arab-oil-naturalgaz.com/oil-price-typesK) تم الإطلاع عليه بتاريخ 10-06-2019.

2) جمانة عدنان، ماهي العوامل التي تؤثر على سعر النفط، نقلا عن الموقع: [http://www.fx-](http://www.fx-arab.com/vb/showthread.php?t=29634)

3) . تاريخ النفط السعودي على الموقع الالكتروني، <http://www/arabia-fore.com>.

4) وزارة البترول المعدنية، نبذة تاريخية عن البترول في المملكة العربية السعودية، عن الموقع الالكتروني <http://www.mawdoo3.com>

5) الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع الالكتروني : [http:// www.ons.dz](http://www.ons.dz) ، تاريخ الإطلاع 9-9-2019 .

6) [http:// www. Sama. com.sa](http://www.Sama.com.sa)

7) <http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html>.

سادسا/ النصوص و الأوامر:

1- بنك الجزائر المادة(35) من الأمر رقم 10-04.

الملاحق

الملحق رقم (01): متغيرات مربع كالدور في الجزائر و المملكة العربية السعودية للفترة (2010-2013)

الجدول (1-15): متغيرات مربع كالدور في السعودية خلال الفترة (2010-2013)

السنة	النمو الاقتصادي (%)	البطالة (%)	التضخم (%)	ميزان المدفوعات (%)
2010	4.76	5.6	5.25	14.9
2011	10	5.8	4.98	26.5
2012	5.41	5.5	4.65	22.4
2013	2.7	5.7	3.64	18.14
المجموع	22.87	22.6	18.52	81.94
المتوسط %	5.71	5.65	4.63	20.48

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجداول السابقة رقم (2-2)؛ (2-3)؛ (2-4)؛ (2-5)

الجدول (2-16): متغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة 2010-2013

السنة	النمو الاقتصادي (%)	البطالة (%)	التضخم (%)	ميزان المدفوعات (%)
2010	3.6	10	3.9	7.6
2011	2.9	10	4.5	8.9
2012	3.4	11	8.9	6
2013	2.8	9.8	2.8	0.4
المجموع	12.7	40.8	20.1	22.9
المتوسط %	3.17	10.2	5.02	5.72

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجداول السابقة رقم (2-2)؛ (2-3)؛ (2-4)؛ (2-5)

الملحق رقم (02): متغيرات مربع كالدور في الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة (2014-2017)

الجدول (2-17): متغيرات مربع كالدور في المملكة العربية السعودية للفترة (2014-2017)

السنة	النمو الاقتصادي (%)	البطالة (%)	التضخم (%)	ميزان المدفوعات (%)
2014	3.65	6	2.72	9.75
2015	4.11	5.6	2.20	-8.7
2016	1.67	11.6	3.49	-3.73
2017	-0.74	12.6	-0.23	2.23
المجموع	8.69	35.8	8.18	-0.45
المتوسط (%)	2.17	8.95	2.04	-0.11

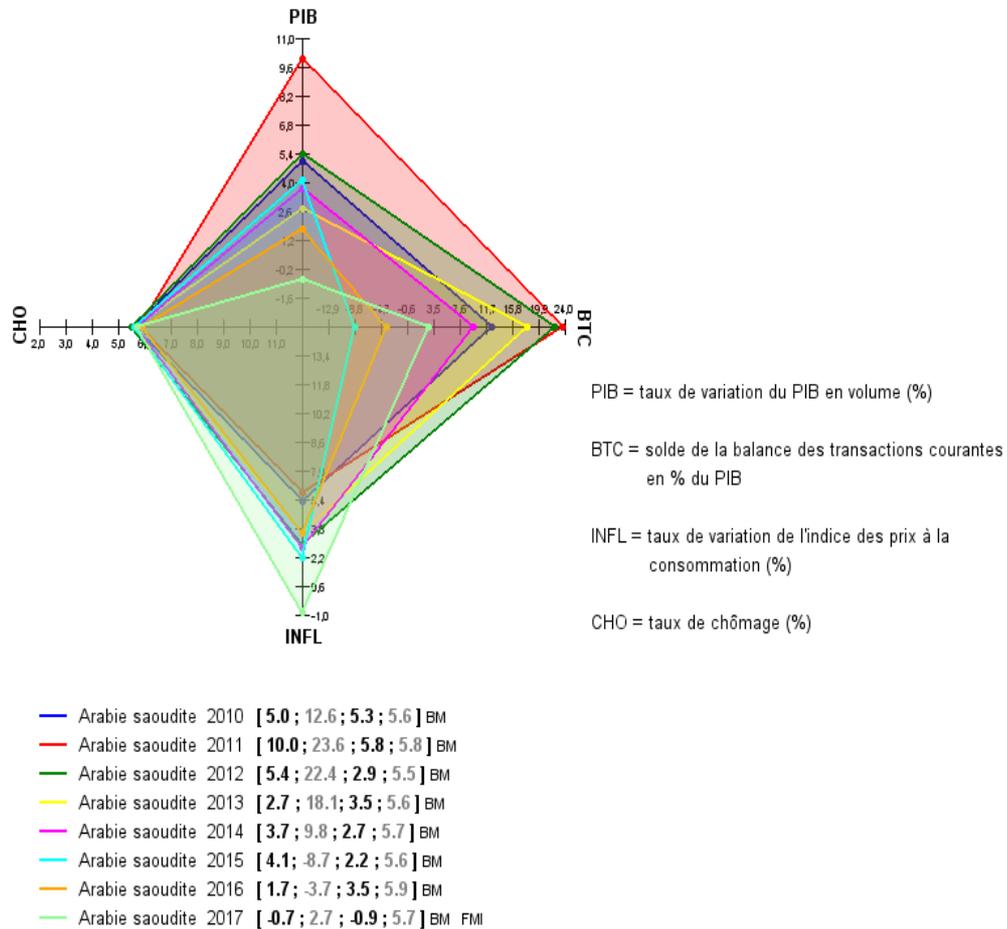
المصدر: بالاعتماد على معطيات الجداول السابقة رقم (2-2)؛ (2-3)؛ (2-4)؛ (2-5)

الجدول (2-18): متغيرات مربع كالدور في الجزائر للفترة (2014-2017)

السنة	النمو الاقتصادي (%)	البطالة (%)	التضخم (%)	ميزان المدفوعات (%)
2014	3.8	10.6	2.9	-4.3
2015	3.42	11.2	3.42	-30.96
2016	3.6	10.5	6	-21.42
2017	1.6	11.7	5.6	-12.8
المجموع	12.42	44	17.92	-69.48
المتوسط (%)	3.10	11	4.48	-17.3

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجداول السابقة رقم (2-2)؛ (2-3)؛ (2-4)؛ (2-5)

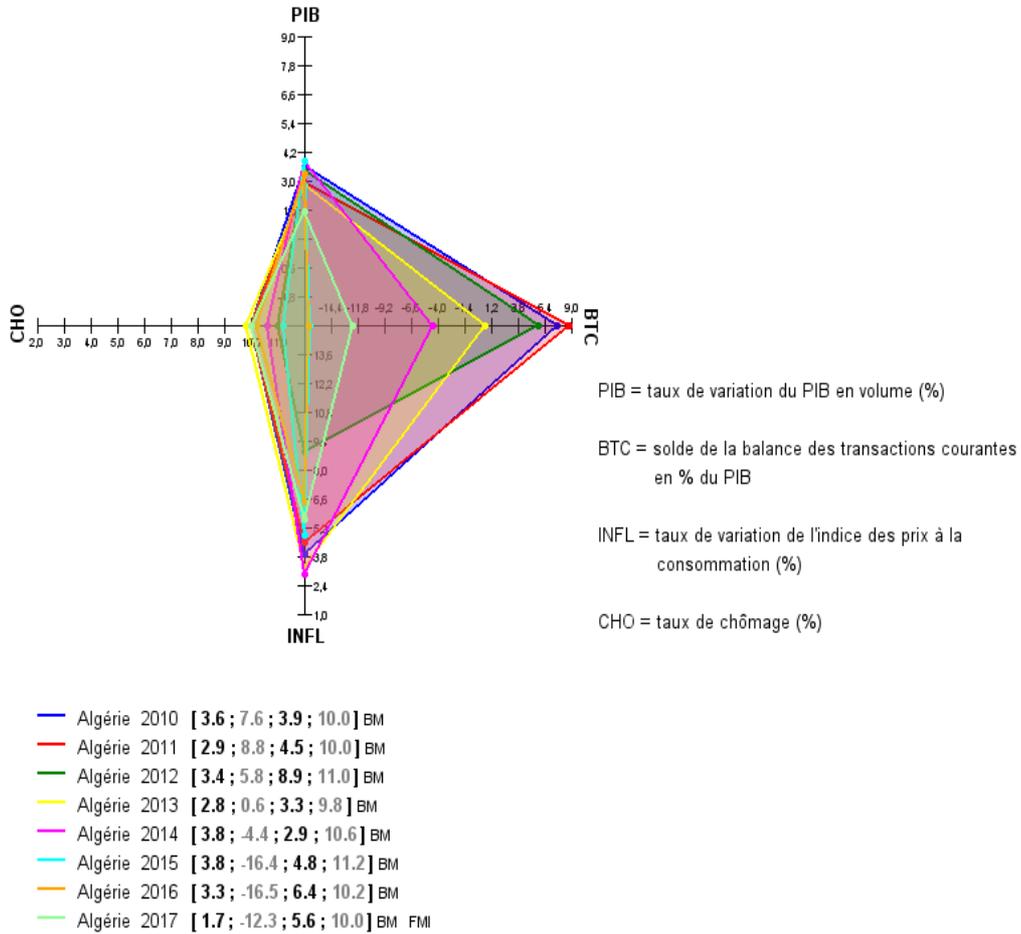
الملحق (03): تطبيق برنامج كالدور في السعودية خلال الفترة (2010-2017)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات برنامج كالدور وتطبيقها في برنامج Générateur de carrés magiques de Nicholas

Kaldor على الموقع الإلكتروني <http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html>

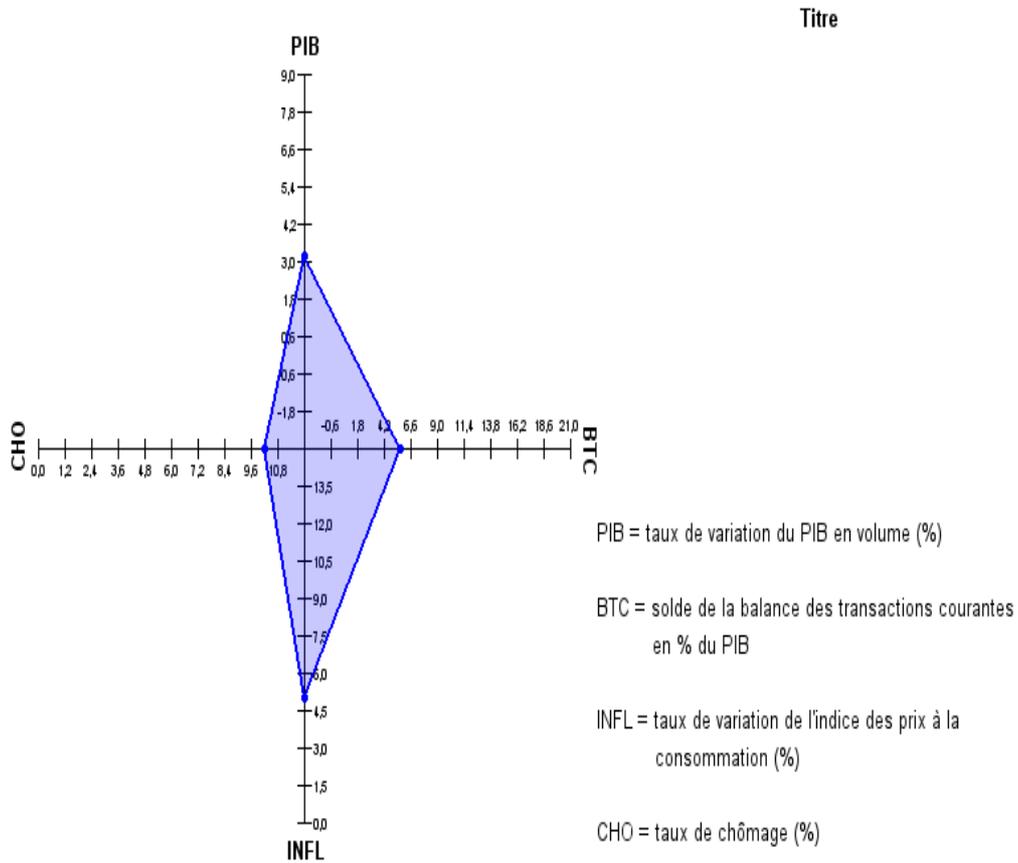
الملحق (04): تطبيق برنامج كالدور في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات برنامج كالدور وتطبيقها في برنامج Générateur de carrés magiques de Nicholas

Kaldor على الموقع الإلكتروني <http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html>

الملحق (05): تطبيق برنامج كالدور في الجزائر خلال الفترة (2010-2013)

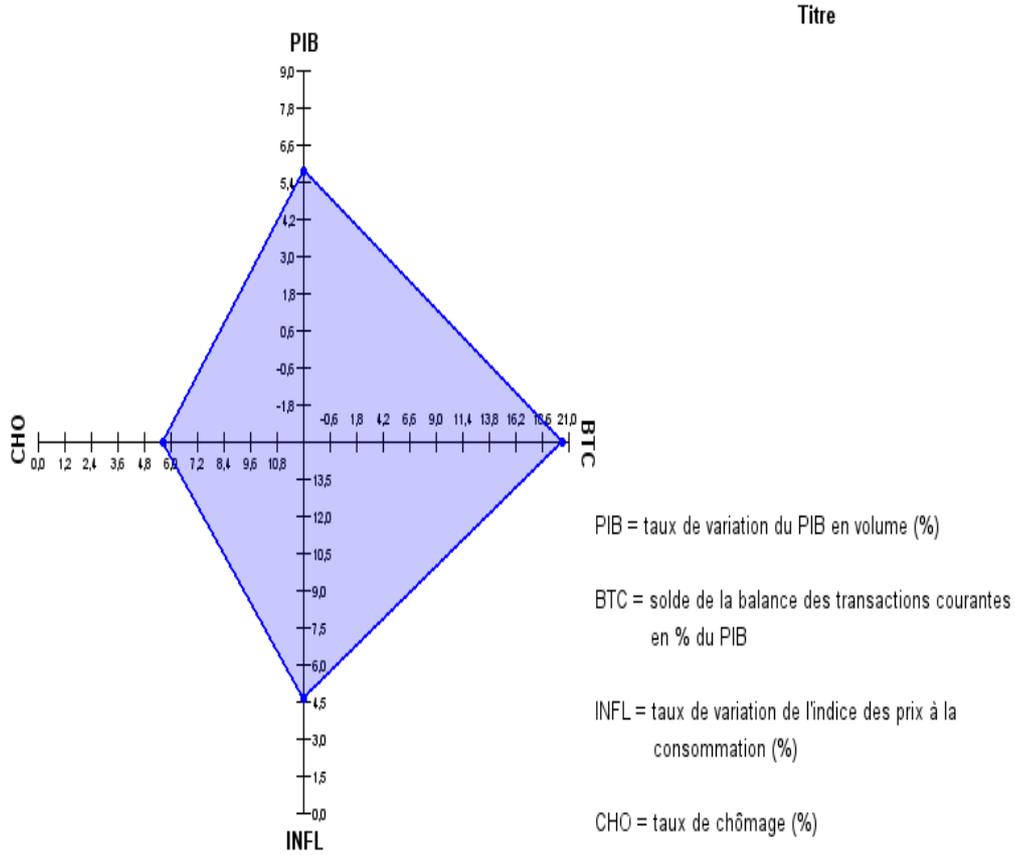


— Carré 1[3.17 ; 5.72 ; 5.02 ; 10.2] Source 1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات برنامج كالدور وتطبيقها في برنامج Générateur de carrés magiques de Nicholas

Kaldor على الموقع الإلكتروني <http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html>

الملحق رقم (06): تطبيق برنامج كالدور في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2013)



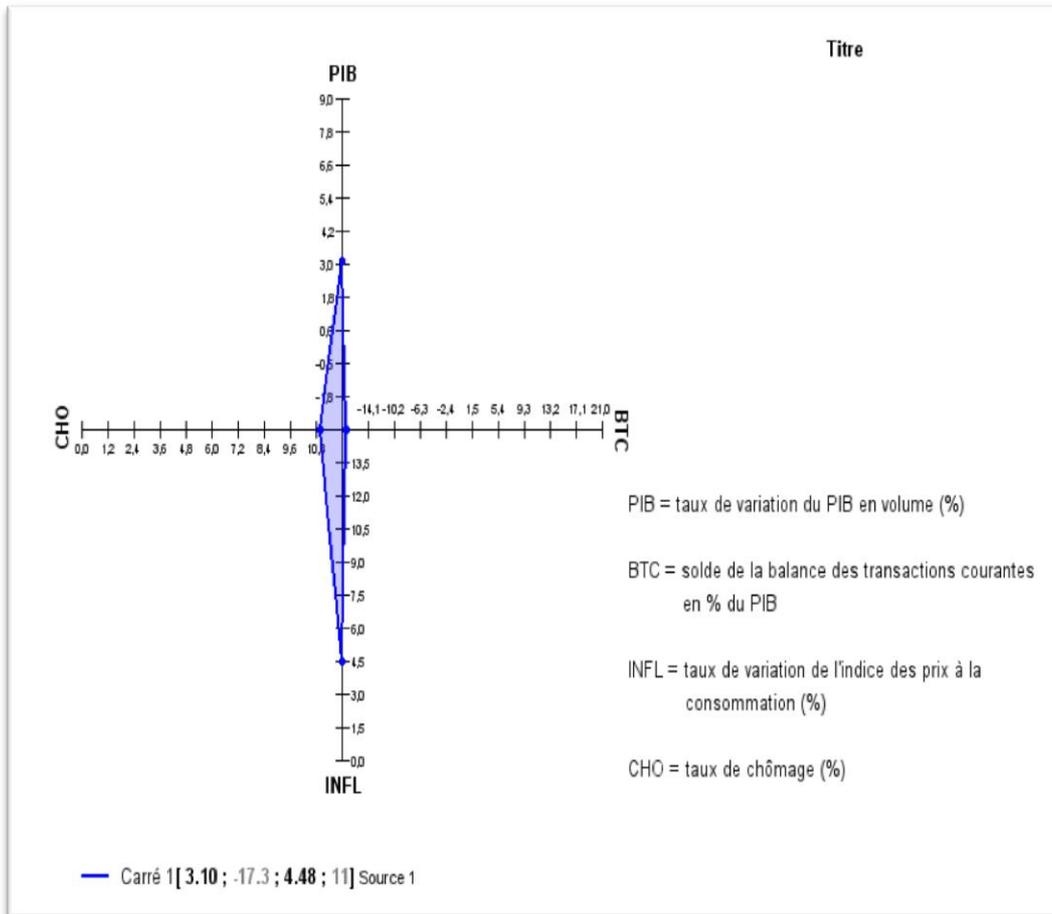
— Carré 1[5.71; 20.48 ; 4.63 ; 5.65] Source 1

الملحق رقم (04): تطبيق برنامج كالدور في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2017) المصدر: من إعداد

الباحث بالاعتماد على معطيات برنامج كالدور وتطبيقها في برنامج Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor: على الموقع

الإلكتروني <http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html>

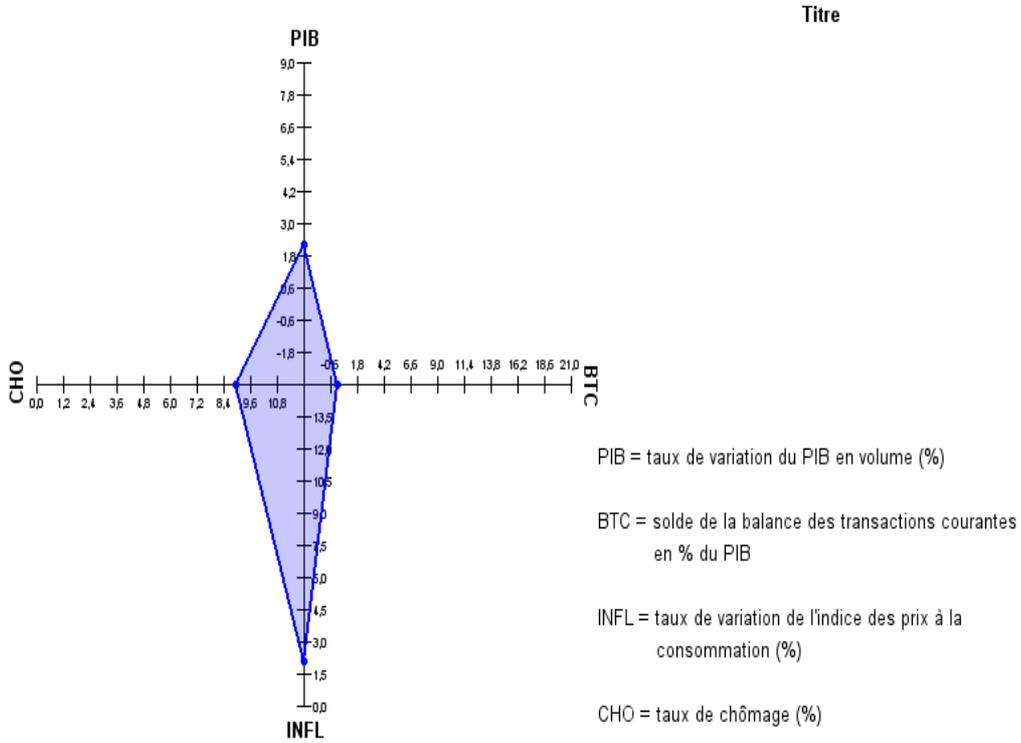
الملحق (7): تطبيق برنامج كالدور في الجزائر خلال الفترة (2014-2017)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات برنامج كالدور وتطبيقها في برنامج Nicholas : Générateur de carrés magiques de

Kaldor على الموقع الإلكتروني <http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html>

الملحق (08): تطبيق برنامج كالدور في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2014-2017)



— Carré 1 [2.17 ; 0.11 ; 2.04 ; 8.95] Source 1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات برنامج كالدور وتطبيقها في برنامج Générateur de carrés magiques de Nicholas

Kaldor على الموقع الإلكتروني <http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html>

فهرس

المحتويات

الصفحة	العنوان
	التشكرات
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول
	قائمة الملاحق
	مقدمة
24-1	الفصل الأول: الإطار النظري لأسعار البترول و فعالية السياسة النقدية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول أسعار البترول وفعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
03	المطلب الأول: مدخل لأسعار البترول
03	الفرع الأول: : تعريف البترول والسعر البترولي
05	الفرع الثاني: : طرق ومراحل تسعير البترول
06	الفرع الثالث: محددات أسعار البترول
08	المطلب الثاني: ماهية فعالية السياسة النقدية
08	الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية
11	الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية
13	الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية
17	المطلب الثالث: : أدوات الاستقرار الاقتصادي
17	الفرع الأول: : تعريف الاستقرار الاقتصادي

18	الفرع الثاني: أهم السياسات الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي
19	الفرع الثالث : مؤشرات الاستقرار الاقتصادي
21	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
21	المطلب الأول: : الدراسات السابقة
22	الفرع الأول: : الدراسات باللغة العربية
22	الفرع الثاني: : الدراسات باللغة الأجنبية
23	المطلب الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة
23	الفرع الأول : :أوجه التشابه
23	الفرع الثاني : أوجه الاختلاف
23	الفرع الثالث: القيمة المضافة
24	خلاصة الفصل
26	الفصل الثاني: دراسة مقارنة لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في كل من الجزائر و السعودية
26	تمهيد
27	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
27	المطلب الأول: طريقة الدراسة
27	الفرع الأول: التطور التاريخي للبترول في الجزائر والمملكة العربية السعودية
29	الفرع الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر والمملكة العربية السعودية
33	المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010-2017
33	الفرع الأول: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2017
38	الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة

	2017-2010
43	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
44	المبحث الثاني: النتائج والمناقشة
44	المطلب الأول: أثر انعكاس أسعار البترول على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2017-2010
44	الفرع الأول: أثر انعكاسات أسعار البترول على البطالة في الجزائر والسعودية خلال الفترة 2017-2010
45	الفرع الثاني: أثر انعكاسات تغير أسعار البترول على التضخم في الجزائر والسعودية خلال الفترة 2017-2010:
46	الفرع الثالث: أثر انعكاسات تغير أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2017-2010
47	الفرع الرابع: أثر انعكاسات تغير أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر والمملكة العربية السعودية
48	الفرع الخامس: تطبيق برنامج كالدور في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2017-2010)
52	المطلب الثاني: مناقشة النتائج
52	المبحث الثاني: النتائج والمناقشة
54	خلاصة الفصل الثاني
57	خاتمة
62	قائمة المراجع
	فهرس المحتويات